الفواكه الجنية

وهو شرح على متممة الآجرومية

تأليف

الفاضل النحرير والعالم الشهير
الشيخ عبدالله بن أحمد الفاكهي
نفع الله به
آمن

بالمعنى على فسانترين

الفواكه الجنية

وهو شرح على متممة الآجرومية

تأليف

الفاضل النحرير والعالم الشهير

الشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهي

نفع الله به

آمين

وبهامشه متممة الآجرومية في علم العربية وهو كتاب رتب على أنموذج الآجرومية ولكنه كالشرح لها تمم مافاتها للعلامة شمس الدين محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته آمين

بالمعنى على فنانترين

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ﴿ وبعد ﴾ فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة ﴿ وسميته ﴾ الفواكه الجنية على متممة الآجرومية والله أسأل أن ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أولي العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لأنه لو كان جمعا له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا (والسلام) أي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهية افراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت لأن العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت

الهاء همزة ثم الهمزة ألفا والقلب الأول شاذ سهله الثاني وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الأشراف بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف واضافته الى الضمير جائزة على الأصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يره ولم يرو عنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أي وبعد ماذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) أشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتيان بالفاء على تقدير أما اذ الأصل أما بعد ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالبا لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروي أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب ثم قال له انح هذا النحو ياأبا الأسود فسمي بذلك تبركا وتيمنا بلفظ الواضع له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن آجروم (تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على مالم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها فانه لايخيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته اليه (كما نفع بأصلها في الحياة) بأن يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا (وبعد الممات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي دعوات الداعي بانالته ماسأله واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي يعرف به صواب الكلام من خطئه والاعراب لايوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لايوجد الا في الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الأولى البداءة بالكلمة لأنها جزؤه والشيء انما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ماجمع قيودا أربعة وهي المشار اليها بقوله (اللفظ) أي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقا أو تقديرا دل على معنى أم لا وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا اسناديا أفاد أم لا (المفيد) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لايبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي التي لاتعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحا (بالوضع) أي بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي اذا علمت ذلك فالقيد الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج مالا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم أن صور تأليف الكلام ستة

وصحبه أجمعين (وبعد) فهذه مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الآجرومية تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات نفع الله بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات انه قريب مجيب الدعوات ۞ الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما لم يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لأن الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجيء منها الا ما ذكره المؤلف لأن الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين أو اسما وفعلا وأما المنادى مع حرف النداء كيا زيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره أنادي زيدا (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أي لفظ موضوع لمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة كزيد أو حكما كالضمير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فانه مركب لأن كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها أشار الى بيان ذلك بقوله (وهي اسم وفعل وحرف) أي الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع ما قيل من أن العطف بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة عقلا على ما قيل أن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو لا الأول الحرف والثاني اما أن تدل على اقتران معناها بأحد الازمنة الثلاثة أو لا الأول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء لمعنى) لاخراج التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الأصل لجعل هذه الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها أقساما له لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولأصالته في الاعراب وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول الاعراب في بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي يتميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد اليه) أي كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقام زيد أم اسما كأنا مؤمن أم جملة نحو أنا قمت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لأن يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه أيضا بالجر وهو ما تحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما واختص بالاسم لانه مقصود وأن رفوه لأصالته في الاعراب بحركاته الثلاثة ونقصوا من المضارع الذي هو فرعه وأعطاه فقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنوين التمكين وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والاعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما أي لم يشبه الحرف فيبنى

وأقل ما يتألف من اسمين نحو زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد (والكلمة قول مفرد وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) فالاسم يعرف بالاسناد اليه وبالخفض والتنوين

ولا الفعل فيمتنع من الصرف وتنوين التنكير لأنه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصهٍ ومهٍ والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى الفارق وتنوين المقابلة لأنه الداخل على جمع المؤنث السالم كمسلماتٍ في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لأنه في الغالب يكون عوضًا عن المضاف اليه كيومئذٍ أي يوم إذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون إلا اسمًا (و) يُعرف أيضًا (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ويعبر عنهما بأل وهو أولى سواء كانت معرِّفة كالداخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة خلافًا لابن مالك واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلما وافقتهما المعرفة صورة أعطيتا حكمها (و) يُعرف أيضًا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله سواء كان اسمًا صريحًا كمررت بزيد أم مؤولًا به كعجبت من أن قمت فأن قمت وإن كان في الظاهر ليس باسم فهو في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك وأما قولهم ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامه وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء فلا جرم امتنع دخولها إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظًا أو تقديرًا وسيأتي الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما يميز الاسم على غيره أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالًا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا (يُعرف) أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لإفادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو إن الكذوب قد يصدق ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ولا تدخل قد على فعل الأمر أصلًا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وإنما اختصا به لأنهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع الآن سوف محكي على الفتح اسمًا وأما السين فمعرب غير محكي ولما انعقد الشبه الصوري بين السين وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقًا للشبه (وتاء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي إشعارًا بتأنيث الفاعل (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماضٍ) أصله ماضيٌ استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لمجيئه على الأصل إذ هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الأولى له أن يتبعه بالأمر لما قلنا (ويُعرف) أي يميز عن المضارع والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعًا الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وتلحقه متصرفًا كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامدًا كما سيأتي ولا يقدح في ذلك عدم لحاقها بعض الأفعال الماضية كأفعال الاستثناء لأنهم التزموا تذكير فاعلها وخرج بالساكنة المتحركة فإنها خاصة بالأسماء ربما دخلت على بعض الحروف واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبًا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لأنه الذي يقبل التاء فيميزها (و) الفعل الماضي (منه نعم وبئس) على الأصح لقبولهما التاء المذكورة في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وفيه أيضًا وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة وقيل إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى) على الأصح لقبولهما التاء أيضًا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست

وبدخولِ الألفِ واللامِ وحروفِ الخفضِ * والفعلُ يُعرفُ بقد والسينِ وسوفَ وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ وهو ثلاثةُ أنواعٍ ماضٍ ويُعرفُ بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ نحو قامتْ وقعدتْ ومنه نعمَ وبئسَ وليسَ وعسى على الأصحِ

عليهم توكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بأن عدم الدلالة عارض وبأن توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فأعطيا حكمه فى التوقف المذكور ولا يقدح فى فعلية الثلاثة الأول خروجها فى الظاهر عن أوزان الفعل لأن أصلها فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين لا فَعَلَ بفتحها أيضا ولا فَعُلَ بضمها (ومضارع) وهو مادل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال والاستقبال ويتخلص لأحدهما بقرينة وسمى مضارعا لمشابهته الاسم فى اعتوار المعانى عليه وقيل لمشابهته له فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته (ويعرف) أى يتميز عن الماضى والأمر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وقدم أنه يتميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لأن لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى المضى حتى صارت كجزئه قال الرضى ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولابد فى أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة بأحرف المضارعة (وهى الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نأيت) أو أنيت أو أتين أو نأتى وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضى والأصل عدم الزيادة فأخلفت التقدم وانما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها فى أول الماضى كأكرم وتعلم ونرجس ويرنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله (ويضم أوله) أى الحرف المفتتح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضم أوله أو بعضها زائدا (و) ذلك (نحو أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول فى مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا تقول فى مضارع (فرّح) بتشديد الراء (يفرّح) بضم أوله لزيادة تكرير العين أى الراء فى ماضيه (و) فى مضارع (قاتل) (يقاتل) بضم أوله لزيادة الألف فى ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها فى أول الفعل الماضى لأن المعنى بها الهمزة التى للمتكلم وحده والنون التى له مع غيره والياء التى للغائب المذكر مطلقا أو لجمع المؤنث الغائب والتاء التى للمخاطب مطلقا وللغائبة أو للغائبتين (و) فعل (أمر) وهو مادل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (ويعرف) أى يميز عن المضارع والماضى (بدلالته) وضعا (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك (نحو قومى واضربى) فان كلا منهما دال على الطلب وقبل ياء المخاطبة فلابد فيه من مجموع الأمرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهى فعل مضارع كتقومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لأنه الذى يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أى من فعل الأمر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذ تضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الأصح) فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الألف كما فى اخش فان أمرت بهما مؤنثا كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتى وتعالى بالياء فيهما اذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته التى امتاز بها عن أخويه عدمية وهى أنه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أى واحد من علاماته أيضا فترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء

المهملة

• ومضارع ويعرف بدخول لم عليه نحو لم يقم ولابد فى أوله من احدى الزوائد الأربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها قولك نأيت ويضم أوله ان كان ماضيه على أربعة أحرف كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرّح يفرّح وقاتل يقاتل ويفتح فيما سوى ذلك نحو نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج

• وأمر ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة نحو قومى واضربى ومنه هات وتعال على الأصح

• والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل

المهملة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فأعرض عليها علامات الأسماء أولا فان قبلت شيئا منها فاسم والا فاعرض عليها علامات الأفعال فان قبلت شيئا منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لأنه ان لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملا لها على ليس وان اختص بالأسماء عمل فيها الجر كمن (وفى) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم تعمل أل مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص بالأفعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كأن

(باب) بيان (الاعراب والبناء)

اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدأ ببيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب) هو مصدر أعرب يجىء لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) حقيقة أو حكما والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى على الكلم لفظا أو تقديرا بخلاف التغيير الحاصل فى الآخر لغير عامل كتغيير دال قد أفلح بحركة النقل فى قراءة ورش وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لأنه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الأواخر واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذكور يكون فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالأقسام أربعة لفظى وتقديرى فى الاسم المفرد ومثل ذلك فى الفعل فاللفظى ما يظهر فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أو آخر يضرب فى نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب والتقديرى ما لا يظهر فى الآخر بل يفرض وينوى كالمنوى فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى وآخر يكن من نحو لم يكن الذين كفروا وأو للتقسيم وليس دخولها فى الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الاعراب معنوى وعليه كثيرون ويتضح عليه أن يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال فى حده الاعراب ما اختلف به آخر المعرب قال المرادى رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتى ولأن الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بالأثر لا بالتغيير وأما الاضافة فى قولهم حركات الاعراب وعلاماته فمن اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة (وأقسامه) أى أنواع الاعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الأربعة أنواعا للاعراب أنسب بمن جعله لفظيا وانما كانت أربعة لأنه اما سكون وهو واحد أو حركة وهى ثلاثة وقدم الرفع لأن الكلام لا يستغنى عنه ولأن المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالأشرف وهو الاسم وأخر الجزم لأنه مختص بغير الأشرف وهو الفعل (فللأسماء) المتمكنة وهى السالمة من شبه الحرف المقتضى للبناء (من ذلك) أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) فى الأسماء (وللأفعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أى فى الأفعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل لأن الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله مركب من الحدث والزمان

كهل وفى ولم

(باب الاعراب والبناء)

الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها

والسكونُ أخفّ من الحركة فأعطى الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفّة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفّة السكون وقد أفهم كلامه أنّ هذه الأربعة بالنسبة لمحالّها ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض وما هو خاص بالأفعال وهو الجزم فتحصّل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب (والبناء) وهو لغةً وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحًا ضد الاعراب وهو (لزوم أواخر الكلم) حالًا واحدًا لفظًا أو تقديرًا (حركة) أو حرفًا (أو سكونًا) أو حذفًا لغير عامل وهذا التعريف مبنىّ على القول بأنّ البناء معنوى ومناسب لمن جعل الاعراب معنويا كالمؤلف (وأنواعه) المعبّر عنها أيضا بالألقاب (أربعة ضم) كحيثُ (وفتح) كأينَ (وكسر) كأمسِ (وسكون) ككمْ ويُسمّى وقفًا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتى فى النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الاعراب أنّ تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبّر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف آخره بسبب العوامل أوْ لا فالأول (معرب وهو الأصل) لأنّ الاعراب أصل فى الأسماء لاعتوار معانٍ مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) أى بأن يتصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكمًا ان كان اعرابه بالحركة أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكمًا ان كان اعرابه بالحروف ولابد فى هذا التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) فى التعمّل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغيير المذكور (اما) أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيدٍ وعمرٍو) فانّ كلا منهما إذا ركّب مع عامله يتغير آخره لفظا كما فى نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيدٍ وعمرٍو (واما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الاعراب فى آخره فان كلا منهما اذا ركّب مع عامله يفرض وينوى أنّ آخره قد تغير فى المعنى وان لم يوجد تغير فى اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثانى (مبنى) أصله مبنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الأصل ومن ثم لا يبنى الا اذا أشبه الحرف شبهًا قويًّا بدنيه منه فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبنى الأصل ويكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلابد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أى (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أى لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنّ البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبنى هو من تقسيم الشىء الى ما هو أخصّ منه مطلقا لا من تقسيم الشىء الى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضمّ مختص الى مشترك فوجب كون القسم أخصّ مطلقا من المقسوم (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى من المعانى التى تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة وقيل فى الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدّى به نعم يستثنى مما ذكر أىّ فانها معربة لضعف الشبه فيها لما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للاضافة التى هى من خواص الأسماء (وأسماء الاشارة) كذا وذى وثم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف فى المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدى به كما وضعوا للتمنى والترجى (وأسماء الأفعال) كصه وآمين وأيها وهيهات فانها بنيت لشبهها بالحرف فى الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما (وأسماء الموصولات) كالذى والتى والذين واللاتى فانها بنيت لشبهها بالحروف فى الاستعمال أيضا لأنها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف فى افتقارها

والبناءُ لزوم أواخر الكلم حركةً أو سكونا وأنواعه أربعة ضَمّ وفتح وكسر وسكون والاسم ضَربان مُعرَب وهو الأصل وهو ما تغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه إما لفظًا كزيدٍ وعمرٍو وإما تقديرًا نحو موسى والفتى ومبنى وهو الفرع وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الأفعال وأسماء الموصولات

فى افادة معناها الى ذكر متعلقها ويستثنى من اطلاقه أى الموصولة فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير المحذوفا ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه مايبنى على السكون نحو كم) استفهامية كانت أو خبرية وقدمه لأصالته (ومنه مايبنى على الفتح كأين) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان (ومنه مايبنى على الكسر كأمس) هو اسم لليوم الذى قبل يومك (ومنه مايبنى على الضم كحيث) ظرف مكان وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الحاء فيهما فهذه تسع لغات (والأصل فى) الاسم (المبنى) بل وفى غيره أيضا (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحابا للأصل الذى هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضى العدول وحينئذ فاذا جاء شئ الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الأصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسئل عنه سؤال واحد لم بنى أو على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الاصل) لأن البناء أصل فى الافعال لأنها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر فى تمييزها الى الاعراب لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها فان حصل لبس فى بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أو الجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتى (والمبنى) من الافعال (نوعان أحدهما الفعل الماضى) وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا وأما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل رمى وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة لاضم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتح نحو اشتروا وادعوا لأن الأصل اشتريوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بتثليث التاء (وضربنا) باسكان الباء والنسوة ضربن وجزم فى التوضيح بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء ولاستثقال توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الساكن كضربا ففى هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذى هو الأصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر (و) النوع (الثانى فعل الأمر) مبنى على الأصح (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) يا هندات (الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربى) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا واغزى فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها ولو أخر هذا الإستثناء عما بعده لكان أولى (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخش واغز وارم) فاخش مبنى على حذف الألف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أى المتصلة به من غير حاجز لا لفظا ولا تقديرا ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح

فمنه مايبنى على السكون نحو كم ومنه مايبنى على الفتح كأين ومنه مايبنى على الكسر كأمس ومنه مايبنى على الضم كحيث والاصل فى المبنى أن يبنى على السكون والفعل ضربان مبنى وهو الاصل ومعرب وهو الفرع والمبنى نوعان أحدهما الفعل الماضى وبناؤه على الفتح الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو ضربوا أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضربت وضربنا والثانى فعل الأمر وبناؤه على السكون نحو اضرب واضربن الا اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى والا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغز وارم * والمعرب من الافعال الفعل المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب

ويخشى فان اتصل به
نون الاناث بنى على
السكون نحو والوالدات
يرضعن وان اتصل به
نون التوكيد المباشرة
بنى على الفتح نحو
ليسجنن وليكونا وانما
أعرب المضارع لمشابهته
الاسم وأما الحروف
فمبنية كلها

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

للرفع أربع علامات
الضمة وهى الأصل
والواو والألف والنون
وهى نائبة عن الضمة
فأما الضمة فتكون
علامة للرفع فى أربعة
مواضع فى الاسم المفرد
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو قال الله
واذ قال ابراهيم واذ قال
موسى وفى جمع التكسير
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو قال أصحاب
موسى ومساكن
ترضونها ومن آياته
الجوار

الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصل به نون الاناث بنى) معها على الأصح (على السكون) وذلك (نحو والوالدات يرضعن) فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بالنون وهى فى محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع على أنها خبر المبتدأ وبنى الفعل معها لأنه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التى لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء وحملا له على الماضى المتصل بها (وان اتصل به نون التوكيد المباشرة) له لفظا أو تقديرا (بنى) معها على الأصل (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونا) لتركبه معها تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبنى على الفتح لخفته فان لم تباشره أعرب نحو لتبلون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته الاسم) فى أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعانى المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو الجازم جعل الاعراب أصلا فى الاسم فرعا فى المضارع (وأما الحروف فمبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبنى على السكون كهل وبل أو على الفتح كلعل وليت أو على الكسر كلام الجر وبائه أو على الضم كمنذ على لغة من جر بها

﴿باب معرفة علامات﴾ أقسام (الاعراب) أصالة ونيابة *

العلامات هى الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتى ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (للرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب (أربع علامات) أحدها (الضمة وهى الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلا لغيرها لأن الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الأخر (الواو والألف والنون وهى) فرع لأن كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والألف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملا على أختها والنون تقارب الواو فى المخرج ولهذا تدغم فيها فأقيمت أيضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئا بالأصل بقوله (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (فى أربعة مواضع) لا زائد عليها الأول (فى الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الأسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذى هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالأول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره والثانى نحو (واذ قال ابراهيم) فابراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره ولا فرق فى رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كما مر أو مقدرا كما فى نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر اذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثانى (فى جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا أو تقديرا بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفا كان أو غير منصرف) فالأول (نحو قال أصحاب موسى) فأصحاب جمع تكسير مفرده صاحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة فى آخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة والثانى نحو (ومساكن ترضونها) فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المتكررة مرفوع بالعطف على آباؤكم الذى هو اسم كان وجملة ترضونها فى محل رفع على أنها نعت له ولا فرق فى رفعه بالضمة أيضا بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا كما فى نحو (ومن آياته الجوار) فالجوار جمع تكسير ومفرده

جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور فى محل رفع على أنه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (فى جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما أم صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان أولى لما سيأتى (و) فى (ما حمل عليه) مما هو اسم جمع أو جمع مسمى به فالاول (نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة جئ بها للدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثانية نحو (وأولات الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجلهن أن يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول (نحو نرفع درجات من نشاء) فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره وفاعله ضمير مستتر وجوبا ودرجات مفعول به ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافة وجملة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثانى نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة فى الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية فى محل رفع على الخبرية ومثل ذلك والله يقضى بالحق ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضى ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الآخر منع من ظهورها فى الاول الاستثقال وفى الثانى التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شئ به لانه لو اتصل به نون التوكيد أو الاناث كان مبنيا أو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذى عناه المؤلف بالشئ ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى موضعين) لا ثالث لهما الاول (فى جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علما أو صفة (و) فى (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى الجمع المذكر فالاول (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحده وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذ مضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخلفون بمقعدهم وجاء المعذرون من الاعراب والثانى نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون محمول على الجمع المذكر اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع بيكن على أنه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفته ومنكم جار ومجرور فى محل نصب على أنه خبر مقدم ليكن (و) الموضع الثانى (فى الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف ولو قال وحموها لكان أولى لان الحم قريب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) أى صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (نحو قال أبوهم) فأبوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أبينا) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أبينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه مبتدأ وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها فى محل نصب على أنه اسمها

وفى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو اذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفى الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو نرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام ❊ وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون ان يكن منكم عشرون صابرون وفى الأسماء الستة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال نحو قال أبوهم وليوسف وأخوه أحب الى أبينا وجاء حموك وهذا فوك وهنوك وانه لذو علم

وأما الالف فتكون علامة للرفع في المثنى وما حمل عليه نحو قال رجلان إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا. فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا * وأما النون فتكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو ضمير جمع المذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله * وللنصب خمس علامات الفتحة وهي الاصل والالف والكسرة والياء وحذف النون وهي نائبة عن الفتحة فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذ واعدنا موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال

ولذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى فالأول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى والثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثناعشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) فاثنتاعشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الألف لأنه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالأول (نحو) أنتما تقومان والثاني نحو (والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالأول نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الأفعال والثاني (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله متعلق به * ولما انتهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الاعراب وهو الرفع أصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب أصالة ونيابة فقال (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا واسما أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفتحة وهي الأصل) كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هي (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحة لأن كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الألف فلأنها تنشأ عنها فأقامت مقامها والياء أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحة حملا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحة لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما مواضعها فأشار اليها مبتدئا بالأصل بقوله (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الأول أن تكون علامة للنصب في الاسم المفرد المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالأول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير والثاني (ووهبنا له اسحاق ويعقوب) فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لأنه غير منصرف للعجمة وكذلك يعقوب منصوب لأنه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر أو مقدرة كما في نحو (واذ واعدنا موسى) فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تعذر تحريك الالف ومثله واذ آتينا موسى الكتاب (و) الموضع الثاني أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالأول (نحو وترى الجبال

فترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره وهو جمع تكسير منصرف والثانى نحو (وعدكم الله مغانم كثيرة) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره وهو جمع تكسير لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق فى نصبه بالفتحة بين أن يكون الاعراب ظاهرا فيه كما مر أو مقدرا كما فى نحو (وأنكحوا الأيامى) أنكحوا فعل وفاعل والأيامى منصوب بأنكحوا على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف منع من ظهورها التعذر لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم وهى من ليس لها زوج بكرا كانت أو ثيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (اذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شئ) يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كما تقدم فى علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالأول (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) لن حرف نفى ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثانى فى الفعل المضارع المعتل بالألف نحو لن ترانى فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف منع من ظهورها التعذر ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الألف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الأسماء الستة) المتقدمة فى علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) ما حرف نفى وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالألف خبرها لأنه من الأسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لأحد ونحو (ونحفظ أخانا) نحفظ فعل وفاعل وأخانا منصوب بالألف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة ومثله نحو ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالألف على أنه مفعول وكذا هناك لأنه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذا مال) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث أم لمذكر سالما كان أم ذا تغير ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) فى (ما حمل عليه) فالأول (نحو خلق الله السموات) خلق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به أو مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم أن للفرع زيادة مزية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثانى نحو (وان كن أولات حمل) فأولات خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغمة فيها نون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لا ثالث لهما الأول (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملا للنصب على الجر لاشتراكهما فى كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ما حمل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنين) فأرسلنا فعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملا على المثنى لما مر ونحو (ربنا أمتنا اثنتين) ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأمتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف أى اماتتين وعلامة نصبه الياء حملا له على المثنى كما مر (و) الموضع الثانى (فى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) فى (ما حمل عليه) مثال الأول

وعدكم الله مغانم كثيرة وأنكحوا الأيامى وفى الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها * وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الستة نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ونحفظ أخانا وتقول رأيت حماك وهناك وأن كان ذا مال * وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو خلق الله السموات وان كن أولات حمل وأما الياء فتكون علامة للنصب فى موضعين فى المثنى وما حمل عليه نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك واذ أرسلنا اليهم اثنين ربنا أمتنا اثنتين وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه

(نحو نُنجي المؤمنين) فننجي فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر كالمثنى كما مر ومثله إن المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) واعدنا فعل وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملاً له على الجمع إذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة من الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبات النون) إذا دخل عليها ناصب ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الآن تكونا ملكين) أو تكونا من الخالدين فأن حرف مصدري ونصب وتكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما أن يصلحا ونحو (وأن تصوموا خير لكم) فأن حرف مصدري ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (لن تقومي) فلن حرف نفي ونصب وتقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث تريدين أن ترجعي الى رفاعة * ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لا زائد عليها إجماعاً (الكسرة وهي الأصل) في بابها لما مر ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتعارضتا ولكل منها مواضع تخصها وبدأ بالأصل فقال (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الأول أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف نحو هدياً بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً كما مر أو مقدراً نحو (أولئك على هدى) فأولئك اسم اشارة في محل رفع على الابتداء وهدى مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف لم تظهر تعذراً وهو في محل رفع خبر المبتدأ ومثله نحو عندها جنة المأوى ونحو وهو بالأفق الأعلى (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاخراج غير المنصرف منهما لأن خفضه بالفتحة كما سيأتي (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الا منصرفاً (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول نحو والمحصنات من المؤمنات و(نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (و) مثال الثاني نحو (مررت بأولات الأحمال) مررت فعل وفاعل وبأولات الأحمال جار ومجرور ومضاف اليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع إذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لا رابع لها الأول أن تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى أبيكم) ونحو يخل لكم وجه أبيكم فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور في الأول بالحرف

نحو نُنجّي المؤمنين وواعدنا موسى ثلاثين ليلة * وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو الآن تكونا ملكين وأن تصوموا خير لكم ولن تقومي وللخفض ثلاث علامات الكسرة وهي الأصل والياء والفتحة وهما نائبتان عن الكسرة فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم أولئك على هدى وفي جمع التكسير المنصرف نحو للرجال نصيب وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو وقل للمؤمنات ومررت بأولات الأحمال وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة نحو ارجعوا الى أبيكم

وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو أخذ برأس أخيه فأخيه مجرور فى الأول بحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو فى الأول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك وهنيك) مررت فعل وفاعل وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر وكذا ما بعده لأنه معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالمضاف وهو عند وقال (والجار ذى القربى) فذى صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيهما لما مر القربى مضاف اليه فى الثانى والعرش فى الأول (و) الموضع الثانى أن تكون علامة للخفض (فى المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو) قد كان لكم آية فى فئتين ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لأنه مثنى ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذى هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لأنه مثنى (و) مثال الثانى نحو (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملا له على المثنى واثنتين عطف عليه (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (فى جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسما كان أو صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثانى بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لأنه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده ومنه نحو وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الآن تأتيهم سنة الأولين فالمضلين جمع مضل والأولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر فى كل منهما الياء (و) مثال الثانى (نحو فاطعام ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه الياء حملا له على الجمع اذ لا مفرد له من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدأ محذوف ومنه سلام على نوح فى العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور فى الأول بالحرف وفى الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء حملا له على الجمع لما مر (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) فأوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسمعيل معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو (فحيوا بأحسن منها) فحيوا فعل وفاعل وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو رب موسى وهرون (أو جمع تكسير نحو) يعملون له ما يشاء (من محاريب) وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الأصل (نحو فى أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك اذا تلا أل كما أشار اليه بقوله (أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) فأنتم مبتدأ وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وانما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفى المسألة ثلاثة أقوال أقربها أنه ان زالت منه احدى علتيه بأل أو بالاضافة فمنصرف والا فممنوع الصرف ففى مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفى نحو مررت بأحدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذى هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة

كما أمنتكم على أخيه ومررت بحميك وفيك وهنيك والجار ذى القربى وفى المثنى وما حمل عليه نحو حتى أبلغ مجمع البحرين ومررت باثنين واثنتين وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو قل للمؤمنين ونحو فاطعام ستين مسكينا * وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف مفردا كان نحو وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل فحيوا بأحسن منها أو جمع تكسير نحو من محاريب الا اذا أضيف نحو فى أحسن تقويم أو دخلت عليه أل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد * وللجزم علامتان

وبيانة لا ثالث لهما احداهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) فى بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون (لأنه نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل فى الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الأصل ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالأصل فقال (فأما السكون فيكون علامة للجزم) أصالة لفظا أو تقديرا (فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذى لم يتصل بآخره شىء) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتى وبكونه لم يتصل بآخره شىء لأنه لو اتصل به شىء مما مر فى علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون فى موضعين لا ثالث لهما الأول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذى اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض فكان ينبغى أن يقيده بما قيد به ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا (ما آخره حرف علة) بخلافه فى اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الألف والواو والياء) سميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشىء عن حاله وتسمى أيضا أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مد هذا فى الواو والياء وأما الالف فحرف مد أبدا (نحو ولم يخش الا الله) لم حرف نفى وجزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف اخره وهو الألف والفتحة قبلها تدل عليها والا حرف استثناء والاسم الكريم منصوب على المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها وأما نحو انه من يتقى ويصبر باثبات الياء فى قراءة قنبل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح فى جزمه بحذف الحركة وهى لغة طائفة من العرب حيث يراعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما فى قول الشاعر * ألم يأتيك والأنباء تنمى * وقوله لم تهجو ولم تدعى (و) الموضع الثانى (فى الأفعال) الخمسة (التى رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تتوبا) ان حرف شرط وجزم وتتوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ونحو (وان تصبروا وتتقوا) اعرابه كالذى قبله ونحو (ولا تخافى ولا تحزنى) لا حرف نهى وجزم وتخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر وما بعده كذلك * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الاعراب على التفصيل السابق بأتم بيان أخذ يتكلم فى ذكرها على الاجمال تمرينا للطالب وترسيخا لذلك فى ذهنه ولأن معرفة ذلك ينفتح له النظر فى النحو ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

(فصل جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون وقدمه لأن الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به فان كان مقدرا فلعلة (فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل

السكون وهو الأصل والحذف وهو نائب عنه فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر الذى لم يتصل بآخره شىء نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد * وأما الحذف فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة وحروف العلة الألف والواو والياء نحو ولم يخش الا الله ومن يدع مع الله ومن يهد الله وفى الافعال التى رفعها بثبات النون نحو ان تتوبا وان تصبروا وتتقوا ولا تخافى ولا تحزنى

(فصل) جميع ما تقدم من المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف فالذى يعرب بالحركات أربعة أنواع

وسيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فبحركتين وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير (و) نوع الافعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين و بالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لن يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المؤلف الاصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولا من أن الجر مختص بالاسماء والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك الوهم بقوله (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة وكان القياس أن يخفض بها (ما لم يضف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا نحتاج الى اعادتها وهذه الاشياء الثلاثة من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحا في كلامه وقد أشار الى بقيتها بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالاسماء وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والاسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم (والامثلة الخمسة) هي أولى من الافعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده ۞ ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الاحوال الثلاثة وهي أحسن ما تخرج عليه قراءة ان هذان لساحران (وألحق به) في اعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنتان وثنتان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقييدها بما سيأتي لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الألف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالألف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعها ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف اليهما (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا وانما أعربا بالحروف والحركات لانهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى فأعربا بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف

وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون ۞ وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة ما لم يضف أو تدخل عليه أل وجمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة والفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره وتقدمت أمثلة ذلك والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع المثنى وما حمل عليه وجمع المذكر السالم وما حمل عليه والأسماء الستة والأمثلة الخمسة ۞ فأما المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فان أضيفا الى الظاهر كانا بالألف في الاحوال الثلاثة وكان اعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين

نظرا الى المعنى وانما خصّا بالاعراب بالحروف مع المضمر لأنه فرع المظهر فلما أضيفا الى الفرع روعى جانب المعنى الذى هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف لأنه فرع الاعراب بالحركات التى هى الأصل ولما أضيفا الى الظاهر الذى هو الاصل روعى جانب اللفظ الذى هو الاصل فأعربا بالحركات التى هى الاصل سلوكا لمسلك التناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة نحو جاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو رأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثنى أكثر دورانا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده اما علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التى يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك فى شرح القطر وانما أعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل وأما اختصاصهما بهذا الاعراب المعين فليطلب من المطولات (وألحق به) فى اعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما فى التوضيح تبعا لابن مالك لأنه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده (وعشرون) اسم جمع أيضا لا جمع عشرة والا لجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولأنه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال الغاية كثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والا لجاز اطلاقه على تسعة وقس على ذلك بقية العقود (و) الثانى جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهى مؤنثة لا تعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهى مؤنثة لا تعقل أيضا وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات (وبابه) أى سنون وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لأن المحذوف منها الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت وأخت لأن المعوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه (و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون الأول جمع أهل والثانى جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ما سمى به من هذا الجمع كزيدون علما وانما ألحق به نحو (عليون) هو فى الأصل جمع علىّ بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمى به أعلى الجنة قال الزمخشرى هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين ويجوز فى هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى الألف مطلقا ويكسر النون ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى) فأولو فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولى منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف اليه (و) نحو (ان فى ذلك لذكرى لأولى الألباب) ان حرف توكيد ونصب وفى ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها مؤخر ولأولى مجرور باللام وعلامة جره الياء والألباب مضاف اليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبثوا فى كهفهم (ثلثمائة سنين) فسنين بدل من ثلثمائة وعلامة نصبها الياء ان نونت مائة ومضاف اليها ان لم ينون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول فى محل جر على أنه صفة لما قبله (و) نحو

وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها وألحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود الى تسعين وأرضون وسنون وبابه وأهلون وعليون نحو ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى وان فى ذلك لذكرى لأولى الألباب والحمد لله رب العالمين وثلثمائة سنين والذين جعلوا القرآن عضين

(شغلتنا أموالنا وأهلونا) فأهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو والمؤمنون (الى أهليهم) أبدا ونحو ان الأبرار (لفي عليين) فالجر ور بالحرف في كل منهما وعلامة جره الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ما عليون) فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لأدراك وأدراك وما بعده في محل رفع خبر ما الأولى لأنها في محل رفع أيضا على الابتداء وهي استفهامية أيضا (وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو وله أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبا) فأبا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدم (و) نحو (بنات الأخ) فالأخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو وأما ذو فانه ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف الى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فان أضيفت للياء) المذكورة (أعربت) على الأصح (بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحو ان هذا أخي) فأخي مرفوع على أنه خبر ان وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فوك فويهك برد الهاء لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها فهذا اسم اشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأبيك خبره وما بعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى) بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا (و) اعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء آباؤها أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب والأخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه ان شئت ويشترط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لأن شرط الاضافة مغن عنه (والأفصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف آخره و) جعل ما قبله آخرا بأن يجري (الاعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) واعرابه ظاهر وفي كلامه اشارة الى أن اعراب الهن بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكراها (ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيرها في هذه الأسماء وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل بأوفر نصيب ويجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها وانما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة بادراج المخاطبتين تحت المخاطبين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) مسند اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبين أو لغائبتين (و) ذلك نحو أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالمثناة تحت أو مخاطبين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) بالمثناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسندا اليه (نحو) أنت (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير وأشار الى حكم هذه الأمثلة بقوله (فانها

شغلتنا أموالنا وأهلونا ومن أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم لفي عليين وما أدراك ما عليون • وأما الاسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو وله أخ وان له أبا وبنات الاخ وأن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت للياء أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء نحو ان هذا أخي وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أبيك وأن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى والمجموع والأفصح في الهن النقص أي حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة • وأما الامثلة الخمسة فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو يفعلان وتفعلان وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فانها

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون (تنبيه) علم مما تقدم أن علامات الاعراب أربع عشرة منها أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم وعشرة فروع نائبة عن هذه الاصول ثلاثة تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب * الاول باب ما لا ينصرف * الثاني باب جمع المؤنث السالم * الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر * الرابع باب المثنى * الخامس باب جمع المذكر السالم * السادس باب الاسماء الستة * السابع باب الأمثلة الخمسة

(فصل) تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وابني وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا

ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما نحو الا أن يعفون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتحاجوني في الله في قراءة من خفف فالمحذوف منه نون الوقاية وانما حذفت النون للناصب والجازم لأنها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذلك تحذف النون وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لأنه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلا * (تنبيه) * هو لغة الايقاظ للشيء واصطلاحا الأعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائبة عن هذه الأصول) وتنقسم الى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والألف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الاصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل * الباب (الأول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة * الباب (الثاني باب جمع المؤنث السالم) والأولى أن يقال ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما مر ناب فيه أيضا حركة عن حركة * الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون وتقييد الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه * الباب (الرابع باب المثنى) ناب فيه حرف عن حركة * الباب (الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السادس باب الاسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السابع باب الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون

* (فصل) * فيما اعرابه تقديري * والاعراب التقديري جار في الأسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لأن المقدر في ذلك المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالأقسام أربعة الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيئان أشار هنا اليهما بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم المضاف الى ياء المتكلم) وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومئ الى ذلك قوله (نحو غلامي وابني) وانما قدرت لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان منصرفا أما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لأنها انما امتنعت فيما لا ينصرف كأحد الثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى (ويسمى) الثاني (مقصورا) لامتناع

مدما أولانه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه وهو المشار اليه بقوله (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ماقبلها) مقرونا بال (نحو القاضي والداعي والمرتقي) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك مالم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور (ويسمى الاسم المذكور منقوصا) لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعي) فالداعي فاعل بيدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال (و) نحو (مهطعين الى الداعي) فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ومهطعين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضف لياء المتكلم (لخفتها نحو أجيبوا داعي الله) فداعي مفعول أجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الافعال فهو أيضا شيئان أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) الثاني نحو زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعو ولن يرمي) لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و) يكون (الجزم في) الافعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

(فصل) في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخرى المعنى (من علل تسع) صفة للعلتين كفاطمة وابراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الاولى مقامهما كحبلى ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الافراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والعجمة) فرع العربية عندهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

أي قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لان فيه أيضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر على الاصح وثانيتهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة اذ مجموع اثنين منها هو العلة واذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير هاء (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها

وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ماقبلها نحو القاضي والداعي والمرتقي ويسمى منقوصا نحو يوم يدعو الداعي ومهطعين الى الداعي وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو أجيبوا داعي الله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم

(فصل)

الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والعجمة والصفة يجمعها قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير

ساكنٍ وما يلي الألفَ مكسوراً أيضاً وقد فُهِم من تمثيله أنه لا يُشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً وهو كذلك لأن المعتبرَ موافقةُ مفاعِل ومفاعيل في الهيئة والزنة لا في الحروف ولهذا عبّر صاحب الإرشاد بفعالل وفعاليل دونهما ليدل أنا بأن الزيادة والاصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسُمّيت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من جموع التكسير ما يُجمع مرتين كهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها المغيّر للصيغة وأما جمع السلامة فإنه لا يغيّر الصيغة كما جمع صواحِب على صواحبات وإنما اشترط فيها أن تكون بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صُرف نحو فرازنة وملائكة وصياقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة وإذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علماً للضبع امتنع صرفه نظراً الى الأصل (وهذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الأولى علّيتين وإنما أقام الجمع مقامهما لأن كونه جمعاً بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد (وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم) أما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي الا منقولاً من الفعل (كشمّر بتشديد الميم) فإنه علم فرس منقول من شمّر مجرداً من فاعله يشمّر تشميراً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص (و) كذا الحال (ضُرِب بالبناء للمفعول وانطُلِق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص وإنما قيد ضُرب بالبناء للمفعول لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى إما لكثرته فيه كأثمد وأصبع وأبلم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف نأيت (كزيادة الفعل) أي مثل زيادته لكنها به أولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه فإن كلاً منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغير الى مثال هو للاسم فلو سمي بامرئ وردّ وقيل لم يمنع من الصرف وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل فإنه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول أي معدولية الاسم (فهو خروج الاسم) أي كونه مُخرجاً (عن صيغته الأصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج (إما تحقيقاً) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية الى أخرى (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (وهكذا الى العشرة) بإدخال الغاية (فإنها) أي الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) ومن أحد الى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا الآن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر فإذا عرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا واحداً واحداً وكذا أصل الموحد) في قولك جاء القوم موحد جاؤا واحداً واحداً (وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر (وأما تقديراً) بأن لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلا أنه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل لتحفظ قاعدتهم (كالأعلام التي على وزن فُعَل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعُمر وزفر وزحل فإنها

وهذه العلة هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منها تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين ۞ وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كشمّر بتشديد الميم وضُرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس ۞ وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً كأحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا الى العشرة فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول المكررة فأصل جاء القوم أحاد جاؤا واحداً واحداً وكذا أصل الموحد وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقي وأما تقديراً كالأعلام التي على وزن فعل كعمر وزفر وزحل فإنها

لما سمعت) فى كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان (قدر وافيها العدل) لامكانه دون غيره (وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة (أما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالالف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ما هى فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة و(سواء كانت) الألف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الالف (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شيئاء كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهى الهمزة الأولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أى علتى منع الصرف لتكرارها لأنها لازمة لما هى فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومها له منزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هى فيه بحسب أصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعى (وأما التأنيث) اللفظى الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أى صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أى علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة فى نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيهما من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة) وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أو لا أعجميا أو لا منقولا من مذكر الى مؤنث أو لا (وأما التأنيث المعنوى) كزينب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) الا أن بينهما فرقا فانها فى التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما أشار اليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لأجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو) ثلاثيا (ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة فى لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو) ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى يكون (منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن شىء من ذلك) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى ولا مذكر الأصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وأنها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (تركه) نظرا الى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الاحسن) عند الجمهور والصرف عند أبى على وجوز بعضهم الوجهين أيضا فى المنقول الى المؤنث واذا كان المؤنث ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه ومقتضى كلام التسهيل أن المنع أرجح واذا سمى مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاث تمنع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو فى حكمه فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى (وتمنع) العلمية (الصرف) أى صرف ما هى فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويزيد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الألف بل تتعين معه ليكون لازما

لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية قدر وافيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقا سواء كانت مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء وهذه هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين۔ وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وأما التأنيث المعنوى فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو ساكن الوسط أعجميا كجور أو منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد فان لم يكن شىء من ذلك كهند ودعد جاز الصرف وتركه وهو الأحسن وأما التعريف فالمراد به العلمية۔ تمنع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ومع التأنيث

كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضا (كما سيأتي) بيان ذلك وسكت عن الصفة لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسما واحدا أمتزا لا ثانيهما بمنزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير ويه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم القطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علما والاسنادي المسمى به كتأبط شرا أما الأول فلأنه بعد العلمية في حكم الاضافة والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه كما مر فلا تصلح سببا لمنع الصرف وأما الثاني فلأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الأخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر ومثله ما ركب من الأعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والأحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف) لمشابهتهما الالفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكونهما زيدتا معا ومجيئهما بعد استيفاء الأصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقق مشابهتهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما فلم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة (وان) كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط أن لا تقبل التاء) لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية) أي بأن تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك (كابراهيم واسماعيل واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانها من أوضاع غير العرب وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق (الا أربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت والحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشاف وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تجويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العلمية (علما) في اللغة (العجمية) حتى لا تجري عليه العرب حكما من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف أو الاضافة أو التنوين أو غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بأل بل لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بأن جعلته علما لشخص معين من أول الامر فكأنه كان علما في العجمية ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولا بالعلمية لا أنه يكون علما في العجمية (و) الأمر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كابراهيم لئلا تعارض الخفة

كما تقدم ومع التركيب المزجي ومع الألف والنون ومع العجمة كما سيأتي وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير ويه كبعلبك وحضرموت فلا يمنع الصرف الا مع العلمية وأما الألف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان ومع الصفة بشرط أن لا تقبل التاء كسكران * وأما العجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية كابراهيم واسماعيل واسحاق وجميع أسماء الأنبياء أعجمية الا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين ويشترط فيها أن يكون الاسم علما في العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة

السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التأنيث في نحو هند فانه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالأعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وان لم تكن باقية أو لم تستعمل الأوصافا كمثنى وثلاث كما سيأتي (فتمنع الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل الأوصافا فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما يوجد منه وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (ومع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان) بفتح الفاء (و) أن لا (يكون مؤنثه) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أن لا يقبل التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لانتفاء فعلانة لأنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فرحمن على الأول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح الأول لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرطين على المذهبين (لأن مؤنثه ندمانة اذا كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة وانما قيد المؤلف فعلانة بفتح الفاء لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث إما لأنه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وآدر لمن خصيته نفخ أو له مؤنث لكنه على فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من أول الأمر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أرنب بمعنى ذليل وأربع في نحو مررت بنسوة أربع (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه حمراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرمل منصرف لانتفاء الشرط الثاني لأن مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها وكأحمر أحيمر وأعيم فانهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لأنهما على وزن يدحرج ويبيطر اذ هو المعتبر لا على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالألفية (تنبيه) قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلا من التأنيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبة أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما أما الثاني فلمصاحبة الأول وأما الأول فلأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات (أو لضرورة الشعر) أي لضرورة وزن

فلذلك صرف نوح ولوط وأما الصفة فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لأن مؤنثه ندمانة اذا كان من المنادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحمر فان مؤنثه حمراء ونحو أرمل منصرف لأن مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع سلاسلا وقواريرا قواريرا أو لضرورة الشعر

الشعر اما بأن لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما فى قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله * أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فمراد المؤلف رحمه الله بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

(باب النكرة والمعرفة)

أى هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها (وهى كل اسم شائع فى جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع فى جنسه ألا ترى أن رجلا شائع فى جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر وكذا الحال فرس وكتاب فانهما شائعان الأول فى جنس الخيل والثانى فى جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منها بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل واعلم أنه لا يشترط فى النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع ألا ترى أن شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد فى الخارج منهما الا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلى الذى لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما جمعهما فى قوله * وجوههم كأنها أقمار * وقوله * ما للشموس تقلها الأغصان * فباعتبار تجدد الشمس فى كل يوم والقمر فى كل شهر فكأن أفرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ (وتقريبها) أى تقريب حد النكرة (الى الفهم) أى فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (النكرة كل ما صلح لدخول الألف واللام) المؤثرتين التعريف (عليه) فى فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لذلك بأن يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج الى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرتين (عليه كذى) فانه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لأنه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لأنه من الصفات التى غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث فليس بنكرة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا وتمييزا واسما للا التبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات لأن هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثانى المعرفة) وهى ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه (وهى) هنا (ستة أنواع) متفاوتة فى التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم) يلي المضمر فى التعريف وقيل العلم الشخصى أعرفها لأنه لا يتناول بوضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف غيره فانه يتناول أمورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم الاشارة ثم) اسم الموصول ثم المعرف بالاداة (و) أما (السادس) فهو (ما أضيف الى واحد منها) اضافة معنوية كغلام زيد وهذا والرجل (وهو) بحسب التعريف (فى رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم فى رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف الى الضمير) كغلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل (فى رتبة العلم) اذ لو كان فى رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله

* كخذروف الوليد المثقب * فوصف المعرف الى المضاف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف اهـ وانما قيدنا المضاف الى واحد منها بكون الاضافة معنوية لأن الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتى فى بابها وسيأتى أيضا أن المضاف اذا كان شديد التوغل فى الابهام كغير ومثل

(باب النكرة والمعرفة)
الاسم ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل وهى كل اسم شائع فى جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب وتقريبها الى الفهم أن يقال النكرة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه كذى بمعنى صاحب والضرب الثانى المعرفة وهى ستة أنواع المضمر وهو أعرفها ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف بالاداة والسادس ما أضيف الى واحد منها وهو فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى رتبة العلم

لا يتعرف أيضا فيخص به أيضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) وفي اعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيبويه رُؤي في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال ادخلني الجنة فقيل له بماذا قال بقولي ان اسمه أعرف المعارف

﴿فصل﴾ في بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كأنت أو) وضع لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مريدا نفسه زيد قائم وقولك يا زيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وان أطلق في الأول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وكذا ياء اياي وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر فانها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج الى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لأنه اذا وضع لأحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيثية أخرى (وينقسم) المضمر (الى مستتر وبارز) تبع في هذا القسم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سيأتي وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل ولك أن تقول ان هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا أن يقال تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر أصلا مرفوع وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك نبه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر ما ليس صورة في اللفظ) بل ينوى (وهو اما مستتر) في عامله (وجوبا) وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو اذهب أنت وربك فأنت تأكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة والمثنى والمجموع فانه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يا زيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب للواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء) بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب) فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (واما مستتر) في عامله (جوازا) وهو الذي يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر) في فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم) ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازا لأنه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الهاء للغلام وظاهر عبارته كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر بن مالك ونقل عن سيبويه أيضا وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام وانه لا يقال قام هو على الفاعلية وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما قالاه هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لأنه لا يخلو (اما أن يكون فاعلا أو نائب الفاعل) والفاعل لا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء

ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فانه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع

﴿فصل﴾ المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو وينقسم الى مستتر وبارز فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ وهو اما مستتر وجوبا كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم وتضرب وفي المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم وأضرب أو بالنون كنقوم ونضرب واما مستتر جوازا كالمقدر في نحو زيد يقوم وهند تقوم ولا يكون المستتر الا ضمير رفع اما فاعلا أو نائب الفاعل

من عامله لجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبّر عنه لكن لضيق العبارة عنه عبّر بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليما للمبتدي وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو الأصل (و) الى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لأن الافتتاح به ممكن عقلا (ولا يقع بعد) لفظ (الا) في الاختيار (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل والثاني منصوب به ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الا اختيارا (والمنفصل هو) ما كان بخلافه فهو (ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) اختيارا (نحو أنا تقول) اذا ابتدأت به (أنا مؤمن و) يستعمل بعد الا نحو (ما قام الا أنا) أو أنت أو هو (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم (نحو ضربتُ) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله (نحو ضربتَ) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربتِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وضربتما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامة للتثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وضربتنّ) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير بارز متصل لمثناه (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان (ضربتا) فالألف ضمير بارز لمثناه والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة (و) الهندات (ضربن) فالضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته أن الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشيء قسما منه (والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضا اثنان للتكلم (نحو أكرمني) فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو (أكرمكَ) بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمكِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامة التثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكنّ) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمه) عمرو فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمهما) بضمها للمثنى المذكر الغائب والميم والألف علامة التثنية (و) الهندان أكرمهما بضمها للمثنى المؤنث الغائب والميم والألف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أكرمهنّ) بضمها لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان الا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل اثنا عشر أيضا على التفصيل السابق ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ولفظ كل منها (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (الا أنه) أي الضمير المجرور (اذا دخل عليه عامل الجر

والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كتاء قمت وكاف أكرمك والمنفصل هو ما يفتتح به النطق ويقع بعد الا نحو أنا تقول أنا مؤمن وما قام الا أنا وينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع نحو ضربتُ وضربنا وضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ وضرب وضربا وضربوا وضربت وضربتا وضربن والنصوب نحو أكرمني وأكرمنا وأكرمكَ وأكرمكِ وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكنّ وأكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهنّ والمجرور كالمنصوب الا أنه اذا دخل عليه عامل الجر

تميز به) ولا فرق فى العامل بين أن يكون حرفا (نحو مربى ومربنا) ومربك ومربك وبكما وبكم وبكن وبه
وبها وبهما وبهم وبهن وهذا معنى قوله (الى آخره) أو اسما نحو غلامى وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما
وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن (وينقسم) الضمير (المنفصل الى)
قسمين فقط (مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور
(فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهى) كالمتصل ثلاثة أقسام ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (أنا) فى
حال انفراده (ونحن) فى حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه وماهو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله
(أنت) بفتح التاء للمذكر المفرد (وأنت) بكسرها للمفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها للمثنى مطلقا
وبعدها ميم متحركة بعدها ألف (وأنتم) بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة (وأنتن) بضمها لجمع
الاناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة (و) ماهو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار أحواله (هو) للمفرد
المذكر (وهى) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع
الاناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقع فى ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه
(مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى ان مفردا فمفرد ان مذكرا فمذكر وان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث وان مثنى
فمثنى وان جمعا فجمع (نحو أنا ربكم) فأنا ضمير منفصل بارز فى محل رفع على أنه مبتدأ ورب خبره والكاف
فى محل جر بالاضافة والميم علامة للجمع المذكر وتقول أنا قائم وأنا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون
ان عم التذكير أو غلب فان عم التأنيث قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو (نحن
الوارثون) فنحن ضمير منفصل بارز فى محل رفع على أنه مبتدأ والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو
(أنت مولانا) فأنت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى
الألف ونا مضاف اليه ونحو (وهو على كل شئ قدير) فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ
وقدير خبره وعلى كل شئ جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر (والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة كلمة
وهى) ثلاثة أقسام أيضا ماهو للمتكلم مذكرا أو مؤنثا وهو اثنان (اياى) فى حال انفراده (وايانا) فى حال اشتراكه
مع غيره أو تعظيمه نفسه (و) ماهو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله (اياك) بفتح الكاف خطابا للمفرد
المذكر (واياك) بكسرها خطابا للمفردة المؤنثة (واياكما) بضمها خطابا للمثنى مطلقا والألف والميم علامة
التثنيه (واياكم) بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة الجمع (واياكن) خطابا لجمع الاناث والنون المشددة
علامة جمعهن (و) ماهو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضا (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة المؤنثة
(واياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والألف علامة التثنية (واياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع
(واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (اذا وقعت) فى
التركيب (لاتكون الا مفعولا به) والحكم فى الاعراب لمحلها كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية نحو (اياك
نعبد) فايا ضمير منفصل بارز فى محل نصب على أنه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب ونعبد فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (اياكم كانوا يعبدون) فاياكم فى محل نصب على أنه مفعول
مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل والفاعل فى محل نصب على أنها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها
وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لأنه أعرف وأتبعه بما يليه
وهو ضمير المخاطب وأخر عنهما ضمير الغائب لأنه أحط منهما رتبة وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما لغيره
لأن المفرد سابق ﴿تنبيه﴾ علم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لأن الضمير البارز اما متصل
أو منفصل وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهذه ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم
فتصير خمسة ولكل منها اثنتا عشرة كلمة واذا ضربت خمسة فى اثنى عشر كان الحاصل ستين ضميرا وقد

تميز به نحو مربى ومربنا الى آخره وينقسم المنفصل الى مرفوع ومنصوب فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهى أنا ونحن وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهى وهما وهم وهن فكل واحد من هذه الضمائر اذا وقع فى ابتداء الكلام فهو مبتدأ نحو أنا ربكم ونحن الوارثون وأنت مولانا وهو على كل شئ قدير والمنصوب اثنتا عشرة كلمة وهى اياى وايانا واياك واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الضمائر لاتكون الا مفعولا به نحو اياك نعبد اياكم كانوا يعبدون

تقدمت أمثلتها ويضم اليها ياء المخاطبة على مذهب سيبويه فيصير المجموع أحدا وستين ضميرا والقسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (و) لهذا (متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا) في الاختيار (فلا يقال في قمت قام أنا) لامكان قمت (ولا في أكرمك (أكرم اياك) لامكان أكرمك وأما قوله قد ضمنت * اياهم الأرض فضرورة فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو لوقوعه بعد الا نحو ألا تعبدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ أولا (نحو) قولك الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه أو يكون الضمير منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أولا (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكانه زيد (فيجوز) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو سلني اياه) وظننتك اياه (وكنت اياه) وكان اياه زيد وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ومرجوح اذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقا وكلاهما وارد فمن ورود الوصل قوله تعالى فسيكفيكهم الله ونحو * بلغت صنع امرئ بر اخالكه * وفي الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر * أخي حسبتك اياه * وقوله * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * (و) ألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم في الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها وقوله (لا يظهر فيها اعراب) مستغنى عنه بل من المعرب ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

(فصل) في بيان العلم بفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه أو لأن غالب مسمياته أولو العلم وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) اما علم (شخص وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين (لا يتناول غيره) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه مخرج للنكرة وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها متناولة لأمور متعددة بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان فأكثر لأنه وان تناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لأنه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولي العلم من المذكرين (كزيد) وجعفر ومن الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة و) من الابل نحو (شذقم) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية ومن القبائل كثقيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن البغال كدلدل والحمير كيعفور والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنس وهو ما) أي اسم (وضع لجنس من الأجناس) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كأسامة) فانه علم وضع (للأسد) أي لحقيقته الذهنية أي الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بأبي الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ثم الهمزة (للذئب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بأبي جعدة (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدقاته (كـ) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة أيضا أو للفرد خارجي من أفراد الماهية شائعا فيها (لأنه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما أن النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا) فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وانما سمي علما لجريه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لأنه يمنع من دخول أل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة

ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا فلا يقال في قمت قام أنا ولا في أكرمك أكرم اياك الا نحو سلنيه وكنته فيجوز الفصل أيضا نحو سلني اياه وكنت اياه وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها اعراب

(فصل) العلم نوعان شخص وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره كزيد وفاطمة ومكة وشذقم وقرن وجنس وهو ما وضع لجنس من الأجناس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب وهو في المعنى كالنكرة لأنه شائع في جنسه فتقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا

فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسد معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل إن التحقيق أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعرف بأل الا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كما مثلنا) فيما مر (كزيد) علم شخصي (وأسامة) علم جنسي (والكنية هي (ما) أي مركب (صدر بأب أو أم) سواء كان المكني بها علما شخصيا (كأبي بكر وأم كلثوم) أو جنسيا كأبي الحصين للثعلب (وأبي الحرث للأسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أي بمدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة أي ذمه والضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لأن الواضع انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح أو الذم لا لهما معا ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الأصح نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا (ويكون) اللقب اذا أخر (تابعا للاسم في اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا مفردين فيجب) عند جمهور البصريين (اضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لأن مسمى الأول والثاني واحد الا أنهم اذا أضافوا يؤولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين ومن أوجب الاضافة فيهما أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بأن سيبويه انما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الأصل فيتوهم امتناعها فأفاد أن ينص على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع فيه خبر المبتدإ محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة الأول الى الثاني لتعذرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب) كذلك نحو قال أبو بكر عفيف الدين فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربا باعرابه وان كانت عبارة الألفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لأنه اما (مركب اضافي) وهو الغالب في الأعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كأبي قحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة وانما أعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى أصله (و) اما (مركب مزجي) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كبعلبك وحضرموت) وحكمه أن يعرب اعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة ويه فان كان كنفطويه (وسيبويه) بني على الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعديكرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى على ما كان عليه أو يعرب اعراب ما لا ينصرف (و) اما (مركب اسنادي)

وينقسم العلم أيضا الى اسم وكنية ولقب فالاسم كما مثلنا كزيد وأسامة والكنية ما صدر بأب وأم كأبي بكر وأم كلثوم وأبي الحرث للأسد وأم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين أو ضعته كبطة وأنف الناقة واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الأصح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون اللقب تابعا للاسم في اعرابه الا اذا كانا مفردين فيجب اضافة الاسم للقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب وينقسم العلم أيضا الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام مركب اضافي كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجي كبعلبك وحضرموت وسيبويه ومركب اسنادي

وضابطه كل كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله ۞ نبئت أخوالي بني يزيد ۞ برفع يزيد

(فصل) في بيان أسماء الاشارة ۞ وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة بها الى كل جنس والى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه) أي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا الى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات واعلم أن الاقسام الوضعية لأسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس أن تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث وان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار الى الأقسام المذكورة بقوله (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) أي من أي جنس كان (وذي وذه) باسكان الهاء وبالاختلاس (وتي وته) باسكان الهاء وبالاختلاس (وتا) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قيل والأصل في لغات المفردة المؤنثة تا لأنه لم يثن منها الا هي وقيل ذي لكونها بازاء المذكر (وذان للمثنى المذكر) جيء به (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (وذين) جيء به (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور (وتان للمثنى المؤنث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهما معربان اعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل (وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أي بهمزة مكسورة في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أي بلا همزة في آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء بناتي واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويجوز دخول هاء التنبيه) وبالألف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقى اليه ازالة لغفلته (نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الأمثلة أنه يستوي في ذلك المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقت) آخر (اسم الاشارة) وجوبا (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار اليه وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتفتح للمخاطب (نحو ذاكَ) فيعلم أن الاشارة والخطاب الى مفرد مذكر (و) تكسر للمخاطبة نحو (ذاكِ) فيعلم أن الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة (و) تتصل بها علامة التثنية والجمع نحو (ذاكما) فيعلم أن الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى (و) اذا قيل (ذاكم) تصير الاشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور أو قيل (وذاكن) تكون الاشارة بحالها أيضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك تكون الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر أو قيل تاك تكون الاشارة الى مفرد مؤنث والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لأنها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللازم منتف لانتفاء العامل (ويجوز) لك مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه هاء التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلكَ) بفتح الكاف (وذلكِ) بكسره وذلكما وذلكم وذلكن (ولا تدخل) اللام (في) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذانلكما ولا تانلكما (ولا) اذا كان في صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال أولاءلك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك و) كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع (كذلك) لا تدخل على اسم الاشارة (المفرد اذا تقدمته هاء التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك) وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهي

طريقة

كبرق نحره وشاب قرناها
(فصل) اسم الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهو
ذا للمفرد المذكر وذي
وذه وتي وته وتا للمفردة
المؤنثة وذان للمثنى
المذكر في حالة الرفع
وذين في حالة النصب
والجر وتان للمثنى المؤنث
في حالة الرفع وتين في
حالة النصب والجر
وللجمع مذكرا كان
أو مؤنثا أولاء بالمد عند
الحجازيين وبالقصر
عند التميميين ويجوز
دخول هاء التنبيه على
أسماء الاشارة نحو هذا
وهذه وهذان وهذين
وهاتان وهاتين وهؤلاء
واذا كان المشار اليه
بعيدا لحقت اسم الاشارة
كاف حرفية تتصرف
تصرف الكاف الاسمية
بحسب المخاطب نحو
ذاكَ وذاكِ وذاكما
وذاكم وذاكن ويجوز
أن تزيد قبلها لاما نحو
ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم
وذلكن ولا تدخل في
المثنى ولا الجمع في لغة
من مده وانما تدخل
فيهما حالة البعد الكاف
نحو ذانكما وتانكما
وأولئك وكذلك على
المفرد اذا تقدمته هاء
التنبيه نحو هذا فيقال
فيه حالة البعد هذاك

ويشار الى المكانِ القريبِ بهنا أو ههنا نحو إنّا ههنا قاعِدون والى المكانِ البعيدِ بهناك أو ههناك أو هنالِك أو هَنّا أو هِنّا أو ثَمّ نحو وإذا رأيتَ ثَمّ

﴿فصل﴾ الاسم الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو ضربان نصّ ومشترك فالنص ثمانية ألفاظ الذى للمفرد المذكّر والتى للمفرد المؤنثة واللذان للمثنى المذكّر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع واللذَين واللتَين فى حالة النصب والجر والأُلى والذين بالياء مطلقا لجمع المذكّر وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع واللائى واللاتى ويقال اللواتى لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها واللذان يأتيانها منكم ربّنا أرنا اللذين أضلّانا والذين جاؤا من بعدهم واللائى يئسن من المحيض واللاتى يأتين الفاحشة وستة ألفاظ من وما وأىّ وأل وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث وتستعمل من للعاقل وما لغير العاقل تقول فى من يعجبنى من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول فى ما جوابا لمن قال اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا أو أتنا يعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما

طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب قربى وهى المجرّدة من الكاف واللام نحو ذا وذان وأولاء بالمدّ والقصر وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالكاف والنون المشدّدة فيه نحو ذلك وذانّك بتشديد النون وأولالك مع القصر ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لأنّ زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف النون وأولئك وما تقدّم من أسماء الاشارة يشار به الى المكان وغيره وقد أشار الى ما يشار به الى المكان فقط بقوله (ويشار الى المكانِ القَريب) بلفظين (بهُنا) بضمّ الهاء وتخفيف النون مجرّدة عن ها التنبيه (أو ههُنا) مقرونة بها (نحو إنّا ههنا قاعِدون و) يشار (الى المكانِ البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها من غيرها التنبيه (أو هَهناك) بالكاف مع الهاء (أو هنالك) بالكاف واللام (أو هَنّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو هِنّا) بكسرها وتشديد النون (أو ثَمّ) بفتح الثاء المثلّثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو وإذا رأيتَ ثَمّ) وهى ملازمة للظرفية أو شبهها وإذا قلنا بمذهب الجمهور أنّ المراتب ثلاث فيشار الى المكانِ القريب بهُنا والى المتوسّط بهُناك والى البعيد بهنالك وأخواته

﴿فصل﴾ فى بيان الاسم الموصول وصلته ※ (الاسمُ الموصول) هو (ما افتقر) فى بيان مسمّاه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفى فانه وإن افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان نصّ) فى معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد كل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره الى صلة وعائد (فالنصّ ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكّر) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان أولى (والتى للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (واللذانِ للمثنّى المذكّر واللتان للمثنّى المؤنث) وضعا (فى حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (واللذَين) للمثنى (واللتَين) بالياء المفتوح ما قبلها وضعا (فى حالة النصب والجرّ) على صورة المثنى المنصوب والمجرور والكلام فيهما كالكلام فى ذان وتان وقد تقدّم ويجوز فيهما اثبات النون مخفّفة ومشدّدة وحذفها والأصل التخفيف والثبوت (والأُلى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد يمدّ (والذين بالياء) يستعمل (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا وكل منهما (لجمع المذكّر) العاقل كثيرا ولغيره قليلا وقد يستعمل الألى لغيره (وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالة النصب والجرّ كقوله

نحن اللذون صبّحوا الصباحا ※ يوم النخيل غارة ملحاحا

وهى لغة عقيل أو هذيل وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا (واللائى واللاتى ويقال اللواتى) أيضا وكل منها (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات واللوات مثال استعمال الذى للعالم المنزّه عن الذكورة والأنوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والتى للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) واللذان رفعا نحو (واللذانِ يأتيانها منكم) واللذين نصبا نحو (ربّنا أرنا اللذين أضلّانا) والذين جرا نحو (والذين جاؤا من بعدهم) واللائى واللاتى رفعا نحو (واللائى يئسن من المحيض) ونحو (واللاتى يأتين الفاحشة) أما الموصول المشترك بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأىّ وأل وذو وذا فهذه) الألفاظ (الستة) أى كل منها (تطلق على) كلّ من (المفرد والمثنّى والمجموع المذكّر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصّه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) الأولى للعالم (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل) الأحسن لغيره (تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجمع (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك (ومن جاءتك) أى التى جاءتك (ومن جاآك) أى اللذان جاآك (ومن جاءتاك) أى اللتان جاءتاك (ومن جاؤك) أى الذين جاؤك (ومن جئنك) أى اللاتى جئنك (وتقول فى ما) بمعنى الجميع (جوابا لمن قال) لك (اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حُمُرا) بضم الحاء والميم (أو أُتُنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (يعجبنى ما اشتريته) أى الذى اشتريته (وما اشتريتها) أى التى اشتريتها (وما اشتريتهما) أى اللذان أو اللتان

وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد يعكس ذلك فتستعمل من لغير العاقل نحو فنهم من يمشى على بطنه وتستعمل ما للعاقل نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره تقول في أي يعجبني أي قام وأي قامت وأي قاما وأي قامتا وأي قاموا وأي قمن سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا * وأما أل فانما تكون اسما موصولا اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول كالضارب والمضروب أي الذي ضرب أو الذي ضرب ونحو إن المصدقين والمصدقات وقوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور وأما ذو فخاصة بلغة طيء تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن * وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك وأن لا تكون ملغاة بأن يقدر تركيبها مع ما نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا

اشتريتهما (وما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم وفيه استعمال هم لغير العاقل (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن (وقد يعكس ذلك) الاصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الأصل (لغير العاقل) اذا نزل منزلته كقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * أو اقترن به في عموم فصل بمن بفتح الميم (نحو فنهم من يمشى على بطنه) ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الأصل للعاقل (نحو ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض فانه يشمل العاقل وغيره والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز (و) الألفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يعجبني أي قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قمن) أي اللاتي قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعقلاء لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أل فانما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (اذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مرادا به الحدوث فالأول (كالضارب و) الثاني نحو (المضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أل التي للتعريف صورة وهي لا تدخل الا على المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول فسكوا منها مفردا لتدخل عليه ويلزم أن تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب معناه (أي الذي ضرب أو) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب نحو الضارب (ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (و) نحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في أن أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصة بلغة طيء) على وزن سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي الذي قام (وذو قامت) أي التي قامت (وذو قاما) أي اللذان قاما (وذو قامتا) أي اللتان قامتا (وذو قاموا) أي الذين قاموا (وذو قمن) أي اللاتي قمن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال شاعرهم

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي بئري التي حفرتها والتي طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفا على السماع وقد تؤنث وتثنى وتجمع ولك أن تقول ما وجه اعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون للاشارة وقد تجرد عن معنى الاشارة وتستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) يسألونك (ماذا ينفقون) على الاصح عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) اى من الذي جاءك لأن كلا منهما للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم اشارة كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * والقول بأن ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها (وأن لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي (بأن يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا) في المثال (اسما واحدا مركبا) بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت مقدما عليه والتقدير أي شيء صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لأنها لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى الأول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت أخيرا أم شرا فذا ملغاة لأنك أبدلت

من اسم الاستفهام النصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعا فذا غير ملغاة
لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبر وقس على ذلك جواب السائل
والالغاء الحقيقي أن تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها كأنك قلت ما صنعت لكن هذا مذهب كوفي والبصري
يمنعه لأنه لا يثبت عندهم زيادة الأسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما
وذا هو ظاهر عبارة الألفية ويحتمل خلافه ✽ ولما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معناها أخذ في
بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة
للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا لأن الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة
ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم
معمولها عليه وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صلة أل والتقدير وكانوا
زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا
لكانت الصلة أجنبية عنه لأنها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها (والصلة اما جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها)
في حصول الفائدة وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى
قائلها لأنه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف
مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو نزل منزلة ذلك فالأول (نحو جاء
الذي قام أبوه) وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر)
أو ما نزل منزلة ذلك فالأول (نحو الذي جاء أبوه قائم وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبأ العظيم (الذي هم فيه
مختلفون) والثاني نحو جاء الذي ما قائم أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكاني وشرط
وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم
ينفد) وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا فلا يتم معناه الا بذكر متعلق خاص بجائز الذكر
كجاء الذي سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو جاء الذي في الدار وقوله
تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذي بك وعليك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور
اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبه الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كمستقر لأنه مفرد والصلة
لا تكون الا جملة (والثالث الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى
الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون
اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة (بالألف واللام كما
تقدم) ذلك ولو قال وتختص الألف واللام بها لكان أولى لأن المراد أن أل امتازت من بين سائر الموصولات
بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها
الاسمية كالأبطح والأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل الداخلة
على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بأنها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت
الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف
اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم في الأمثلة المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز في العائد
مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الأكثر في
كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي
كرم الله وجهه ورضي عنه

أنا الذي سمتني أمي حيدره ✽ أكيلكم بالسيف كيل السندره ✽ أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وتفتقر الموصولات كلها الى صلة متأخرة عنها وعائد والصلة اما جملة أو شبهها فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده أو من مبتدأ وخبر نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم ينفد وثانيها الجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها ✽ ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر ✽ والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالألف واللام كما تقدم والعائد ضمير مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم في الأمثلة المذكورة

وأنتَ الذى تلوى الخيولُ رؤوسها * اليكَ وللأيتامِ أنتَ تطعما

فجعلَ العائدَ ضميرَ اليكَ حملا على المعنى وربما خلفَ الضميرَ اسمٌ ظاهرٌ كقوله

أيا ربَّ ليلى أنتَ فى كلِّ موطنٍ * وأنتَ الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته والأصل فى العائد أن يكون مذكورًا (وقد يحذف) مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا اذا دلّ عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بمفردٍ (نحو لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ) فأيهم موصول مبنى على الضم فى محل نصب مفعول لننزعن وأشد خبر محذوف والتقدير أى الذى هو أشد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول لأنه غير مبتدا ولا فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لأن الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل فالفعل نحو وفيها ما تشتهيه الأنفس (ونحو يعلم ما تسرّون وما تعلنون) فالعائد ضمير متصل فى محل نصب على أنه مفعول والتقدير (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) ويحتمل ما فى الآية أن يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سرّكم وعلانيتكم والوصف نحو قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به *

اى الذى الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جرّ به الموصول لفظا ومعنى ويتحد بمعنى العائد نحو مررت بالذى مررت به (ونحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جرّ به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير (أى الذى تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرور أو كان العائد مجرورا بحرف لم يجر به الموصول كما فى جاء الذى مررت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جرّ به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما فى نحو زهدت فى الذى رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل (فصل وأما المعرّف بالاداة) أى أداة التعريف (فهو المعرّف بالألف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بها هو مذهب الخليل وهمزة أل عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الأصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكنه يخالفه فى أصالة الهمزة فعنده أنها زائدة معتدّ بها فى الوضع وعنه أيضا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام (وهى) أى الاداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد اليه قوله (والعهدية) اما أن تكون (للعهد الذكرى) بأن يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (فى زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول (أو للعهد الذهنى) بأن عهد مصحوبها ذهنا (نحو اذ هما فى الغار) ثقب فى جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى رجل وغلام معينين (أو للعهد الحضورى) بأن يكون مصحوبها حاضرا (نحو) جاءنى هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما) أن يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هى بأن لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقته (كلّ شئ حىّ) لا من كل شئ اسمه ماء (واما لاستغراق الأفراد) أى أفراد الجنس بأن يخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أى كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر الآية (أو لاستغراق خصائص الأفراد) أى صفات أفراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كل مجازا (نحو أنت الرجل علما) أى أنت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كاللات والعزى وزائدة غير لازمة اما للضرورة كقوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * أو للمح الأصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق عليه السلام بها فقال

وقد يحذف نحو لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ أى الذى هو أشد ونحو يعلم ما تسرّون وما تعلنون أى الذى تسرّونه والذى تعلنونه ونحو ويشرب مما تشربون أى الذى تشربون منه

(فصل) وأما المعرّف بالإداة فهو المعرّف بالألف واللام وهى قسمان عهدية وجنسية والعهدية اما للعهد الذكرى نحو فى زجاجة الزجاجة أو للعهد الذهنى نحو اذ هما فى الغار أو للعهد الحضورى نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كلّ شئ حىّ واما لاستغراق الأفراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو لاستغراق خصائص الأفراد نحو أنت الرجل علما وتبدل لام أل ميما فى لغة حمير

ليس من امبر امصيام فى امسفر نقلت أيضا هذه اللغة عن نفر من طيء قال شاعرهم

كذاك خليلي وذو يواصلني ☼ يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

﴿فصل وأما المضاف الى واحد من هذه﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بقرينة ما سيأتي في الاضافة (فنحو غلامي) مثال للمضاف الى ضمير المتكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام هذا) للمضاف الى اسم الاشارة (وغلام الذي قام أبوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير ففي رتبة العلم

﴿باب﴾ بيان (المرفوعات من الاسماء خاصة)

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على علامة الفاعلية وهي الضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء وبدأ بها لأنها العمدة ثم بالمنصوبات لأنها في الأصل فضلة وان وقع النصب في بعض العمد تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو وكان ربك قديرا (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما حمل على ان من (لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقدم الفاعل لأنه أصل المرفوعات ثم ثنى بنائبه لأنه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لأنه مبتدأ في الأصل ثم خبر ان وأخواتها وما حمل عليها لأنه خبر في الأصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولهذه الأبواب يذكر فيها أحكامها وستمر بك هذه الأبواب بابا بابا على هذا الترتيب الباب الأول

﴿باب الفاعل﴾

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (المذكور قبله) وجوبا (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيدا في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المضمر (و) فاعل (مضمر) وقدم تفسير المضمر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالأول رافعه اما بالضمة (نحو قال الله) أو بالألف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثاني رافعه اما بالضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالألف نحو يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالما نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لينفق ذو سعة ومن الأول (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فان تخشع وان كان في الصورة الظاهرة حرفا وفعلا لكنه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنا عشرة ثنتان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه

﴿فصل﴾ وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة فنحو غلامي وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل

﴿باب المرفوعات من الأسماء﴾

المرفوعات عشرة وهي الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبر ان وأخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل

﴿باب الفاعل﴾

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما في تأويل الفعل وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قال الله قال رجلان وجاء المعذرون يوم يقوم الناس ويومئذ يفرح المؤمنون قال أبوهم والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا

نفسه أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل وخمسة للمخاطب وهي ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن وهذا معنى قوله (الى آخره كما تقدم) جميع ذلك (في فصل المضمر) فلا حاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام الا أنا وأنت أو هو فالضمير فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان) فقائم في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه) وحده الا فيما استثني (لأنه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة وقد أجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصلح أن يجعل فاعل يشرب ضميرا يعود على الزاني اذ هو خلاف المعنى المراد فيتعين أن يكون فاعله محذوفا وهو الشارب وأجيب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لأن يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره في لا يزني الزاني ولذا تقرر أن الفاعل لا يحذف (فان ظهر في اللفظ) به ظاهرا كان (نحو قام زيد) أو مضمرا نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وانما اقتصر على الفعل لأنه الأصل (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل (ويكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح (ومنها أن فعله) او ما في تأويله (يوحد) أي لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (مع تثنيته) أي الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقا (مع افراده فتقول) فيما اذا أسندته الى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه عكس علامة تثنية الأسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ولأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدر التأنيث مع أن في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الألف (و) علامة (الجمع) وهي الواو والنون (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فالحقوا بالفعل أحرفا دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم وقوله * نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب (وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وانما سميت بذلك (لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم) أي العرب وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما الحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل (ومنه) أي ومن الحاق الفعل العلامة (الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق

الى آخره كما تقدم في فصل المضمر والذي في تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان وقوله تعالى مختلف ألوانه * وللفاعل أحكام منها أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة فان ظهر في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك والا فهو ضمير مستتر نحو زيد قام * ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل فان وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ويكون المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدا * ومنها أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى قال رجلان وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وتسمى لغة أكلوني البراغيث لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

بالفعل

بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند الى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة
آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك
وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبرا انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم فيظهر أنه
من باب المبتدا والخبر لا مما نحن فيه لما ذكر وهو من أن الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد تعين جعله خبرا
مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله
* وقد أسلماه مبعد وحميم * و (أن الألف والواو والنون) في ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية
والجمع) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى
والمجموع وما في معناهما كما علم مما مر وقيل ان هذه اللواحق ضمائر وأنها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدأ
مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين
من العرب وهم طيء وأزدشنوءة وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار
قبل الذكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي
وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس
لتدل على تأنيث الفاعل (نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضي (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع
وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت (ويجوز ترك
التاء) من الفعل (ان كان الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث) اتصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو يطلع (الشمس
وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء) وقوله تعالى قد جاءكم بينة وكذا اذا كان حقيقي التأنيث
منفصلا عنه بغير الا نحو حضر القاضي امرأة أو متصلا به في باب نعم وبئس والتأنيث أرجح والحقيقي ماله
فرج والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك اذا أسند
اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون)
بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث
الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وأما قوله * تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما * فضرورة ان قدر
ماضيا واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثاني تابع
للأول في الحكم وعما قلنا صرح السفاقسي في اعرابه فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء
نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالأحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا
اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره اذا أسند
اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث
فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لأن تأنيث الجموع مجازي يجوز اخلاء فعله
من العلامة وانما تعين التذكير في جمع المذكر السالم والتأنيث في جمع المؤنث السالم لأجل سلامة نظم واحدهما
وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه
صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء
واسم الجنس كالشجر نحو قام أو قامت النساء (ومنها أن الأصل فيه) أي في الفاعل (أن يلي فعله) بأن يتصل به
من غير حاجز بينهما لأنه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت فعا لتوالي
أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو
وورث سليمان داود) ولهذا الأصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الأصل
كأن انتفى الاعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربتك وقد يترك

والصحيح أن الألف
والواو والنون أحرف
دالة على التثنية والجمع
وأن الفاعل ما بعدها
ومنها أنه يجب تأنيث
الفعل بتاء ساكنة في
آخر الماضي وبتاء
المضارعة في أول المضارع
اذا كان الفاعل مؤنثا
حقيقي التأنيث نحو
قامت هند وتقوم هند
ويجوز ترك التاء ان كان
الفاعل مجازي التأنيث
نحو طلع الشمس وقوله
تعالى وما كان صلاتهم
عند البيت الا مكاء وحكم
المثنى والمجموع جمع
تصحيح حكم المفرد
فتقول قام الزيدان وقام
الزيدون وقامت المسلمتان
وقامت المسلمات وأما
جمع التكسير فحكمه
حكم المجازي التأنيث
تقول قام الرجال وقامت
الرجال وقام الهنود
وقامت الهنود ومنها أن
الأصل فيه أن يلي فعله
ثم يذكر المفعول نحو
وورث سليمان داود وقد

ذلك الأصل بأن (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل تقدما (جوازا) أي جائزا أو سائغا في الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فآل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو (واذا ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا تقدما (جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون و) تقدما (وجوبا) كأن يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام (نحو أياما تدعوا (فأي آيات الله تنكرون) وانما وجب (لأن اسم الشرط و) (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضي تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وكذلك لمراعاة أصل الواو اذ هي في الأصل للعطف لو ضعها أثناء الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم﴾ أي لم يذكر (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطي أحكامه كما قال (فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا و) صار (عمدة بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد أن كان منفصلا عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) والأصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صيغته الأصلية كما سيأتي فزال اللبس (و) كذا الحال (نحو اذا زلزلت الأرض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألفيتا عيناك عند القفا ✿ أولى فأولى لك ذا واقيه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى والمعرب ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر قال ابن هشام هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولأن المنصوب في نحو أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بأن الأولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بأن اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تتأتى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذي يبنى له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظا كضرب أو تقديرا عند ارادة اسناده اليه (وان كان مضارعا ضم أيضا (أوله) الذي هو حرف المضارعة حملا له على الماضي (وفتح ما قبل آخره) لفظا أو تقديرا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي فان كان مفتوحا في الأصل بقي عليه وكذا اذا كان أوله مضموما

ابراهيم ربه وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازا نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون ووجوبا نحو فأي آيات الله تنكرون لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا نحو ضربت هند ونحو اذا زلزلت الأرض ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع ان كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله ✿ فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره

في الأصل (نحو ضُرِبَ زيدٌ) مثال للماضي المبني للمفعول (ويُضرَبُ زيدٌ) مثال للمضارع المبني للمفعول (فان كان الماضي مبدوأ بتاءٍ زائدةٍ) معتادة سواء كانت للمطاوعة أولا (ضُمَّ أوله و) كذا (ثانيه) تبعا للأول (نحو تُعُلِّمَ) العلم (وتُضُورِبَ) في الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الألف في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضُمَّ ثانيه لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع عَلَّمَ وضارَبَ المبني للفاعل (وان كان) الماضي (مبدوأ بهمزة وصلٍ ضُمَّ أوله و) كذا (ثالثه) تبعا لأوله في الضم (نحو انطُلِقَ) به (واستُخرِجَ) المال بضم أولهما وثالثهما لأنه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالأمر في مثل انطَلِقْ واستَخرِجْ وأما اختِيرَ وانقِيدَ بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل فأصلهما اختُيِرَ وانقُوِدَ بضم التاء والقاف (وان كان الماضي مُعتلَّ العين) وأُعِلَّ (فلك) فيه ثلاث لغات (كسرُ فائه) باخلاص (فتصيرُ عينُه ياءً نحو قِيلَ) مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب لان أصله قُوِلَ نقلت حركة الواو الى ماقبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها (و) نحو (بِيعَ) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لأن أصله بُيِعَ نقلت حركة الياء الى ماقبلها بعد اسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولك) أيضا (اشمامُ الكسرةِ الضمةَ و) معنى الاشمام هنا (هو خلطُ الكسرة) أي شوب كسرة فاء الفعل (بشيءٍ من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى رَوْماً مع أن القرّاء قد عبّروا به وهذه اللغة تلي الأولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض واللغة الثالثة هي عكس الأولى واليها أشار بقوله (ولك ضمُّ الفاء) باخلاص (فتصيرُ عينُه واوا ساكنةً نحو قُولَ وبُوعَ) أصلهما قُوِلَ وبُيِعَ حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونها وانضمام ماقبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحدهما اجتنب ماحصل به اللبس كخاف فانه اذا أسند الى تاء الضمير يقال خِفْتُ بكسر الخاء فاذا بني للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خُفْتَ هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فجوّز ماحصل به اللبس بمرجوحية ولم يجعله ممنوعا وأصول الالباس في نحو مختار وتنار ولم يتعرض المؤلف لفعل الأمر لأن صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبناؤه للمفعول قليل (والنائبُ عن الفاعل على قسمين ظاهرٍ ومضمرٍ) كما أن الفاعل كذلك فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة (نحو واذا قُرِئَ القرآن) ونحو (ضُرِبَ مثلٌ) ونحو (قُضِيَ الأمر) أو بالألف نحو أُكرِمَ الرجلان أو بالواو نحو (قُتِلَ الخرّاصون) ونحو (يُعرَفُ المجرمون و) النائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة كلمة على مامر (نحو ضُرِبْتُ) بضم التاء والضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل وأصل المثال ضَرَبَني زيد حذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى مايرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضُرِبْنا) بضم الضاد وسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضُرِبْتَ) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لاشتمالها على أحرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة أو مجموعة والبقية أشار اليها بقوله (الى آخر ماتقدم) في فصل الضمير وهي ضُرِبْتِ بكسر التاء وضُرِبْتُما وضُرِبْتُم وضُرِبْتُنَّ وضُرِبَ وضُرِبَتْ وضُرِبا وضُرِبُوا وضُرِبْنَ (لكن يُبنى الفعلُ) في جميع هذه المثل (للمفعول) بأن يُضمَّ أوله ويكسر ماقبل آخره لأنه ماض (و ينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحدٌ من أربعةٍ الأول) منها (المفعول به كما تقدم) أمثلته من الظاهر والمضمر وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه نعم لا تجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب علم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الظرفُ) المختص المتصرف مكانيا كان أو

نحو ضُرِبَ زيدٌ ويُضرَبُ زيدٌ فان كان الماضي مُبدوأً بتاءٍ زائدةٍ ضُمَّ أوله وثانيه نحو تُعُلِّمَ وتُضُورِبَ وان كان مُبدوأً بهمزة وصلٍ ضُمَّ أوله وثالثه نحو انطُلِقَ واستُخرِجَ وان كان الماضي مُعتلَّ العين فلك كسرُ فائه فتصيرُ عينُه ياءً نحو قِيلَ وبِيعَ ولك اشمامُ الكسرةِ الضمةَ وهو خلطُ الكسرة بشيءٍ من صوت الضمة ولك ضمُّ الفاء فتصيرُ عينُه واوا ساكنةً نحو قُولَ وبُوعَ والنائبُ عن الفاعل على قسمين ظاهرٍ ومضمرٍ فالظاهر نحو واذا قُرِئَ القرآن ضُرِبَ مثلٌ قُضِيَ الأمرُ قُتِلَ الخرّاصون يُعرَفُ المجرمون والمضمر نحو ضُرِبْتُ وضُرِبْنا وضُرِبْتَ الى آخر ما تقدم لكن يُبنى الفعلُ للمفعول وينوبُ عن الفاعل واحدٌ من أربعةٍ الأول المفعول به كما تقدم الثاني الظرف

زمانيا فالأول (نحو جلس أمامك و) الثاني نحو (صيم رمضان الثالث الجار والمجرور) بشرط الاختصاص وأن لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل (نحو ولما سقط في أيديهم) ظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جيء به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف نحو (فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فمن عفي له من أخيه شيء أي عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر وينبغي كما قيل أن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار اليه بقوله (غالبا) الى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر أتيح لي من العدا نذيرا ✽ به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفر أي ليجزى الغفران قوما فما أقيم الا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول على الأصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والأولى نيابة الأول (وينصب الثاني) أي الآخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا (نحو أعطي زيد درهما) وأعطي زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا نائبه وقد تقدم أن الثاني من باب أعطى يمتنع اقامته ان أوقع في لبس

﴿ باب المبتدإ والخبر ﴾

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العاري) أي المجرد (عن) شيء من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما خرجت الأسماء التي لم تركب لأنها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك درهم لأن الحرف الزائد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا أعني ما له خبر نحو زيد قائم وما له مرفوع أغنى عن الخبر نحو أقائم زيد لصدق التعريف عن كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل في المبتدإ ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ما عري أو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم ممدا في التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر) وهي نحن للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وأنتما للمثنى المخاطب مطلقا وأنتم لجمع المذكر المخاطب وأنتن لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهي للمؤنثة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر) مذكور أو محذوف وهو الأكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده وشرط هذا

نحو جلس أمامك وصيم رمضان الثالث الجار والمجرور نحو ولما سقط في أيديهم الرابع المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده غالبا واذا كان الفعل متعديا لاثنين جعل أحدهما نائبا عن الفاعل وينصب الثاني نحو أعطي زيد درهما

﴿ باب المبتدإ والخبر ﴾

المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر فالمضمر أنا وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر والظاهر قسمان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر

المرفوعُ أن يكونَ اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا (فالأول) الذي له خبرٌ (نحو) اللهُ ربُّنا ومحمدٌ في (اللهُ ربُّنا و محمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خيرٌ لكم (والثاني) الذي لا خبرَ له (هو) الوصفُ الرافعُ المكتفى به ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدّم عليهما نفي) بحرفٍ أو فعلٍ أو اسمٍ (أو استفهام) بحرفٍ أو اسمٍ مثالُ اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائمٌ زيد) أراغبٌ أنت (و) بالنفي نحو (ماقائمٌ الزيدانِ) أو أنتما (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو (هل مضروبٌ العمران) أو أنتما (و) بالنفي نحو (مامضروبٌ العمران) أو أنتما وانما استغنى هذا الوصفُ عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغّر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا ما في معناه ولو كان مرفوع الوصفِ غيرَ مكتفى به نحو أقائمٌ أبواه زيدٌ أو كان الوصفُ رافعًا الضميرَ غيرَ منفصل نحو أقائمون الزيدون أو لم يتقدّم استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ * ولما فرغ من تعريفِ المبتدإ وتنوّعه أخذ يذكر ماهو كالشرط له فقال (ولا يكونُ المبتدأ) أي الذي هو مسند اليه (نكرةً) لأنّ الغرضَ من الاخبارِ الافادةُ وهي منتفية اذا كان المبتدأ نكرةً (إلّا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجهٍ من وجوهِ التخصيص فتقرب من المعرفة و يحصل التخصيص في الغالب (بمسوّغ) للابتداء (والمسوّغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين (منها أن يتقدّم على النكرة نفي أو استفهام فيجوز) الابتداء بها فالنفي (نحو مارجلٌ قائم) لأنّ النكرةَ اذا وقعت في حيز النفي أفادت عمومَ الأفرادِ وشمولها فتعيّنت وتخصّصت بذلك الشمولِ اذ لا تعدّد في جميع الأفرادِ بل المجموعُ أمرٌ واحد وكذا كل نكرة في الاثباتِ قصد بها العموم نحو تمرةٌ خير من جرادة (و) الاستفهامُ نحو (هل رجلٌ جالس وقوله تعالى أإلهٌ مع الله ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفةٍ يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبدٌ مؤمنٌ خير) فانّ العبد يتناول المؤمنَ والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفةِ فجعل مبتدأ وخير خبره أو محذوفةً نحو السمنُ منوانِ بدرهم فالسمنُ مبتدأ ومنوان مبتدأ ثانٍ وتخصص بصفة محذوفة أي السمنُ منوانِ منه بدرهم وشرٌّ أهرّ ذا ناب أي عظيمٌ وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيلٌ عندك لأنه بمعنى رجلٍ حقير عندك (ومنها أن تكونَ مضافةً) الى نكرةٍ أو معرفةٍ والمضاف لا يتعرّف بالاضافة (نحو خمسُ صلواتٍ كتبهن الله) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فخمسٌ مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالاضافةِ وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكونَ الخبرُ ظرفًا) مختصًا باضافته الى اسمٍ يصلح للاخبار عنه (أو جارًّا و مجرورًا) كذلك حال كونهما (مقدّمين على النكرة نحو عندك رجلٌ وفي الدار امرأة) فرجلٌ مبتدأ و كذا امرأة وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرةِ لتخصيصها بتقدّم الخبرِ المذكور لأنه اذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحةِ استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبرُ غير ظرف أو ظرفٍ عاريًا عن الاختصاص المذكور نحو عند رجلٍ مالٌ أو غير مقدّم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديمَ يقتضي أنّ له مدخلًا في التسويغ وجزم في المغني بأنّ التقديم هنا انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرفِ المقدّم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) و بالجارِ والمجرور المقدّم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى أنّ مدار صحة وقوعِ المبتدا نكرةً على حصول الفائدةِ لا على المسوّغات التي ذكرت اذ لا يخلو عن تكلّف وضعف وهو ظاهر عبارةِ الألفية فاذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرةٍ شئت فعليه يصح رجلٌ على الباب وكوكبٌ انقضّ الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك ⑤ (وقد يكون المبتدأ مصدرًا مؤوّلًا من أن والفعل) وان كان في الصورةِ الظاهرةِ غيرَ اسمٍ (نحو وأن تصوموا خير لكم) فأن تصوموا مبتدأ لأنّ تأويله (أي صومكم) و (خير لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردًا كان أو جملةً أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (مع مبتدإ) غيرِ الوصفِ المستغني عن الخبرِ فخرج بذكر المبتدإ مرفوعُ الفعلِ من الفاعلِ أو نائبه لأنه ليس متمًّا للفائدةِ مع مبتدإ بل مع فعلٍ و بالقيدِ الذي زدته و به صار الحد

فالأول نحو اللهُ ربُّنا ومحمدٌ رسول الله والثاني وهو اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدّم عليهما نفي أو استفهام نحو أقائمٌ زيد وماقائمٌ الزيدان وهل مضروبٌ العمران ومامضروبٌ العمران ولا يكونُ المبتدأ نكرةً الّا بمسوّغ والمسوّغات كثيرة منها أن يتقدّم على النكرة نفي أو استفهام نحو مارجلٌ قائم وهل رجلٌ جالس وقوله تعالى أإلهٌ مع الله ومنها أن تكون موصوفة نحو ولعبدٌ مؤمنٌ خير *ومنها أن تكون مضافةً نحو خمسُ صلوات كتبهن الله * ومنها أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا مقدّمين على النكرة نحو عندك رجلٌ وفي الدار امرأة ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة وقد يكون المبتدأ مصدرًا مؤوّلًا من أن والفعل نحو وأن تصوموا خير لكم أي صومكم خيرٌ لكم والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدإ

⑤ عدم جواز للنكرة مبتدأ بغير مسوغ .

مانعا من فوع الوصف المذكور لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور وقدمر أن هذا الوصف لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام فى توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله قائم من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذى هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدإ (مفرد) وهو هنا فى مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له اطلاقات أربعة كما بينت ذلك فى الحدود وشرحها (وغير مفرد) من الجملة وشبهها (فالمفرد) تجب مطابقته للمبتدا حيثما أمكن افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهند أختك واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان ثم المفرد ان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا الا ان أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع وان كان مشتقا يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم أنت اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (اما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدا ما لم تكن عينه والا كانت أجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجارية مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدإ الثانى والثانى وخبره جملة اسمية فى محل رفع على أنها خبر الأول والرابط بين المبتدا الأول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله نحو (قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ أول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الاشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) اذا قدر ضمير الشأن فهو مبتدأ أول والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدا الأول ولا رابط فيها اكتفاء بالرابط المعنوى اذ مفهومها هو المراد بالمبتدا ومثل ذلك قولهم هجيرى أبى بكر لا اله الا الله (واما جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدا الذى هو زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضا (و) مثله نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط الضمير المستتر فى يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الأنفس من قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الأنفس) ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليها وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط فى الجملة أن تكون خبرية كما فى الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه أو لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر المقابل للانشاء بالخبر قسيم المبتدا لاتفاقهم على أن هذا أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب (وأما شبه الجملة) فى حصول الفائدة (وهو الظرف) الزمانى والمكانى (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكانى التام يقع خبرا عن الذات (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزمانى التام يقع خبرا عن المعنى (نحو السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتى (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم و) أما (الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا) واختلف فى ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا نظرا الى أن المقدر عامل فى لفظ الظرف وفى محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى أن المقدر هو الخبر فى الحقيقة والأصل فى الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره فى الماضى قدر استقر لا مستقر وقد قال السعد التفتازانى

وهو قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وزيد أخوك وغير المفرد اما جملة اسمية نحو زيد جاريته ذاهبة وقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير وقل هو الله أحد واما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء والله يقبض ويبسط الله يتوفى الأنفس واما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غدا وقوله تعالى والركب أسفل منكم والجار والمجرور نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا تقديره كائن أو مستقر

الانصاف أنَّ المفهوم من نحو زيد فى الدار أنه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت واستقر انتهى واذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو والأول التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا خاصا كقائم وجالس الا لدليل وحينئذ يكون الحذف جائزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما فى المغنى (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا نحو نحن فى شهر رمضان أو فى زمان طيب جاز لحصول الفائدة بتخصيص الزمان ولك أن تقول اذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كما فى نحو زيد فى يوم طيب أو يوم شاب (وانما يخبر به) أى بظرف الزمان (عن المعانى) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف الى الذات أى رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير فى مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث فى وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح أن نصب لئلا يكون الزمان واقعا فى الزمان والأصل أن يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الأصح مع كون المبتدا واحدا لأن الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) فهو مبتدأ والبواقى أخبار والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك أن تقول ان العامل فى الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد تحمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز باتفاق لأنه وان تعدد صورة فهو فى الحقيقة خبر واحد لأن المعنى هذا مز ولهذا يمتنع فيه العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما والأصل فى الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لأنه انما يؤتى به لبيان حال المبتدا والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا لكنه قد يتقدم بل يجب لعرض كما أشار الى ذلك بقوله (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدا) تقدما (جوازا) أى جائزا (نحو فى الدار زيد) فزيد مبتدأ وفى الدار خبره قدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أى واجبا (نحو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد اذا تضمن ما له صدر الكلام كاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لأن تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لأن الصدارة انما تعتبر فى الكلام الذى فيه ما له صدر الكلام لا فى كل كلام (و) نحو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) نحو (فى الدار رجل) انما وجب تقديمه لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما فى المغنى فان الخبر لو أخر احتمل أن يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من المبتدا والخبر) حذفا (جوازا) على خلاف الأصل اذ الأصل فيهما الثبوت لكن جوز حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدا نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى فعمله واساءته ومن حذف الخبر نحو أكلها دائم وظلها أى كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال سلامى أى سلام من قبلى وخبره محذوف والتقدير (أى سلام عليكم) وقوم خبر مبتدا محذوف أى (أنتم قوم منكرون و) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدا فى أربع مسائل ذكرتها فى شرح القطر وحذف (الخبر) فى

ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم وانما يخبر به عن المعانى نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقولهم الليلة الهلال مؤول ويجوز تعدد الخبر نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقد يتقدم على المبتدا جوازا نحو فى الدار زيد ووجوبا نحو أين زيد وانما عندك زيد وقوله تعالى أم على قلوب أقفالها وفى الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا نحو سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر

أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الاولى أن يسند الى مبتدإ واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) فأنتم مبتدأ وخبره محذوف أشار الى تقديره بقوله (أى لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة على حذفه جاز نحو لولا أنصار زيد ما سلم أى لولا أنصار زيد حموه فلدلالة المبتدا على النصرة يدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم والظاهر أن الآية التى مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم كما نبه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بأن يكون المقسم به نصا فى اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك انهم) وأيمن الله لأفعلن فعمرك مبتدأ وهو صريح فى القسم وخبره محذوف (أى لعمرك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص فى (المعية) أى صريحة فى المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أى مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بأنه تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لأنه لا يجديك نفعا فى وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعته لعدم سد شيء مسده قال الرضى والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعا (قبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدا المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال أو مضافا الى المصدر المذكور أو الى ما يؤول به (نحو ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير المفعول المستتر فى كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أى) حاصل (اذا كان قائما) أو اذ كان قائما فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذى هو اذا كان أو اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لأن الحال تشابه ظرف الزمان ألا ترى أن معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير المذكور فى المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو اذا كنت فيكون كان مسندة الى فاعل الضرب كما أشار الى ذلك الرضى وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيدا شديدا بل يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (وتسمى) أيضا (نواسخ الابتداء) لأنها تدخل على المبتدا فترفع عنه حكمه أى عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة فيه لأنها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوى وكما تنسخ حكم المبتدا تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الأول ما يرفع المبتدأ) رفعا غير الأول (وينصب الخبر) وهذا صنفان صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الأول الأحرف (و) من الأول (أفعال المقاربة و) النوع (الثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الأول (وهو ان وأخواتها ولا التى لنفى الجنس) نصا وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدا والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) وهذه أفعال باتفاق

فصل فى النوع الأول وبدأ به لبقاء المبتدا الذى هو العمدة على مثل اعرابه (فأما كان وأخواتها) وهي

بعد لولا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين أى لولا أنتم موجودون وبعد القسم الصريح نحو لعمرك انهم أى لعمرك قسمي وبعد واو المعية نحو كل صانع وما صنع أى مقرونان وقبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربى زيدا قائما أى اذا كان قائما

(باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر) وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء وهي ثلاثة أنواع الأول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة والثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها ولا التى لنفى الجنس والثالث ما ينصب المبتدا والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها

(فصل) فأما كان وأخواتها

هنا ثلاثة عشر فعلاً (فإنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبيهاً بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلاً مجازاً (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيهاً بالمفعول) في توقف الفعل عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولاً مجازاً ودخولها على المبتدا والخبر على خلاف القياس لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف وحق هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في الكلام فأجروها مجرى الحروف فأدخلوها على المبتدا والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساءً (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحاً (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى (وظل) الدالة ثبوته له نهاراً (وبات) الدالة على ثبوته له ليلاً (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً إلا عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهه عليها مثال كان (نحو وكان الله غفوراً رحيماً) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفوراً رحيماً خبرها ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها وأصبح نحو (فأصبحتم بنعمته إخواناً) وأضحى نحو أضحى محمد متعبداً وبات نحو بات زيد معتكفاً وصار نحو صار الطين خزفاً وليس نحو (ليسوا سواءً) وظل نحو (ظل وجهه مسوداً و) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط) أن يكون تاليا للنفي أو شبهه (بأن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال) ماضي يزال (وفتئ وبرح وانفك) مثال زال لا زال جنابك محروساً ومثلها ما تصرف منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتئ نحو ما فتئ العبد ناصحاً ولا فتئ حكمك نافذاً وبرح نحو ما برح عباد متبسماً ولا برح ربعك مأنوساً ومثلها ما تصرف منها نحو (لن نبرح عليه عاكفين) ومثال انفك نحو ما انفك زيد مصلياً ولا انفك بيتك عامراً (و) من متصرفات زال بعد النهي (قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ❊ ت فنسيانه ضلال مبين)

صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهي واسم تزل مستتر فيها وجوباً وذاكر الموت خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلا ❊ ولا زال منهلاً بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخراً ومنهلا خبرها مقدماً وقيدنا زال بكونها ماضي يزال لإخراج زال ماضي يزول وزال ماضي يزيل فإن الأول منهما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني معتد لواحد بمعنى ماز يميز وهذه الأربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلاً للخبر وسبب دلالتها على هذا الاستمرار أنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (ما دمت حياً) وتصدق ما دمت قادراً (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل ما دمت حيا مدة دوام حياتي فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام إلى عامل في الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداءً ما دام زيد مقيماً فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحاً كان المنصوب بها حالاً لا خبراً وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجبت مما دام زيد صحيحاً لأن المعنى عجبت من دوامه صحيحاً لا من مدة دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ❊ واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ يكون مفرداً وجملة ذات رابط

فإنها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان الله غفوراً رحيماً فأصبحتم بنعمته إخواناً ليسوا سواء ظل وجهه مسوداً الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال وفتئ وبرح وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

والثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو ما دمت حياً وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة

بربطها بالاسم وظرفاً وجاراً ومجروراً متعلقين بمحذوف وجوباً ويجوز تعدده والأصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز في خبر هذه الأفعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الأصل لقوة عملها نظراً الى كونها أفعالاً فلها أن تتصرف في معمولها (نحو وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) فحقاً خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الأصل (و) مثله (قول الشاعر)

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم * (فليس سواءً عالمٌ وجهول)

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون التوسط واجباً نحو ما كان حجتهم الا أن قالوا وممتنعاً نحو كان موسى صديقي (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا يظلمون وقوله * على السن خيراً لا يزال يزيد * ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجباً نحو كم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياساً على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز في قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته الى الفعل أو منصوباً بفعل مقدر (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الأصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته (كقولك عالماً كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله

اعلموا أني لكم حافظ * شاهداً ما كنت أو غائباً

واذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لأن لها صدر الكلام فيمتنع قائماً ما كان زيد دون ما قائماً كان زيد (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت (للماضي من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) ومثال الأمر (نحو قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبني كون زيد صديقك واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال (وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها) (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشئ في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لأنها اذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف وأضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقي وبات بمعنى عرس (الا زال) ماضي يزال (وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص) محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي أن زال تستعمل تامة أيضاً (وتختص كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) للخفة (و) بشرط (أن تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً كالمبتدا وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائم وكيف نكلم من كان في المهد صبياً وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة (نحو ما كان أحسن زيداً) وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وآخره وأن غيرها من أخواتها لا يزاد (وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوباً لكثرة استعمالها (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتماً من حديد) أي ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد فحذفت كان مع اسمها (وقولهم) أي العرب ولو قال

ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها نحو وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقول الشاعر

* فليس سواءً عالم وجهول

ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن الا ليس ودام كقولك عالماً كان زيد ولتصاريف هذه الأفعال من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل نحو حتى يكونوا مؤمنين قل كونوا حجارة وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية عن الخبر نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء الا زال وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص وتختص كان بجواز زيادتها بشرط أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون في حشو الكلام نحو ما كان أحسن زيداً وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها وذلك كثير بعد لو وان الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتماً من حديد وقولهم

الناسُ مجزيّون بأعمالهم ان خيرًا فخيرٌ وانْ شرًّا فشرٌ وتختصّ أيضا بجوازِ حذفِ نونِ مضارعها المجزوم ان لم يلقها ساكنٌ ولا ضمير نصب نحو ولم أكُ بغيًا ولا تكُ فى ضيقٍ وان تكُ حسنةً

(فصل) وأما الحروف المشبّهة بليس فأربعة ما ولا وإنْ ولاتَ فأما ما فتعملُ عملَ ليس عند الحجازيين بشرطِ أن لا تقترنَ بإنْ وأن لا يقترن خبرها بإلّا وأن لا يتقدّم خبرها على اسمها ولا معمولُ خبرها على اسمها إلّا اذا كان المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فالمستوفية للشروطِ نحو ما زيدٌ ذاهبًا وكقوله تعالى ما هذا بشرًا ما هن أمهاتهم فان اقترنت بإنْ بطل عملها نحو ما انْ زيدٌ قائمٌ وكذا ان اقترن خبرها بإلّا نحو وما محمدٌ إلّا رسولٌ وكذا ان تقدّم خبرها على اسمها نحو ما قائمٌ زيدٌ أو تقدّم معمولُ الخبر وليس ظرفًا نحو ما طعامَك زيدٌ آكلٌ فان كان ظرفا نحو ما عندك زيدٌ جالسًا لم يبطل عملها وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة ❊ وأما لا فتعملُ عملَ ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة

فى ما وتزيد بشرطٍ آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجلٌ أفضلُ منك

وقوله لكان أولى لأنه حديث (الناسُ مجزيّون بأعمالهم ان خيرًا فخيرٌ وان شرًّا فشرٌ) فحذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ وان كان عملُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ويجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد إن ولو كقوله ❊ من لدُ شولًا فإلى إتلائها ❊ أى من لدُ ان كانت شولًا (وتختصّ أيضا بجوازِ حذفِ نونِ مضارعها المجزوم) بالسكون وصلًا (ان لم يلقها ساكنٌ ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أكُ بغيًا) أصله أكون حذفت الضمّة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تكُ فى ضيقٍ) فى النحل لا فى النمل ونحو (وان تكُ حسنةً) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا والاتصالها بساكنٍ فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف ومن أجازه نظر الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الأشياء الى أصولها

(فصل) فيما ألحق بليس فى العمل (وأما الحروف المشبّهة بليس) فى النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ما ولا وإنْ ولاتَ) النافيات وأكثرها عملًا ما وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كلٍّ منها على خلاف الأصل اشترط له شروط (فأما ما) النافية (فتعملُ عملَ ليس عند الحجازيين بشرطِ) اجتماع أمورٍ أربعةٍ الأول (أن لا تقترنَ) ما (بإنْ) الزائدة (و) الثانى (أن لا يقترنَ خبرها بإلّا و) الثالث (أن لا يتقدّم خبرها) ولو ظرفًا (على اسمها و) الرابع (أن لا) يتقدّم (معمولُ خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وأعاده كره توطئة لقوله (إلّا اذا كان) ذلك (المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا) فانه يجوز إعمالها مع تقدّمه كما سيأتى فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها فى معرفةٍ ونكرةٍ (فالمستوفية للشروطِ نحو ما زيدٌ ذاهبًا و) قد ورد القرآن بإعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشرًا ما هن أمهاتهم) ولم يقع فى القرآن إعمال ما صريحًا فى غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الأول بأن (اقترنت) ما (بإنْ) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لأنها لا تلى ليس (نحو ما إنْ زيدٌ قائمٌ) وقوله ❊ بنى غدانة ما ان أنتم ذهبٌ ❊ ويروى ذهبًا وأوّل على أن إن نافية مؤكدة لا زائدة وهذا أيضًا خدمته أن تكرارها لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثانى بأن (اقترن خبرها بإلّا نحو وما محمدٌ إلّا رسولٌ) لأن عملها انما هو للنفى وقد انتقض بإلّا وتسميته حينئذٍ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير إلّا نحو ما زيدٌ غيرَ قائمٍ (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدّم خبرها على اسمها نحو ما قائمٌ زيدٌ) وقوله وما حسنٌ أن يمدح المرء نفسه ... من أعتب (أو) انتفى الرابع بأن (تقدّم معمولُ الخبر) على اسمها (وليس ظرفًا) أو جارًّا ومجرورًا (نحو ما طعامَك زيدٌ آكلٌ) لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى خبرها ولا معمول خبرها بالتقدّم (فان كان) معمول الخبر (ظرفًا نحو ما عندك زيدٌ جالسًا) أو جارًّا ومجرورًا نحو ما فى الدار زيدٌ جالسًا (لم يبطل عملها) لتوسّعهم فى الظرف والمجرور ما لم يتوسّعوا فى غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمالها اذا تقدّم الخبر وهو ظرف أو جارٌّ ومجرورٌ وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسًا على خبر إنّ وأخواتها وقيل بمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدّم المعمول على الخبر فجائز (وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيدٌ قائمٌ قال شاعرهم

ومهفهفُ الأعطافِ قلت له انتسب ❊ فأجاب ما قتلُ المحبّ حرامُ

أى هو تميمى فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرّح بنسبه ويقول أنا تميمى (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرًا (فتعملُ عملَ ليس أيضا عند الحجازيين فقط) أى دون تميم (بالشروط المتقدمة فى ما) النافية ما عدا الشرط الأول لأنّ لا لا تقترن بإن الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرطٍ آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجلٌ أفضلُ منك) فلا تعمل فى معرفةٍ فلا يقال لا زيدٌ قائمًا وأما قوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر والملحة من اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا كقوله

نعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(وأما إن) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ماعدا الشرط الأول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول (نحو إن زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله تعالى إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم إن ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات) أصلها لا زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا تختص به بل باسم الزمان عموما وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في الشذور وشرحه بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة (و) بشرط أن لا يجمع بين جزأيها في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لأن الخبر محط الفائدة (نحو فنادوا ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (أي ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أومأ اليه بقوله (وقرئ) في الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين (على أن الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أي ليس حين فرار حينا) موجودا (لهم) عند تنادبهم ونزول العذاب وأما قوله

طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء

كلفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير أو يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان

﴿فصل وأما أفعال المقاربة﴾ مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا (فهي) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح (وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر أي حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد أنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمرين والعمرين (وهذه الأفعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدا وتنصب الخبر) وانما أفردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها) فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بأن (رافعا لضمير اسمها غالبا) كما سيأتي فعلم أن خبرها لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وقوله * لا تكثرن اني عسيت صائما * وأما فطفق مسحا

وأكثر عملها في الشعر وأما إن فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة في ما سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو إن زيد قائما وسمع من كلامهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية وأما لات فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين بأن يحذف اسمها أو خبرها والغالب حذف الاسم نحو فنادوا ولات حين مناص أي ليس الحين حين فرار وقرئ ولات حين مناص على أن الخبر محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم

﴿فصل﴾ وأما أفعال المقاربة فهي ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو كاد وكرب وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحرى واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو طفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهذه الأفعال تعمل عمل كان فترفع المبتدا وتنصب الخبر الا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها غالبا

فالخبر

ويجب اقترانه بأن ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن (٥١) يقوم واخلولقت السماء أن

تمطر ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع نحو وطفقا يخصفان عليهما والأكثر في عسى وأوشك الاقتران بأن نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه والأكثر في كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

﴿ فصل ﴾ وأما ان وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وهي ستة أحرف ان وأن وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم وقوله ذلك بأن الله هو الحق وكأن للتشبيه المؤكد نحو كأن زيدا أسد ولكن للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل وليت للتمني نحو ليت الشباب عائد ولعل للترجي نحو لعل زيدا نادم وللتوقع نحو لعل عمرا هالك ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها

فالخبر محذوف أي فطفق يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ويروى بنصبه أيضا على الأصل وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا (ويجب اقترانه) أي الخبر (بأن ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر) فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر (ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف و(نحو وطفقا يخصفان عليهما) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والأكثر في) خبر (عسى وأوشك الاقتران بأن نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجرد منها خاص بالشعر وأما أوشك فكون الأكثر معها الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى وأما ان جعلت للقارب به كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا (والأكثر في) خبر (كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب)

واقترانه به قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين أن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي واثباتها اثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم

﴿ فصل ﴾ في النوع الثاني من النواسخ (وأما ان وأخواتها) وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل وانما صدر الكلام الا أن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند اليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الأصح (ويسمى خبرها وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد وهما موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين اذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) اذا كان شاكا فيها ولتوكيد نفي الانكار عنها اذا كان جاحدا لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم و) نحو (قوله تعالى ذلك بأن الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف أن المفتوحة لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل (وكأن للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد (نحو كأن زيدا أسد) أصله ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك (زيد شجاع) فهذا يوهم ثبوت الكرم له لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه بخيل) وكذا تفعل في النفي تقول ما زيد طالح لكنه صالح وقد تأتي للتأكيد نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه (نحو ليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لي مالا فأحج منه ويمتنع ليت غدا يجيء فانه واجب المجيء (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب (نحو لعل زيدا قادم وللتوقع) أي الاشفاق من الشيء المكروه (نحو لعل عمرا هالك) ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لأن التوقع صادق بهما ولا يكون الا في الممكن وقد تأتي للتعليل نحو لعله يتذكر (ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها) ولو ظرفا أو مجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو في الدار ان زيدا لضعفها في العمل

ولا يتوسط بينها وبين اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة وتتعين ان المكسورة في الابتداء نحو انا انزلناه وبعد الا التي يستفتح بها الكلام نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم وبعد حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه وبعد القول نحو قال اني عبد الله واذا دخلت اللام في خبرها نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وتتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم انا انزلنا او محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن او محل المفعول نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله او محل المبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة او دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق ويجوز الامران بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا الى قوله فانه غفور رحيم وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا

بعدم تصرفها لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا واذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لأن امتناع الأسهل يستلزم غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز (نحو ان لدينا أنكالا) ونحو (ان في ذلك لعبرة) لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض نحو ان في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه الأحرف اذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم أن لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتعين ان المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما (و) ذلك (بعد الا التي يستفتح بها الكلام نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم و) تتعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كإذ (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) لأن حيث لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادي أنه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر (و بعد القسم) أي الاسم المقسم به مجوابه سواء وجدت اللام في خبرها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر أو لا (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) لأن جواب القسم لا يكون الا جملة (و بعد القول) في أول الجملة المحكية به (نحو قال اني عبد الله) لأن مقول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة في أثنائها نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل (و) تتعين أيضا (اذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها نحو) ان الله لغفور رحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علقت فعلي العلم والشهادة أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة نحو جاءني رجل انه فاضل وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل (وتتعين أن المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو محل المفعول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو محل المبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) لوجوب كون المبتدا كذلك ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو لولا أنك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق) لأن حرف الجر لا يدخل الا على مفرد أو كانت مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي أنه فاضل أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (ويجوز الأمران) أي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا الى قوله فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدا والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة (و بعد اذا الفجائية) اذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا

قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فإذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أي فإذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يحوج إلى تأويل أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فإذا إن الشمس لطالعة (وكذلك) يجوز الأمران (إذا وقعت في موضع التعليل نحو) إنا كنا من قبل ندعوه (إنه هو البر الرحيم) فالكسر على أنه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه (و) مثله (لبيك إن الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد نحو أول قولي أني أحمد الله فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح بإني فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولي حمد الله فيصدق على أي قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن قول نحو عملي أني أحمد الله وجب فتحها أو لم يخبر عنها بقول نحو قولي إني مؤمن أو اختلف القائل نحو قولي إن زيدا يحمد الله وجب كسرها (وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة) فتزاد الجملة تأكيدا (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) فلو قدم نحو إن لدينا أنكالا لم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو إن زيدا قام ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفردا (نحو إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو إن زيدا لعندك أو شبهه نحو وإنك لعلى خلق عظيم أو جملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرة بمضارع نحو وإن ربك ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو إن زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو إن زيدا لقد سما (و) الثاني (على اسمها بشرط أن) لا يلي إن إما بأن (يتأخر عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه (نحو إن في ذلك لعبرة) وإن عندك لزيدا أو عن معمول الخبر نحو إن فيك لزيدا راغب وإنما اشترط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيد (و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدإ والخبر أو ما أصله ذلك (نحو إن هذا لهو القصص الحق) سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الإعراب عند الخليل لأنه عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله (و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه (نحو إن زيدا لعمرا ضارب) وإن في الدار لعندك زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو إن زيدا جالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو إن زيدا راكبا يأتيك وإن عمرا خالدا ضرب وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو الفاء لأنها الداخلة على المبتدإ فزحلقت مع أن للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد (وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف) الستة (فيبطل عملها) لأن ما قد أزالت اختصاصها بالأسماء فوجب إهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها إياها أي لما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال (نحو إنما الله إله واحد) مثال لإهمال إن المكسورة ودخولها على الاسم ونحو (قل إنما يوحى إلي) مثال لدخولها على الفعل ونحو (أنما إلهكم إله واحد) مثال لإهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا ونحو (كأنما زيد قائم) مثال لإهمال كأن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كأنما يساقون إلى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) مثال لإهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله ٭ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ٭ (و) نحو (لعلما زيد قائم) لإهمال لعل ودخولها على اسم ومثال دخولها على الفعل قوله ٭ لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا ٭ ولا يستثنى من هذه الأحرف (إلا ليت فيجوز فيها الإعمال) لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال ما بها (والإهمال) إلحاقا بأخواتها (نحو

قائم وكذلك إذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه إنه هو البر الرحيم ولبيك إن الحمد والنعمة لك وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرا مثبتا نحو إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو إن في ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو إن هذا لهو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها نحو إنما الله إله واحد قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد كأنما زيد قائم ولكنما زيد قائم ولعلما زيد قائم إلا ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال نحو

ليتما زيدًا قائم بنصب زيدٍ ورفعه وتخفف إنّ المكسورة فيكثر إهمالها نحو إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ ويقل إعمالها نحو وإن كلًّا لما ليوفينهم في قراءة من خفف إنْ ولما في الآيتين وتلزم اللام في خبرها إذا أهملت وإن خففت أنّ المفتوحة بقي إعمالها ولكن يجب أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون محذوفا ويجب أن يكون خبرها جملة نحو علم أن سيكون وإذا خففت كأنّ بقي إعمالها ويجوز حذف اسمها وذكره كقوله

كأنْ ظبيةٌ تعطو الى وارق السلم

وإذا خففت

ليتما زيدًا قائم بنصب زيدٍ ورفعه) وقد روي بهما قوله * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * يروى برفع الحمام على إهمال ليت وبنصبه على إعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من جوّز إعمال البقية قياسا على ليت فإنّ الإعمال لم يُسمع إلا فيها ومنهم من قاس عليها لعلّ وحدها ومنهم من قاس معها أنّ قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف نحو أيحسبون أنما نمدهم به وقوله * ولكنّ ما يقضى فسوف يكون * ومثلها ما المصدرية نحو أعجبني أنّ ما فعلت حسن أي أنّ فعلك حسن (وتخفف إنّ المكسورة) الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثر إهمالها) أي ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ) بتخفيف ما فهي زائدة وإهمال إن هو القياس لزوال اختصاصها بالأسماء ولفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف وإذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره إلا نادرا لأنّ الأصل دخولها على المبتدإ والخبر فإذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان والأكثر كون الناسخ ماضيا (ويقل إعمالها) استصحابا للحكم الأصلي فيها (نحو وإن كلًّا لما ليوفينهم في قراءة من خفف إنْ ولما في الآيتين) أي في هذه والتي قبلها فإنْ مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما نكرة خبر إن وليوفينهم جواب القسم محذوف والتقدير وإن كلا لخلق أو جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما في الآيتين وتخفيف إن فلمّا بمعنى إلا وإن نافية وكلا في الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (في خبرها إذا أهملت) ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة إن النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والاثبات بالآخر وأما إذا أعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو إن زيد لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت وهي في الأول للفرق وفي الثاني لاطراد الباب على سنن واحد (وإن خففت أنّ المفتوحة) الهمزة (بقي إعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون) مع ذلك (محذوفا) إذ لو لم تعمل للزم ترجيح الأضعف على الأقوى وذلك لأنّ مشابهة أنّ المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع إهمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع إهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها وإنما قدروا اسمها ضمير شأن لأنهم وجدوها داخلة على أفعال غير ناسخة وقد تقدم أنّ المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق وإنما أوجبوا حذفه لأنّ المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (نحو علم أن سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغني أنّ الشرط كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشأن أم غيره ثم الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل وإلا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لو (وإذا خففت كأنّ بقي إعمالها) وجوبا عند الجمهور استصحابا للأصل وحملا لها على أنّ المفتوحة لكن تخالفها في أنّ خبرها لا يلزم كونه جملة وأنّ اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله

* كأنْ ظبيةٌ تعطو الى وارق السلم) * يروى برفع ظبية على أنّ اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور وإذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل وإلا وجب الفصل بلم أو قد وجوّز الزمخشري وابن الحاجب إلغاءها بل جعله ابن الحاجب هو الأفصح (وإذا خففت

لكن وجب اهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء لأنها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز الأخفش ويونس اعمالها قال الرضى ولا أعرف له شاهدا

﴿فصل﴾ فى الكلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ولا على ثلاثة أقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها فى الكلام كخروجها ونافية وهى نوعان داخلة على معرفة وستأتى وعلى نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها أشار بقوله (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنصب الاسم) الذى هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذى كان خبر المبتدأ على أنه خبر لها لانها لتأكيد النفى وان لتأكيد الايجاب فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير وكان القياس أن لا تعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلأنه يدل على عمومه بوقوعه فى سياق النفى وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة (وأن يكون اسمها متصلا بها) لفظا وتقديرا بأن يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لأنها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولأن عملها على خلاف القياس كما مر وأن لا يدخل عليها جار فاذا وجدت هذه الشروط الأربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه (فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرا فالأول (نحو لا صاحب علم ممقوت و) الثانى نحو (لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ) هو (من تمام معناه) أى المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعنى) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) الأولى به (وان كان مثنى أو مجموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفى باب النداء لأن المفرد فى باب الاعراب يقابله المثنى والمجموع وفى باب العلم يقابله المركب وفى باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها وفى باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أى موحدا لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم فى الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين فى الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين فى السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحابا للأصل بل كان القياس وجوب الكسر (وقد بنى على الفتح) نظرا للأصل فى بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قوله ۞ فيه نلذ ولا لذات للشيب ۞ وانما بنى اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى الحرف فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى الدار فكان الواجب ذكرها فى الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها فى السؤال وقد تقدم أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة فى الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل أعنى الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (فى النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز) لك (فى) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على اعمال لا الثانية كالأولى والثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من

لكن وجب اهمالها

﴿فصل﴾ وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون اسمها متصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه وان كان اسمها مفردا بنى على ما ينصب به لو كان معربا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا وان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا رجال حاضرون وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لا رجلين فى الدار ولا قائمين فى السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح ۞ واذا تكررت لا نحو لا حول ولا قوة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح

الأول استغناء عنه بالثانى (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفى وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل الأولى مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء أو على اعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الأولى) بالابتداء والغيت لا لتكرارها أو على اعمالها عمل ليس (جاز لك فى) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ماقبلها وعلى اعمالها عمل ليس (والفتح) على اعمالها وعطف ما بعدها على ماقبلها من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمتنع النصب فى النكرة الثانية لانتفاء المجوز له (وان عطفت) على اسم لا (ولم تتكرر لا) مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لاهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير الى الأصل وهو البناء (وجاز فى) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها (والنصب) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقد روى بهما قوله

* فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * ويمتنع الفتح لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لا مفردا) المبنى معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) وكذلك (نحو لا رجل ظريف جالس جاز) لك (فى النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة (الفتح) على أن الصفة من تتمة الموصوف بأن ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جئ بلا لنفى المجموع (والنصب) حملا على محل اسم لا أو على لفظه (والرفع) حملا على محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لأن الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذى هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بأن كان مضافا أو شبيها به أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أى دون الفتح لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشئ واحد (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو (لا رجل طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا حاضر) مثال النعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف وظريفا عندنا (واذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأن حذف مالم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله واذا علم) من سياق أو غيره (فالأكثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) ولو ترى اذ فزعوا (فلا فوت) ففوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أى لهم) ولو ذكر لجاز (و) كذا حال قالوا (لا ضير أى علينا ونحو لا حول ولا قوة أى) موجودان (لنا) وأما بنو تميم فانهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضى وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها وبين اسمها وجب) فى الصورتين (اهمالها) أما فى الأولى فلأنها لا تعمل فى المعارف لأنها وضعت لنفى النكرات وأما فى الثانية فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف فى معموله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى الأصل وهو الرفع كما قاله (و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر و وجب) أيضا فيهما (تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا فى الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأول لا أن يكرر الأول بعينه وانما وجب التكرار فى الصورتين لوقوع كل منها جوابا عن سؤال مقدر فقصد المطابقة بين الجواب والسؤال فقولك لا فيها رجل ولا امرأة جواب لمن قال أفى الدار رجل أم امرأة وكذلك قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو جواب لمن قال أزيد فى الدار أم عمرو فجعلوا الجواب مشاكلا للسؤال وأما قولهم قضية ولا أبا حسن لها فمؤول على حذف مضاف أى ولا مثل أبى حسن لها ومثل نكرة لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله فى الابهام وبهذا يجاب

والنصب والرفع وان رفعت الأولى جاز لك فى الثانية وجهان الرفع والفتح وان عطفت ولم تكرر وجب فتح النكرة الأولى وجاز فى الثانية الرفع والنصب نحو لا حول وقوة وقوة واذا نعت اسم لا مفردا بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل ظريف جالس جاز فى النعت الفتح والنصب والرفع فان فصل بين النعت والمنعوت فاصل أو كان النعت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو لا رجل جالس ظريف وظريفا ولا رجل طالعا وطالع جبلا حاضر واذا جهل خبر لا وجب ذكره كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله واذا علم فالأكثر حذفه نحو فلا فوت أى لهم ولا ضير أى علينا ونحو لا حول ولا قوة أى لنا فان دخلت لا على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها وجب اهمالها ورفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ووجب تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة

عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده

❊ فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ ❊ وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن وأخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها فاعلها (على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر الأفعال (فتنصبهما على أنهما مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكر تتميما لأقسام الناسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان والغالب في ظن أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة) ❊ رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

وكظن أيضا خال فمن استعمالها للرجحان نحو خلتك متحركا (وخلت عمرا شاخصا) للرجحان ولليقين قوله ❊ ما خلتني زلت بعدكم ضمينا ❊ وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا في (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الأول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا أخاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا (وقول الشاعر

زعمتني شيخا ولست بشيخ) ❊ انما الشيخ من يدب دبيبا

(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) مثلها حجا نحو (قول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) ❊ حتى ألمت بنا يوما ملمات

(و) مثلها عد نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) ❊ ولكنما المولى شريكك في العدم

(و) مثلها هب نحو (قوله) فقلت أجرني أبا مالك ❊ والا (فهبني امرأ هالكا)

وأما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا (وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا و) مثلها ألفى نحو (قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثلها دري نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله ❊ دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ❊ (و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) ❊ فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والأكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله ❊ فقلت تعلم أن للصيد غرة ❊ ولما كان بعض الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى الى مفعولين أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا) أو الهلال (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فلم يشملها قوله أولا أفعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد

وهي نوعان أحدها
أفعال القلوب وهي
ظننت وحسبت وخلت
ورأيت وعلمت وزعمت
وجعلت وحجوت
وعددت وهب ووجدت
وألفيت ودريت وتعلم
بمعنى اعلم نحو ظننت
زيدا قائما وقول الشاعر
حسبت التقى والجود
خير تجارة
وخلت عمرا شاخصا
وقوله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا وقوله
تعالى فان علمتموهن
مؤمنات وقول الشاعر
زعمتني شيخا ولست
بشيخ
وقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا وقول الشاعر
قد كنت أحجو أبا عمرو
أخا ثقة ❊ وقول الآخر
فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى ❊ وقوله
فهبني امرأ هالكا ❊
وقوله تعالى تجدوه عند
الله هو خيرا وقوله تعالى
انهم ألفوا آباءهم ضالين
وقولك دريت زيدا
قائما وقول الشاعر
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها
واذا كانت ظن بمعنى
اتهم ورأى بمعنى أبصر
وعلم بمعنى عرف لم تتعد
الا الى مفعول واحد نحو
ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها ❊

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة أخرى (نحو جعل وردّ واتخذ وصيّر ووهب) واتيانه بنحو في أولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكره واستفيد من ذكره جعل أنها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية وأشار الى أمثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء (وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (ونحو صيّرت الطين خزفا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيّرني وهو قليل فياء المتكلم مفعول أول وفداءك مفعول ثان (واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام ❁ الأول الاعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما أشار اليه الرضي واعمالم يكتف بقوله وهو الأصل لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع وان كان الأصل عدم وجود المانع ❁ الحكم (الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل) القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال لتوسطه ومنه قوله ❁ وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ❁ فوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وألغي لضعفه بالتوسط (و) نحو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله ❁ هما سيدانا يزعمان ❁ فأخر الفعل عن المبتدا والخبر وألغي لضعفه بالتأخير (وهو) أي الالغاء (جائز) اذ هو أمر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عنهما (أقوى من اعماله) لضعفه بالتأخير (والمتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وبه جزم في القطر واذا ألغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) على معموليه على المشهور وان تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (نحو) ظننت زيدا قائما أن تقول في المثال (ظننت زيد قائم) برفعهما (خلافا للكوفيين) والأخفش في اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله

❁ اني وجدت ملاك الشيمة الأدب ❁ وأجيب بأن ذلك من التعليق على تقدير اضمار لام الابتداء أو من الاعمال على جعل الأول ضمير الشان محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلبي المتصرف (وهو ابطال العمل) وجوبا (لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده) أي العامل (و) ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم) فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فقيل انه عامل معنى وتقديرا لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) في جواب القسم كما في التوضيح والشذور (نحو علمت والله لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها (ان النافية) في جواب القسم (نحو علمت والله ان زيد قائم) لأن لهما حينئذ صدر الكلام لحلولهما محل أدوات الصدر اذ الحروف التي يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظا وهي في محل نصب على المفعولية لعلمت (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين) الأول أو الثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) أو مضافا الى ما فيه معنى

التصيير نحو جعل وردّ واتخذ وصيّر ووهب قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ونحو صيّرت الطين خزفا وقالوا وهبني الله فداءك ❁ واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام ❁ الأول الاعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم ظننت وهو جائز لا واجب والغاء المتأخر أقوى من اعماله والمتوسط بالعكس ولا يجوز الغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيد قائم خلافا للكوفيين الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية نحو علمت والله ان زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك

الاستفهام نحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه وقال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل أن الفعل القلبي في هذه الأمثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى والجملة بعده منصوبة المحل به كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم وعلمت زيدا قائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه) المعلقات المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز ٭ واعلم أن محل وجوب التعليق اذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الأول اسم استفهام أو مضافا اليه كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيد أبو من هو فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو علمت زيدا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه على كافيته وقال الرضي واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو علمت زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم الزمخشري في سورة الملك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معا انتهى والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا قاله الرضي (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفها (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما) من أفعال الباب يتصرف بمعنى أنه (يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضي و) يثبت (لتصاريفهن ما) ثبت (لهن مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لمتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبني ظنك زيدا عالما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد أظن قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين) لافعال القلوب بالاجماع (أو أحدهما) الأول أو الثاني عند الجمهور ولكنه قليل وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة لأن معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (لدليل) يدل على حذفهما أو حذف أحدهما فمن حذفهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فحذف مفعولي تزعمون لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركائي) ومن حذف الأول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أي بخلهم هو خيرا لهم (و) من حذف الثاني ما (اذا قيل لك من ظننته قائما فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أي ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه وأما حذفهما أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعد صاحب الآجرومية من هذه الأفعال الناصبة) للمبتدا والخبر (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع (تبعا للأخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا سمعته تخرج اذ الخروج لا يسمع فزيد مفعول أول وجملة يقول كذا في محل نصب على أنها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم) وبهذه الآية احتج الأخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخل على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن (ومذهب الجمهور أنها) لا تنصب مفعولين بل هي (فعل متعد الى واحد) لأنها من أفعال الحواس وهي لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده) وهي يقول في محل نصب على أنها (حال) من المفعول لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة كما في الآية) التي احتج بها الأخفش

فالتعليق واجب اذا وجد شيء من هذه ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبي جامد وهو اثنان هب وتعلم فانهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما الا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضي ولتصاريفهن ما لهن مما تقدم من الأحكام وتقدمت بعض أمثلة ذلك ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم شركائي واذا قيل لك من ظننته قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما وعد صاحب الآجرومية من هذه الأفعال سمعت تبعا للأخفش ومن وافقه ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا وقوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ومذهب الجمهور أنها فعل متعد الى واحد فان كان معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده حال وان كان نكرة كما في الآية

(فالجملة) التي بعده وهي يذكرهم في محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) *
ولما فرغ من مرفوعات الأسماء شرع في منصوباتها فقال

باب المنصوبات من الأسماء

المنصوبات جمع منصوب لما مر وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والألف والياء (المنصوبات) من الأسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو يا عبد الله (كما سيأتي بيانه) في محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت أمامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه) لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لأجله) نحو قمت إجلالا لك (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) نحو جاء الأمير راكبا (و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضا نحو فشربوا منه إلا قليلا (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثاني عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها) نحو إن زيدا قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نصا نحو لا صاحب علم ممقوت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) أيضا في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها لاندراجها في المفعول به كالمنادى وكلها أبواب تذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

باب المفعول به

أي الذي فعل به الفعل والمفاعيل خمسة وبدأ بها لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها وبدأ منها بالمفعول به لأنه أحوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولأنه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله و) نحو (يقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء سواء نسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيدا وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب (نحو) الياء من (أكرمني) للتكلم وحده (وأخواته) وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقا وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للمذكر الغائب وأكرمها للمؤنثة الغائبة وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقا وأكرمهم لجمع المذكر الغائب وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب (و) ثانيها (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحو إياي) أكرمت (وأخواته) من إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والأصل فيه) أي في المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل)

فالجملة صفة والله أعلم

باب المنصوبات من الأسماء

المنصوبات خمسة عشر وهي المفعول به ومنه المنادى كما سيأتي بيانه والمصدر ويسمى المفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتمييز والمستثنى وخبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم إن وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم

باب المفعول به

وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وركبت الفرس واتقوا الله ويقيمون الصلاة * وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر قسمان متصل نحو أكرمني وأخواته ومنفصل نحو إياي وأخواته وقد تقدم ذلك في فصل المضمر والأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل

جوازًا نحو ضرب سعدى موسى ووجوبًا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل ومنه ما أضمر

عامله جوازا نحو قالوا
خيرًا ووجوبًا فى مواضع
* منها باب الاشتغال
وحقيقته أن يتقدم اسم
ويتأخر عنه فعل أو
وصف مشتغل بالعمل
فى ضمير الاسم السابق
أو فى ملابسه عن
العمل فى الاسم السابق
نحو زيدا اضربه
وزيدًا أنا ضاربه الآن
أو غدًا وزيدا ضربت
غلامه وقوله تعالى وكل
انسان ألزمناه طائره فى
عنقه فالنصب فى ذلك
كله بمحذوف وجوبًا
يفسره مابعده والتقدير
اضرب زيدا اضربه
وأنا أضارب زيدا أنا
ضاربه وأهنت زيدا
ضربت غلامه وألزمنا
كل انسان ألزمناه
* ومنها المنادى نحو
ياعبد الله فان أصله
أدعو عبد الله فحذف
الفعل وأنيب يا عنه
* والمنادى خمسة أنواع
المفرد العلم والنكرة
المقصودة والنكرة غير
المقصودة والمضاف
والمشبه بالمضاف فأما
المفرد العلم والنكرة
المقصودة فيبنيان على
مايرفعان به فى حالة
الاعراب فيبنيان على الضم ان كانا مفردين نحو يازيد ويارجل أو جمع تكسير نحو يازيود ويارجال أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات
أو مركبا مزجيا نحو يامعد يكرب

بأن يتوسط بينه وبين الفعل إمّا (جوازًا نحو ضرب سعدى موسى و) اما (وجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعًا جوازًا ووجوبا نحو فريقا هدى وأيّاما تدعوا كما تقدم جميع ذلك فى باب الفاعل وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لأن الفاعل مرفوع فلو قدم أشبه بالمبتدا بخلاف المفعول لأن اعرابه النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل أيضا والناصب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم أو وصفه نحو ان الله بالغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والأصل فى ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمر كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المفعول به (ما أضمر) أى قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازا نحو) وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) أى أنزل خيرا (ووجوبا فى) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين أحدهما (باب الاشتغال) أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل فى) محل (ضمير الاسم السابق أو) بالعمل (فى) اسم (ملابسه) أى الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا (فى الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه (نحو زيدا اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا للاشارة الى أن شرط الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا أنت ضاربه أمس لأنه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس (و) من الأول (قوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه فالنصب فى ذلك كله) يعنى أن الاسم فى جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أى بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسره مابعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) فى المثال الأول (اضرب زيدا اضربه و) فى الثانى (أنا أضارب زيدا أنا ضاربه و) فى الثالث نحو (أهنت زيدا ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و) فى الرابع (ألزمنا كل انسان ألزمناه) والجملة المفسرة فى الأمثلة كلها لا محل لها من الاعراب * وأشار الى الموضع الثانى بقوله (ومنها) أى من المواضع التى أضمر عاملها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبيها به (نحو ياعبد الله) وياطالعا جبلا وأشار الى بيان كونه مفعولا بقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه) أى وعوض حرف النداء عنه للتخفيف وليدل على الانشاء فان الفعل وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار بناء على أصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وقد أفهمت عبارته كغيره أن ياعبد الله جملة وأن المنادى ليس أحد جزأيها (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة) وهى ما عرض تعريفها فى النداء بأن قصد بها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار الى بيان حكمها بقوله (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على مايرفعان به فى حالة الاعراب) هو أولى من قول الأصل فيبنيان على الضم (فيبنيان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو يازيد ويارجل) لمعين وياموسى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يازيود ويارجال) وياهنود وياأسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو يامسلمات أو مركبا) تركيبا (مزجيا نحو يامعد يكرب) وياسيبويه أو اسناد يا سمى به نحو ياطاب الزمان

ويُبنيان على الألفِ في التثنية نحو يازَيدانِ ويارَجلانِ وعلى الواو في الجمع نحو يازيدونَ والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ لا غيرُ وهي النكرةُ غير المقصودة كقول الأعمى يارَجلاً خُذ بيدي والمضاف نحو ياعبدَ الله والمشبّه بالمضاف نحو ياحَسَناً وجهُه وياطالعاً جبلاً

ويارحيماً بالعبادِ وتقدَّم في باب لا التي لنفي الجنس بيانُ المشبَّه بالمضاف، وبيانُ المراد بالمفرد في هذا الباب والله أعلم

﴿فصل﴾ اذا كان المنادى مُضافاً الى ياء المتكلم جاز فيه سِتُّ لغاتٍ أحداها حذف الياءِ والاجتزاء بالكسرة نحو ياعِبادِ ويا قومِ وهي الأكثر الثانية اثباتُ الياء ساكنةً نحو ياعِبادِيْ الثالثة اثباتُ الياء مفتوحةً نحو ياعِبادِيَ الذين أسرفوا الرابعة قلبُ الكسرةِ فتحة وقلبُ الياءِ ألفا نحو ياحَسْرَتا الخامسة حذفُ الألفِ والاجتزاء بالفتحةِ نحو ياغُلامَ السادسة حذف الألفِ وضمّ الحرفِ الذي كان مكسوراً كقول بعضهم ياأُمُّ لاتفعلي بضم الميم وقرئ رَبُّ السِّجنُ بضم الباءِ وهي ضعيفة فان كان المنادى المضافُ إلى الياءِ أباً أو أُمّاً جاز فيه مع هذه اللغاتِ الستِّ أربعُ لغاتٍ أُخَر أحداها ابدالُ الياءِ تاءً مكسورةً نحو ياأبتِ ويا أُمّتِ وبها قرأ السبعة

(ويُبنيانِ على الالفِ في التثنية) أي في المثنى نيابةً عن الضمة (نحو يازيدانِ ويارجلانِ) مراداً بهما معيَّن (وعلى الواوِ في الجمع) المذكَّر السالم نيابةً عن الضمةِ أيضاً (نحو يازيدونَ) مراداً به معيَّن أيضاً وانّما بُني المفرد المعرفة مع أنّ أصلَه الاعرابُ لمشابهته الكاف في أدعوكَ في الافرادِ والتعريفِ وتضمّنِ معنى الخطاب وهذه الكافُ ككافِ ذاكَ لفظاً ومعنىً وبُني على الحركة ليُعلمَ أنّ له أصلاً في الاعراب وكانت ضمّةً ايثاراً له بأقوى الحركات اذ كان مُعرباً في الأصلِ واذا اضطُرّ الى تنوينه جاز أن يُنوَّن مضموماً ومنصوباً واذا وُصفَ بابنٍ مضافٍ لعَلَمٍ نحو يازيدُ بنَ سعدٍ جاز لك ضمُّه وفتحه واعلم أنّ أكثرَ النحاة على أنّ العلمَ اذا نُودي يُنكَّر ثم يُعرَّف كما اذا أُضيفَ لئلا يجتمع تعريفانِ في يازيدُ وهو ممتنع بدليل امتناع ياالرجلُ وذهبَ آخرون الى أنّ العلمية باقيةٌ بعد النداءِ والممتنعُ انّما هو اجتماع أداتَي تعريفٍ وأُيّد هذا بجوازِ ياهذا وياعبدَ الله ويا اللهُ اذ لا يقبل التنكير (والثلاثةُ الباقية منصوبةٌ) لفظاً (لا غيرُ) لقصورها عن المفردِ المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي النكرةُ غيرُ المقصودة كقول الأعمى) وفي معناه الغريقُ (يارجلاً خُذ بيدي والمضافُ) سواءٌ كانت الاضافة محضةً (نحو ياعبدَ الله) أم لا نحو ياحَسَنَ الوجه (والمشبَّهُ بالمضاف) في توقف معناه على شيءٍ كتوقف المضافِ على المضاف اليه سواءٌ كان الشيءُ مرفوعاً (نحو ياحسناً وجهُه) أم منصوباً نحو ياضارباً زيداً (وياطالعاً جبلاً) أم مجروراً نحو ياخيراً من زيدٍ (ويارحيماً بالعبادِ و) قد (تقدّم في باب لا التي لنفي الجنس بيانُ المشبَّه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتمّ معناه الّا بانضمامِ أمرٍ آخر (و) قد تقدّم أيضاً (بيانُ المرادِ بالمفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به فيدخل فيه المركّب المزجي والمثنّى والمجموعُ كما تقدّم (والله أعلم)

﴿فصل اذا كان المنادى﴾ الصحيحُ الآخر (مضافاً الى ياءِ المتكلم) اضافةً محضةً (جاز) لك (فيه ستُّ لغاتٍ) لكثرةِ استعماله وكثرةُ ذلك تستتبع فيه التخفيفَ (أحداها حذفُ الياءِ والاجتزاءُ) أي الاكتفاءُ (بالكسرة) الدالّة عليها (نحو ياعبادِ) فاتقونِ (وياقومِ) ان كان كبُرَ عليكم مقامي (وهي) الأفصحُ (الأكثر) في كلامهم (الثانيةُ اثباتُ الياء ساكنةً نحو ياعبادِيْ) لا خوفٌ عليكم وهي تلي الأولى (الثالثةُ اثباتُ الياء مفتوحةً نحو ياعبادِيَ الذين أسرفوا) وهذه يُوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة فيقال ياعباديَه وهذه اللغة تلي ما قبلها ثم تليها (الرابعةُ) وهي (قلبُ الكسرةِ) التي تلي الياءَ (فتحةً وقلبُ الياء) أي ثم قلبها (ألفاً) للخفة (نحو ياحسرتا) على ما فرّطتُ ثم تليها (الخامسة) وهي (حذفُ الألف والاجتزاءُ بالفتحة) تدلّ عليها (نحو ياغلامَ) وهذا وان كان وارداً لكنه شاذ (السادسةُ حذفُ الألفِ وضمّ الحرف الذي كان مكسوراً) كالمنادى المفردِ اكتفاءً عن الاضافة بنيّتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادي الّا مضافاً أجلاً للقليل على الكثير (كقول بعضهم ياأُمُّ لا تفعلي بضمّ الميم) حكاه يونس (وقُرئ ربُّ السِّجنُ بضمّ الباءِ وهي ضعيفةٌ) جداً فان كان المنادى المضاف الى الياءِ معتلاً نحو يافتايَ وياقاضِيَّ فليس فيه الا لغةٌ واحدةٌ وهي اثباتُ الياء مفتوحةً أو صحيحَ الآخر لكن اضافته غيرُ محضةٍ نحو يامكرمي وياضاربي فليس فيه الا لغتان اثباتُ الياء مفتوحةً أو ساكنةً (فان كان المنادى المضافُ الى الياءِ أباً أو أمّاً جاز) لك (فيه مع هذه اللغاتِ الستّ أربعُ لغاتٍ أُخَر أحداها ابدالُ الياءِ تاءً مكسورةً) عوضاً عن الياءِ وكُسرت لمناسبة الياءِ وهو الأكثر (نحو ياأبتِ وياأمّتِ) بكسر التاءِ (وبها قرأ السبعة غيرَ ابن عامرٍ في ياأبتِ الثانيةُ فتحُ التاءِ) للخفة (وبها قرأ ابن عامر الثالثةُ) الجمعُ بين التاءِ والألفِ فيقال (ياأبتا بالتاءِ والألف) جمعاً بين العوضين (وبها قُرئ شاذاً) واذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال ياأبتاه (الرابعةُ) الجمعُ بين التاء وياء المتكلم فيقال (ياأبتي وياأمّتي) (بالياء) جمعاً بين العوض والمعوَّض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافاً الى مضافٍ الى الياءِ) الدالّة على المتكلم (مثل ياغلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء

غيرَ ابن عامر في ياأبتِ الثانية فتح التاءِ وبها قرأ ابن عامر الثالثة ياأبتا بالتاءِ والألفِ وبها قُرئ شاذاً الرابعة ياأبتي بالياءِ واذا كان المنادى مضافاً الى مضافٍ الى الياءِ مثل ياغلامَ غلامي لم يجز فيه الا اثباتُ الياءِ مفتوحةً

مفتوحةً أوساكنةً إلّا اذا كان ابن عمٍّ أو ابن أمٍّ فيجوز فيها أربع لغاتٍ حذف الياء مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ في السبع في قوله تعالى يا ابنَ أمِّ وإثباتُ الياءِ كقولِ الشاعر

يا ابنَ أمّي ويا شقيقَ نفسي ۞ وقلبُ الياء ألفا كقوله ۞

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي

﴿باب المفعول المطلق﴾

وهو المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده فالمؤكِّد لعامله نحو وكلّم اللهُ موسى تكليمًا وقولك ضربتُ ضربًا والمبيّن لنوع عامله نحو فأخذناهم أخذَ عزيزٍ مقتدرٍ وقولك ضربتُ زيدًا ضربَ الأميرِ والمبيّن لعدد عامله نحو فدُكّتا دكّةً واحدةً وقولك ضربتُ زيدًا ضربتين ۞ وهو قسمان لفظي ومعنوي فان وافق لفظَ فعله فهو لفظي كما تقدم وان وافق معنى فعله فهو معنوي نحو جلستُ قعودًا وقمتُ وقوفًا والمصدر هو اسم الحدث الصادر من الفاعل وتقريبه أن يقال هو الذي يجيء ثالثَ الثاني في تصريف الفعل نحو ضرب يضرب ضربًا وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدرًا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو بعض وكل مضافين للمصدر نحو فلا تميلوا كلَّ الميل ولو تقوّل علينا

مفتوحةً أوساكنةً) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلّا اذا كان ابنَ عمٍّ أو ابنَ أمٍّ) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغاتٍ) لكثرة استعمالها في النداء فخصّا بالتخفيف أحداها وثانيتها (حذف الياء) اكتفاءً بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ في السبع في قوله تعالى) قال (يا ابنَ أمِّ و) ثالثتها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابنَ أمّي ويا شقيقَ نفسي) ۞ أنتَ خلّفتني لدهرٍ شديدِ

(و) رابعتها (قلب الياء ألفا كقوله

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي) ۞ فليس يخلو منكِ يومًا مضجعي

واثبات الياء وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ في التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلّا في الضرورة

﴿باب المفعول المطلق﴾

أي الذي لم يقيّد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها إلّا بعد تقييدها بأن يقال مفعول به وله وفيه ومعه (وهو المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله) ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكّد عامله اذا كان مصدرا والّا فللمصدر المفهوم منه (أو المبيّن لنوعه) بأن دل على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بأن دلّ على مرّات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام (فالمؤكِّد لعامله) نحو أعجبني ضربُك زيدًا ضربًا وأمّا (نحو وكلّم اللهُ موسى تكليمًا وقولك ضربتُ ضربًا) فالمفعول المطلق مؤكِّد لمضمون عامله لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لأنّ مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولأنه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبيّن لنوع عامله) اما باضافة (نحو فأخذناهم أخذ عزيزٍ مقتدرٍ) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلستُ جلوسًا حسنًا أو مع حذفه نحو أن اعمل صالحا أي عملًا صالحًا (وقولك ضربتُ زيدًا ضربَ الأميرِ) أي ضربًا مثل ضربه أو بلام العهد نحو ضربتُ الضربَ أي الذي تعرفه أو باسم خاص نحو رجع القهقرى وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسرتُ سيرَي زيدٍ الحسنَ والقبيحَ (والمبيّن لعدد عامله نحو فدُكّتا دكّةً واحدةً وقولك ضربتُ زيدًا ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفًا وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه (وهو قسمان لفظي ومعنوي) لأنه اما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معًا أو في معناه دون لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بأن اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظي كما تقدم) من الأمثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي نحو جلستُ قعودًا وقمتُ وقوفًا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف لكن المادة مختلفة وعلم من كلامه أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاءً بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريبه) أي حد المصدر الى فهم المبتدي (أن يقال هو الذي يجيء ثالث الثاني في تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرِّف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربًا) فضربًا مصدر لأنه وقع ثالثًا في تصريف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتيان بالمضارع بعده ثم المصدر والّا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرًا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) فمن ذلك نحو (كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلا تميلوا كلّ الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلًا كلّ الميل ومثله بعض نحو (ولو تقوّل علينا

سوطاً أو عصاً أو مقرعة

﴿باب المفعول فيه﴾

وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في نحو اليوم والليلة وغدوة وبكرة وسحراً وغداً وعتمة وصباحاً ومساءً وأبداً وأمداً وحيناً وعاماً وشهراً وأسبوعاً وساعة وظرف المكان هو اسم المكان نحو أمام وخلف وقدام ووراء وفوق وتحت وعند ومع وإزاء وحذاء وتلقاء وهذه الثلاثة معناها واحد وثم وهنا وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص ما يقع جواباً لمتى نحو يوم الخميس تقول صمت يوم الخميس وبالمعدود ما يقع جواباً لكم كالأسبوع والشهر تقول اعتكفت أسبوعاً وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء تقول جلست حيناً ووقتاً وأسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا ثلاثة أنواع الأول المبهم كأسماء الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف وما أشبهها والثاني أسماء المقادير كالميل والفرسخ والبريد نحو سرت ميلاً

بعض الأقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والأصل فاجلدوهم جلداً ثمانين (وجلدة تمييز وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة) والأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصا أو مقرعة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو اغتسل غسلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً

﴿باب المفعول فيه﴾

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه إذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر بفي وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو يخافون يوماً فإنه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً منه فإنه ليس بظرف والنصب حكم له وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك صليت (اليوم و) اعتكفت (الليلة و) جئتك (غدوة وبكرة وسحراً وغداً وعتمة وصباحاً ومساءً و) لا أكلمك (أبداً وأمداً وحيناً وعاماً وشهراً وأسبوعاً وساعة وظرف المكان هو اسم المكان) المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية وقد ذكر منه أيضاً أمثلة (نحو) جلست (أمام) الكعبة (وخلف) المقام (وقدام) الحطيم (ووراء) الحجر (وفوق) المنبر (وتحت) الميزاب (وعند) الملتزم (ومع) سدنة الكعبة (وإزاء) الحجر الأسود أي مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة (وتلقاء وهذه الثلاثة) الأخيرة (معناها واحد) تقول هو بإزائه أي بحذائه وجلس تلقاءه أي حذاءه وحذاء الشيء إزاؤه وكذلك أمام وقدام معناهما واحد وكذا الخلف ووراء (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد كما مر (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر أيضاً (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (لا فرق في ذلك بين المختص منها) بوصف أو بغيره (و) بين (المعدود والمبهم ونعني بالمختص) منها (ما يقع جواباً لمتى نحو يوم الخميس) أو اليوم فإذا قيل لك متى صمت فإنك (تقول) في جوابه مثلاً (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعني (بالمعدود) منها (ما يقع جواباً لكم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر) فإذا قيل كم اعتكفت فإنك (تقول) مجيباً له (اعتكفت أسبوعاً) أو شهراً أو عاماً (و) نعني (بالمبهم) منها (ما لا يقع جواباً لشيء) منهما ويدل على قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداء (جلست حيناً) وساعة (ووقتاً) وينصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم وجزم المرادي بأنه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام في جامعه وما صلح من الزمان جواباً لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين (وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (إلا ثلاثة أنواع الأول المبهم) أو ما في حكمه والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست حالات (وما أشبهها) في الإبهام كأرض ومكان (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلاً) أو فرسخاً أو بريداً وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام

وحقيقة

وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصاً من جهة دلالته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله) سواء كان عامله فعلاً أم اسماً (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) ونحو سرنى جلوسى مجلسك فان كان مشتقاً من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت فى مرمى زيد ورميت فى مذهب عمرو ولم يجز فى القياس نصب شىء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بفى كما يرشد اليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن) حكمه أن (تجره بفى) الظرفية مصرحاً بها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبيهاً بالمفعول به (على التوسع باسقاط الخافض) واجراء القاصر مجرى المتعدى الا أنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسى واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل ان ما بعد دخلت مفعول به ورد بأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالباً ولأن نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملاً للنظير على النظير أو للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان المبهم فى جواز حذف فى منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة وصححه ابن الحاجب وانما استوفى ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة

﴿باب المفعول من أجله﴾

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذى يذكر) علة و (بياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخراً عنه فى الوجود أم لا فالأول (نحو قام زيد اجلالاً لعمرو) فاجلالاً مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصور الاجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها فهو سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده فى الخارج متأخراً عن وجود الفعل (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفك) وكرر المثال للاشارة الى أنه لا فرق فى ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدى وغيره والثانى نحو قعدت عن الحرب جبناً فجبناً مصدر منصوب ذكر علة وسبباً للقعود عن الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذى هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدراً) وهذا مستفاد من كونه علة لأن العلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وهل يشترط معه كونه قلبياً أم لا فيه خلاف جزم بالأول فى التوضيح فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أى لتضرب به وقد يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحداً (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما كما تقدم فى المثالين) فان المصدر فى كل منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له فى الوقت والفاعل (وقوله) تعالى (ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فالابتغاء علة للانفاق متحدة وقتاً وفاعلاً وأما ما ذكر علة ولكن كان مخالفاً للعامل فى الزمان أو الفاعل أو فيهما معاً فانه يمتنع نصبه (و) لهذا (لا يجوز تأهبت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهب سابق على زمن السفر وان كان فاعلهما واحداً (ولا جئتك محبتك اياى لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجىء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنهما واحداً (بل يجب جره باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها (تقول تأهبت للسفر) وقال الشاعر ٭ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ٭ (و) تقول أيضاً (جئتك لمحبتك اياى) وقال الآخر ٭ وانى لتعرونى لذكراك هزة ٭ ويجوز لك أن تجر بحرف التعليل المستوفى للشروط المذكورة بكثرة ان كان بأل نحو جئتك للطمع فى برك

والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وما عدا هذه الثلاثة الانواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق ولكن تجره بفى وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع باسقاط الخافض

(باب المفعول من أجله)

ويسمى المفعول لاجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذى يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل نحو قام زيد اجلالاً لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك ويشترط كونه مصدراً واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما كما تقدم فى المثالين وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق وقوله ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ولا يجوز تأهبت السفر لعدم اتحاد الزمان ولا جئتك محبتك اياى لعدم اتحاد الفاعل بل يجب جره باللام تقول تأهبت للسفر وجئتك لمحبتك اياى

وبقلة ان كان مجرداً منها ومن الاضافة نحو قوله * ومن أمكم لرغبة فيكم جبر * ويستوي جره ونصبه في المضاف نحو وان منها لما يهبط من خشية الله

﴿باب المفعول معه﴾

هذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها للتردد في كونه قياسياً أو سماعياً ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله (لبيان من فعل معه الفعل) لا لمشاركته فيه وان أوهم ذلك والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوقاً) ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالأول (نحو جاء الأمير والجيش) أي مع الجيش (واستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة وعدد المثال لافادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الأول وقد لا يكون كذلك كالثاني ألا ترى أن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي وانما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه الى الخشبة فاستوى معها أي ارتفع والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الثاني نحو (أنا سائر والنيل) أي معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولاً معه وقسم يترجح نصبه مفعولاً معه على عطفه وقسم بعكسه فأشار الى الأول بقوله (وقد يجب النصب على المفعولية) لمانع يمنع من العطف (نحو المثالين الأخيرين) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف فيهما بالرفع في الثاني منهما لأن المعنى حينئذ تساوي الماء والخشبة في العلو أي صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح واتيانه) بالنصب اذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب اذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أي مع شركائكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت شركائي انما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري (وقد يترجح) النصب مفعولاً معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو قمت وزيداً) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب معنى أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فان زيداً وان شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر وقال انه الأصح (وقد يترجح العطف عليه) أي على النصب (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (أرجح لأنه الأصل) في الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب أو العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصاً تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه فما تصنع في قولهم ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور * فالجواب أن الفعل موجود تقديراً لأن أنت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل

﴿فصل وأما المشبه بالمفعول به﴾ وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (فنحو) وجهه من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والأصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه تشبيهاً بالمفعول به لأن من حسن وجهه حسن اسناداً حسن الى جملته وليس مفعولاً به لأن الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزاً لأنه معرفة بالاضافة (وسيأتي) الكلام عليه مع زيادة في محله

﴿باب المفعول معه﴾
وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو بمعنى مع لبيان من فعل معه الفعل مسبوقاً بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الأمير والجيش واستوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الآخرين ونحو لا تنه عن القبيح واتيانه ومات زيد وطلوع الشمس وقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم وقد يترجح على العطف نحو قمت وزيداً وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الأول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لأنه الأصل

﴿فصل﴾ وأما المشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسيأتي

﴿ باب الحال ﴾

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى
هيئات ما هو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا
لكنه للذوات لا للهيئة والنعت وان حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما المقصود به أولا و بالذات تخصيص
المنعوت وتأتى الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد
مبين هيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أى هيئة جاء (و) كذا (قوله تعالى فخرج منها خائفا)
فخائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته وقت خروجه (أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال
من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا
حال من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت ارساله (أو منهما) معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين
حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت والمعنى لقيت عبد الله حالة كونى راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله
راكبا احتمل كون الحال من الفاعل أو المفعول وتأتى الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مررت بهند
جالسة أو بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو كبعضه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا أو عاملا فى
الحال نحو اليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الا نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بالنكرة فلا
حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض (فان وقع) فى كلامهم (بلفظ المعرفة أول بنكرة) محافظة
على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد فيؤول
بنكرة اما من معناه كما فى هذا المثال (أى) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كما فى مثل رجع عوده على بدئه وفعل
ذلك جهده وطاقته أى رجع عائدا او فعل جاهدا أو مطيقا (والغالب) فى الحال (كونه مشتقا) من مصدر للدلالة
على متصف به كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كأن دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قمرا) فقمرا
حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق أى مضيئة (و) كأن دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته) البر (يدا
بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين) وكأن دل على ترتيب نحو
(وادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه
مكررا قاله الرضى والمختار كما قال المرادى أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال فان
الحالية مستفادة منهما (أى مترتبين) لا من أحدهما ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض (ولا يكون) الحال (الا
بعد تمام الكلام أى) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام
(بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن يكون
الكلام مستغنيا عنها) كما قال المكودى لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى ولا تمش فى
الأرض مرحا) وقوله وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة
بدون ذكر مرحا ولاعبين (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له فى المعنى (الا معرفة كما تقدم فى
الأمثلة) لأنه محكوم عليه فى المعنى والأصل فى المحكوم عليه التعريف (أو نكرة) بمسوغ من المسوغات لقربه
حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ وهى بمنزلة الخبر فمن المسوغات أن
يتقدم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل) فجالسا حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال
من الضمير المستكن فى الظرف وهو ظاهر ويلزم على الأول مجىء الحال من المبتدأ وجواز الاختلاف بين
عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل فى المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد
وهو ضعيف ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصصا اما بوصف كما سيأتى أو باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى
فى أربعة أيام سواء) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام أو واقعا بعد نفى (و) ذلك نحو (قوله

﴿ باب الحال ﴾

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا وقوله تعالى فخرج منها خائفا أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو منهما نحو لقيت عبد الله راكبين ولا يكون الحال الا نكرة فان وقع بلفظ المعرفة أول بنكرة نحو جاء زيد وحده أى منفردا والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو بدت الجارية قمرا أى مضيئة وبعته يدا بيد أى متقابضين وادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين ولا يكون الا بعد تمام الكلام أى بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيا عنها بدليل قوله تعالى ولا تمش فى الأرض مرحا ولا يكون صاحب الحال الا معرفة كما تقدم فى الأمثلة أو نكرة بمسوغ نحو فى الدار جالسا رجل وقوله تعالى فى أربعة أيام سواء وقوله

تعالى وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون وقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب ويقع الحال ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو خرجوا من ديارهم وهم ألوف أو بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو أو بالواو ونحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة

باب التمييز

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب والذوات المبهمة أربعة أنواع أحدها العدد نحو اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة والثاني المقدار كقولك اشتريت قفيزا برا ومنا سمنا وشبرا أرضا والثالث شبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا خيرا تمييز لمثقال ذرة

تعالى وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب) فمصدقا حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته) ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) إن قدرا في موضع المفرد (أو استقر) إن قدرا في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا (ويقع الحال جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب لا إنشائية لأن الحال قيد لعاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والإنشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار إلى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالا إما (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) فجملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة لهيئة الفاعل والمفعول بل لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاؤكم حصرت صدورهم

باب التمييز

ويقال له التفسير والتبيين وهو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الياء اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما انبهم من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جمل أو شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فإنها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة والنعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الابهام به إنما حصل ضمنا (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فما فوقها إلى المائة (نحو اشتريت عشرين غلاما) فإن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الابهام (و) كذا (ملكت تسعين نعجة) وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سيأتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لأنه إما كيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) أو وزن (و) ذلك كقولك اشتريت (منا سمنا) ومنا كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشتريت (شبرا أرضا) والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير وإلا لوجبت الإضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذي يكال به البر (والثالث شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة فشبه الكيل نحو عندي سقاء ماء ونحي سمنا وشبه الوزن (نحو مثقال ذرة خيرا خيرا تمييز لمثقال ذرة) ومثقال ذرة شبيه بما يوزن به وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على التمرة مثلها

زيدًا وانما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه لأنها ليست معدة لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرعًا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا) فالخاتم فرع الحديد لأنه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ولا يتعين فى هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر كما سيأتى وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان ما يرفع ابهام ذات مبهمة كما تقدم وما يرفع ابهام نسبة واليه أشار بقوله (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لأنه (اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ) أى امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس والأصل فى هذه الأمثلة تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة ثم جئ بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتأكيدا فان ذكر الشئ مجملا ثم مفسرا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا) فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجر الى الأرض والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول الاسناد عن المفعول الذى هو مضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض ومثله غرست الأرض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بأن يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا (و) مثله نحو (زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما فى هذه الأمثلة والناصب له اسم التفضيل (أو غير محول) عن شئ أصلا وهو النوع الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما أحسنه رجلا وأحسن به أبا وحسبك به ناصرا (ولله دره فارسا) أى لله در فروسيته وهو مدح له بكمال فروسيته والدر فى الأصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أى ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل منه مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتى اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والا فهو من تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا قال الدمامينى والتمييز أولى لأنه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحالة وتصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على أنه تمييز (ولا يكون التمييز) عند البصريين (الا نكرة) فان ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنى كقوله

* وطبت النفس يا قيس عن عمرو *

(ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم فى الحال) أى أن يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين فى عشرون درهما عندى وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له فى المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو زيد متصبب عرقا وزيد أجمل منك وجها وانما اقتصر على الفعل لأنه الأصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أى جامدا كان أو متصرفا فلا يقال زيتا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من أن المقصود هو الابهام أولا ثم التفسير وازالة الابهام وتقديمه على العامل ينافى ذلك المقصود (والله أعلم) ويدر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله

* وما كان نفسا بالفراق تطيب * وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى واختاره ابن مالك فى شرح العمدة

والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا والمبين لابهام النسبة اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واما محول عن مفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا وزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها أو غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا ولا يكون التمييز الا نكرة ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم فى الحال والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا والله أعلم

﴿باب المستثنى﴾ وأدوات الاستثناء ثمانية حرف باتفاق وهو الّا واسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال

فيها سِوًى كرضًا وسُوًى كهُدًى وسَواء كسَماءٍ وسِواءٍ كبِناءٍ وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون ومتردّد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشا فالمستثنى بالّا ينصب اذا كان الكلام تامًّا موجبا والتام هو ماذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدّم عليه نفى ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوا منه الّا قليلًا وكقولك قام القوم الّا زيدًا وخرج الناس الّا عمرًا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثّلنا أو منقطعا نحو قام القوم الّا حمارًا وان كان الكلام تامًّا غير موجب جاز فى المستثنى البدل والنصب على الاستثناء والأرجح فى المتصل أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى أعرابه نحو قوله تعالى مافعلوه الّا قليل منهم والمراد بشبه النفى النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الّا امرأتك والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الّا الضالون والنصب عربى جيد قرئ به فى السبع فى قليل و ... امرأتك

﴿باب المستثنى﴾

هو المذكور بعد الّا أو احدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا (وأدوات الاستثناء) الذى هو اخراج ما بعد الّا أو احدى أخواتها من حكم ماقبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهى أربعة أقسام الأول (حرف باتفاق وهو الّا) وبدأ بها لأنها أصل أدواته (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها) الأربع (فانه يقال فيها سِوًى) بكسر السين والقصر (كرضا وسُوًى) بضمها والقصر (كهُدًى وسَواء) بفتحها والمد (كسَماء وسِواء) بكسرها والمد (كبناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقد أما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثناء والأصح أنها فعل كما تقدم فى صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوّز فى الكلام (و) الرابع (متردّد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه (وحاشا) عند المبرد والمازنى ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشا) بحذف الاولى وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت ذلك (فالمستثنى بالّا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدّم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدّم عليه نفى ولا شبهه) من نهى أو استفهام (نحو قوله تعالى فشربوا منه الّا قليلًا) فقليلا مستثنى بالّا وهو واجب النصب وماقبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو فى شربوا وموجب لعدم تقدم نفى أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الّا زيدًا وخرج الناس الّا عمرًا) وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثّلنا أو منقطعا) بأن لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الّا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن (نحو قام القوم الّا حمارًا) ولا بد حينئذ أن يكون ماقبل الّا دالا على مايستثنى به على ماذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الّا ثعبانا وانما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لأن المبدل منه فى حكم الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الّا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ماقبل الّا من فعل أو شبهه بواسطة الّا وقيل غير ذلك وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ماقبله وكثير من المتأخرين الّا وأن الّا فيه بمعنى لكن قالوا انها هى الناصبة نصب لكن للأسماء وخبرها محذوف فى الغالب (وان كان الكلام) قبلها (تاما غير موجب) بأن تقدمه نفى أو شبهه (جاز فى المستثنى) متصلا ومنقطعا (البدل) أى بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ماقبله من رفع ونصب وجر (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء و) لكن (الأرجح فى) المستثنى (المتصل) البدل (أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه فى اعرابه نحو قوله تعالى مافعلوه الّا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل ونحو مارأيت القوم الّا زيدا وما مررت بالقوم الّا زيد وانما رجح الاتباع للمشاركة واذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو ماجاءنى من أحد الّا زيد برفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع لأنه فاعل ولا يجوز جره حملا على اللفظ لأن البدل فى نية تكرار العامل فيلزم زيادة من فى الاثبات وهو غير جائز عند الجمهور (والمراد بشبه النفى) فيما تقدم (النهى نحو ولا يلتفت منكم أحد الّا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يؤت معه ولا مع ماقبله بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير فاندفع ماقيل انه لا يصح اعراب ماذكر بدلا لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) فى المستثنى المتصل (عربى جيد) وقد (قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى مافعلوه الّا قليلا منهم (و) فى

امرأتك وان كان الاستثناءُ منقطعاً فالحجازيون يُوجِبون النصب نحو ما لهم به من علم الّا اتباعَ الظنّ وتميم يرجّحونه ويجيزون الاتباع نحو ماقام القوم الّا حمارًا والّا حمارٌ وان كان الكلامُ ناقصاً وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمّى استثناء مفرّغاً كان المستثنى على حسب العوامل فيعطي ما يستحقه لولم توجد الّا وشرطه كون الكلامُ غيرَ ايجابٍ نحو ماقام الازيدُ وما رأيتَ الّا زيدًا وما مررتَ الا بزيدٍ وكقوله تعالى وما محمد الّا رسول ولا تقولوا على الله الّا الحقّ ولا تجادلوا أهلَ الكتاب الّا بالتى هى أحسن والمستثنى بغيرِ وسوى بلغاتها مجرور بالاضافة ويعرب غيرُ وسوى بما يستحقه المستثنى بالّا فيجبُ نصبهما فى نحو قاموا غيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ ويجوز الاتباع والنصب فى نحو ماقاموا غيرَ زيد وسوى زيد ويعربان بحسب العوامل فى نحو ماقام غير زيدٍ وسوى زيدٍ وما رأيتَ غير زيد وسوى زيدٍ وما مررتَ بغيرِ زيدٍ وسوى زيد واذا مددتَ سوىً كان اعرابها ظاهرًا واذا قصرتَ كان مقدّرا على الألِف والمستثنى بليسَ ولا يكون منصوب لاغيرَ لأنه خبرهما نحو قامَ القوم ليسَ زيدًا ولا يكون زيدًا

(امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحدٌ الّا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لا من أحدٍ واستشكل بأنّ ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أسرى بها (وان كانَ الاستثناءُ منقطعًا فالحجازيون يُوجِبون النصبَ) على الاستثناء (نحو) مافيها أحدٌ الّا حمارًا وعليه قراءة السبعة (ما لهم به من علم الّا اتباعَ الظنّ) بنصب اتباع (وتميم يرجّحونه) أى النصب حيث أمكن تسلّط العامل على المستثنى (ويجيزون الاتباع) للمستثنى منه فى اعرابه (نحو ماقامَ القومُ الّا حمارًا) بالنصب (والّا حمارٌ) بالرفع ونحو مارأيتُ القومَ الّا حمارًا بالنصب لاغيرُ ومامررتُ بأحدٍ الّا حمارًا بالنصب والّا حمارٍ بالجر ويقرؤن الّا اتباعُ الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعضٍ تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدّم قريبًا وأمّا اذا لم يمكن تسلّط العامل على المستثنى نحو مازادَ هذا المالُ الّا النقصَ اذ لا يقال مازادَ النقص ومثله مانفع زيدٌ الّا الضرَّ اذ لا يقال نفعَ الضرُّ فالنصبُ واجب عند الجميع (وان كانَ الكلام) قبلها (ناقصًا وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمّى) حينئذ (استثناءً مفرّغا) لأنّ ماقبل الّا تفرّغ لطلب مابعدها فالمستثنى مفرّغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذى بعد الّا (على حسب العوامل) المقتضية له اذ لا عمل لِالّا فى اللفظ (فيعطي ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشرطه كون الكلامُ غيرَ ايجابٍ) بأن يشتمل على نفى أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ماقامَ الّا زيد) برفع زيد على الفاعلية (ومارأيتُ الّا زيدًا) بنصبه على المفعولية (ومامررتُ الّا بزيدٍ) بجره بالباء كما لولم توجد الّا والاستثناء فى ذلك من اسم عام محذوف فتقديرُ ماقام الّا زيد ماقامَ أحدٌ الّا زيدٌ وكذا الباقى وهذه أمثلة النفى (و) أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمدٌ الّا رسول) ومثال النهى (ولا تقولوا على الله الّا الحقّ) فالحقّ منصوب على المفعولية بتقولوا (ولا تجادلوا أهلَ الكتاب الّا بالتى هى أحسن) فجر ما بعد الّا بالباء لأنّ ماقبلها يطلب مجرورًا ومثال الاستفهام فهل يهلك الّا القومُ الفاسقون والاستثناء المفرّغ من قبيل المتصل ويكونُ فى الاحوال والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجابٍ عند وجود قرينة تدل على أنّ المراد من المستثنى منه بعضٌ معيّن يدخل فيه المستثنى قطعًا نحو قرأتُ الّا يومَ الجمعة أى قرأتُ كل يوم من أيام الاسبوع الّا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءنى الّا زيد أى جاءنى كلّ أحدٍ الّا زيد فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغيرِ وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أى باضافتها اليه لملازمتها الاضافة والمضاف اليه مجرور لاغيرُ والأصل فى غيرٍ أن تكون صفةً بمعنى مغاير نحو جاءنى رجلٌ غيرُ زيدٍ لكنها حملت على الّا واستعملت فى الاستثناء كما حملت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كانَ فيهما آلهة الّا الله لفسدتا والسبب فى حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة (ويُعربُ غيرُ) لفظا (وسوى) تقديرًا على مااختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالّا) من الاعراب فى ذلك الكلام وقد عرفتَ تفصيله وكأنهما لمّا جرّ بهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجبُ نصبهما) بعد الكلام الموجب كما (فى نحو قاموا غيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ ويجوز الاتباع) للمستثنى منه فى اعرابه (والنصب) بعد الكلام التام المنفى كما (فى نحو ماقاموا غيرُ زيدٍ وسوى زيدٍ) برفع غير وسوى ونصبهما والأرجح الاتباع فى المتصل والنصب فى المنقطع عند تميم ان أمكن تسلّط العامل على المستثنى نحو مافيها أحدٌ غيرَ حمارٍ وأوجبه الحجازيون واذا قيل ماقامَ القومُ غيرُ زيدٍ وعمرٍو جاز جرّ عمرٍو عطفًا على لفظ زيدٍ ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ماقامَ الّا زيدٌ وعمرٌو ومع الّا لا يجوز الّا مراعاة اللفظ (ويُعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفى غير التام كما (فى نحو ماقامَ غيرُ زيدٍ وسوى زيد) برفعهما (ومارأيتُ غيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ) بنصبهما (وما مررتُ بغيرِ زيدٍ وسوى زيدٍ) بجرهما (واذا مددتَ سوىً) بأن قيل سواء بالمدّ مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرًا) فى آخرها (واذا قصرتَ) من غير همزة فى آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدّرا على الألف) أى فى الألف منع من ظهوره التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لاغيرُ) وانما وجبَ نصبه (لأنه خبرهما نحو قامَ القوم ليسَ زيدًا ولا يكون زيدًا) بنصب زيدٍ على أنه

وَالمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه بها نحو قام القوم خلا زيدًا وخلا زيدٍ وعدا زيدًا وعدا زيد وحاشا زيدا وحاشا زيد فان جررت فهي حروف جرٍ وان نصبت فهي أفعال الَّا أنَّ سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الَّا الجرَّ وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ولا تتصل بحاشا تقول قام القوم ما عدا زيدا وقال لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم انّ وأخواتها واسم لا التى لنفي الجنس فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات وأما التوابع فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى

﴿ باب المخفوضات من الاسماء ﴾

المخفوضات ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة وتابع للمخفوض فالمخفوض بالحرف وهو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو والتاء ورب ومذ ومنذ فالسبعة الأولى تجر الظاهر والمضمر نحو منك ومن نوح والى الله مرجعكم

خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم أو لا يكون القائم زيدًا وجملة الاستثناء هل هي حال محلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بها والجر بالأولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدًا) بالنصب (وخلا زيدٍ) بالجر (وعدا زيدًا) بالنصب (وعدا زيدٍ) بالجر (وحاشا زيدًا) بالنصب (وحاشا زيدٍ) بالجر (فان جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جرٍ) غير متعلقة بشيء والأولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الآتي (الَّا أنَّ سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الَّا الجرَّ) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ونفى النصب وغيره سمع النصب أيضا فجوزه والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها الا عما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما المستثنى لأنَّ ما المصدرية لا تدخل الَّا على الفعل وجوز جمع الجر بهما بتقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأنَّ ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الَّا نادرا بخلاف عدا وخلا (تقول قام القوم ما عدا زيدا) بالنصب لا غير (وقال لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومحل ما وصلتها نصب على الحال أي مجاوزين زيدا بالنصب أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدا قال أبو حيان والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم انَّ وأخواتها واسم لا التى لنفي الجنس) نصا (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا فلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى) ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال

﴿ باب المخفوضات من الأسماء ﴾

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة) أي بسببها لأنَّ الأصح أنَّ المضاف هو العامل في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد بقوله (وتابع للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لأنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر في التابع الى الجر بالحرف أو الاضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو) التي للقسم (والتاء) المثناة فوق له أيضا (ورُبَّ) بضم الراء (ومذ ومنذ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالاسماء والدخول عليها لمعان في غيرها لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت أن تعمل لما تقدم من أنَّ الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر اما لجرها معنى الفعل الى الاسم أو لأنَّ عملها الجر فأضيفت الى الاعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب (فالسبعة الأول) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر الاسم (الظاهر) زمانا أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) ولهذا قدمها مثال من (نحو منك ومن نوح و) الى نحو (الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم

ونحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك وفى الأرض آيات وفيها ما تشتهيه الأنفس
آمنوا بالله آمنوا به لله ما في السموات له ما في السموات والسبعة الأخيرة تختص بالظاهر ولا تدخل على المضمر فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه وهو الكاف وحتى والواو نحو وردة كالدهان وزيد كالأسد وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ونحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر ونحو والله والرحمن ومنها ما يختص بالله ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء نحو تالله وترب الكعبة وتربي وندر تالرحمن وتحياتك ومنها ما يختص بالزمان وهو منذ ومذ نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين ومنها ما يختص بالنكرات وهو رب نحو رب رجل في الدار وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله وبعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه * وبدونهن أقل كقولهم

(و) عن (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك وفي الأرض آيات وفيها ما تشتهيه الأنفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله ما في السموات له ما في السموات و) أما (السبعة الأخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أي بخفضه (ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان وزيد كالأسد وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر) كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضا كقوله * أتت حتاك تقصد كل فج * وانما قال الجر لأن ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتي ولا يجر بحتى الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وأتى بمثالين للاشارة الى أن الجر بها تارة يكون واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى في الآية لأنها انما تعطف بعضا على كل كما سيأتي (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها ما يختص) جره (بالله) أي بلفظه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أي تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تفتؤا (و) نحو (ترب الكعبة وتربي) لأفعلن والغالب دخولها على لفظ الجلالة (وندر) خفضها لغير ذلك كقوله (تالرحمن وتحياتك ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل (وهو) حرفان (منذ ومذ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى في نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا ولا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتهما واضافتهما اليها أو الى زمن مضاف اليها نحو ما رأيته منذ جاءني أو مذ كان عندي أو على اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فانهما مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما بعدهما خبر وبالعكس (ومنها ما يختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد (رب) بضم الراء والغالب في مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لأنها لتقليل نوع من جنس ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب (نحو رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لانشاء التكثير والتقليل واستعمالها في الأول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام * يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة * ومن الثاني * ألا رب مولود وليس له أب * وذكر في المغني أن رب حرف زائد لا يتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا (وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد) وان كان التمييز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وان كان مؤنثا (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله (ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائما فأجابوا * ونحو ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير تمييزه فيما ذكر والأصح الأول وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلا (وقد تحذف رب) اذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوبا (بعد الواو كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله) * علي بأنواع الهموم ليبتلي (وبعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فألهيتها عن ذي تمائم محول (وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمه قطعت بعد مهمه * و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أي الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله

 ومرضع * وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه * وبدونهن أقل كقولهم

رسم دار وقفت فى طلله * وتزاد ما بعد مِنْ وعَنْ والباء فلا تكفهن عن عملِ الجر نحو مِمّا خطيئاتهم

وعَمَّا قليلٍ فبما نقضهم وتزاد بعد الكافِ ورب فالغالبُ أن تكفهما عن العملِ فيدخلان حينئذ على الجُملِ كقوله
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله
ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات
وقد لا تكفهما كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

فصل وأما المخفوض بالاضافة فنحو غلامَ زيدٍ ويجب تجريدِ المضافِ من التنوينِ كما فى غلامِ زيدٍ ومن نون التثنيةِ والجمع نحو غلامَا زيدٍ وكاتبو عمرٍو والاضافة على ثلاثة أقسامٍ منها ما يقدر باللام وهو الأكثر نحو غلامَ زيدٍ وثوبَ بكرٍ وما أشبه ذلك ومنها ما يقدر بمن وذلك كثير نحو ثوبَ خزٍّ وبابَ ساجٍ وخاتم حديدٍ ويجوز فى هذا النوع نصب المضافِ اليه على التمييزِ كما تقدم فى بابه ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف

ومنها ما يقدر بفى قليلا نحو بل مكرُ الليلِ وصاحبي السجنِ والاضافة نوعان لفظية ومعنوية

رسم دار وقفت فى طلله) * كدت أقضي الحياة من جلله
(وتزاد ما) كثيرا (بعد مِن وعَن والباءِ فلا تكفهن عن عمل الجر) فمثال من (نحو مِمّا خطيئاتهم و) مثال عن نحو (عمّا قليلٍ) ومثال الباء نحو (فبما نقضهم وتزاد) ما (بعد الكافِ وربَّ فالغالبُ أن تكفهما عن العمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية فالاسمية (كقوله
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
و) الفعلية نحو (قوله * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات
وقد لا تكفهما) بدخولها عليهما فيبقى عملهما (كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل) * بين بصرى وطعنة نجلاء
(وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم)
ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

(فصل) فى الثانى من المخفوضاتِ (وأما المخفوض بالاضافة) وهى اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله (فنحو غلامَ زيدٍ) وضاربَ بكرٍ فزيدٌ مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكرٌ مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصدِ الاضافة (تجريد المضافِ من التنوينِ) الظاهر (كما فى غلامِ زيدٍ) والمقدر كما فى هذه دراهمك (ومن) ما يشبه (نونِ التثنية) أى المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبههما (نحو غلامَا زيدٍ) واثنا عشر (وكاتبو عمرٍو) وعشرو زيدٍ ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمالِ الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملا ناقصا فى حالة واحدة وهذا معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجمع الاتصال والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم
كأنى تنوين وأنت اضافة * فحيث ترانى لا تحل مكانيا
وأحسن منه وألطف قول الآخر
علامته باب المضاف تفاؤلا * ورقيبه يغريه بالتنوين
(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التى للملك أو الاختصاص (وهو الأكثر) فى كلامهم والأصل فى الاضافة بدليل أن كل اضافة امتنع جعلها بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام (نحو غلامَ زيدٍ وثوبَ بكرٍ) أى غلام لزيد وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضي وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة التخصيص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله (ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خزٍّ وباب ساجٍ وخاتم حديدٍ) مما الأول فيه بعض الثانى وصالح لأن يخبر عنه به ألا ترى أن المضاف فى هذه الأمثلة بعض المضاف اليه وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خزٌّ (ويجوز فى هذا النوع) المقدر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) عطف بيانٍ أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بفى) كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للأول (ولكنه قليل نحو بل مكر الليل و) نحو يا (صاحبي السجن) وفى الحديث فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وأكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى فى فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أى منسوبة الى اللفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتى

(ومعنوية) أى منسوبة الى المعنى لافادتها معنى فى المضاف كما سيأتى ولو قدم هذا على قوله أولاً والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا الى ذلك لكان أولى فان عبارته تقتضى أن اللفظية كالمعنوية فى انقسامها الى ما ذكر من الأقسام وليس الأمر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران) أمر فى المضاف وأمر فى المضاف اليه فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع فى كونه للحال والاستقبال (و) الثانى (أن يكون المضاف اليه معمولاً لتلك الصفة) فاعلها أو مفعولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو غداً فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوب به معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غداً فمضروب اسم مفعول مضاف الى مرفوعه معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن الوجه) أما الاضافة (المعنوية) فهى (ما انتفى فيها الأمران) أى كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها (نحو غلام زيد أو) انتفى (الأول) أى كون المضاف صفة (نحو اكرام زيد) فان اكرام مصدر مضاف الى معموله وليس صفة (أو الثانى فقط نحو) هذا (كاتب القاضى) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة الى معمولها ومثله هذا ضارب زيد أمس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى وكذا اضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضاً نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف اليه ليس معمولاً للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لافادتها أمراً معنوياً لأنها تنقل المضاف من الابهام الى التعريف أو التخصيص كما سيأتى تسمى أيضاً (محضة) لأنها خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد) مشاراً بها الى غلام معين لأن هيئة التركيب الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل أو موضعه مستحقاً للنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف اليه (ان كان المضاف اليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه اذ التخصيص تقليل الاشتراك ولكون هذه الاضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لأنه لو كان معرفة لم يحتج الى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الآن جرد الأول من أل وقدر الشيوع فى الثانى وكذا لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة لأن الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذى هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغواً وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فتمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (وأما الاضافة اللفظية) التى هى اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفاً) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هدياً بالغ الكعبة وحالاً نحو ثانى عطفه ولدخول رب عليه كقوله * يا رب غابطنا لو كان يطلبكم * ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه (ولا تخصيصاً) لما يعلم مما سيأتى (وانما تفيد) أمراً لفظياً وهو (التخفيف فى اللفظ) اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فان أصله ضارب زيداً لا ضارب فقط فحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها أو بحذف النون التالية للاعراب كضاربا زيد وضاربو عمرو واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام فان أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم وأضيف القائم للتخفيف فى المضاف اليه واما فى المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولكون هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضاربا زيد والضاربو بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه حملاً له على الوجه المختار فى الحسن الوجه (وتسمى) أيضاً (غير محضة) لأنها فى نية الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا فى الجار للمضاف اليه

ومعنوية فاللفظية ضابطها أمران أن يكون المضاف صفة وأن يكون المضاف اليه معمولاً لتلك الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب زيد واسم المفعول نحو مضروب العبد والصفة المشبهة نحو حسن الوجه والمعنوية ما انتفى فيها الأمران نحو غلام زيد أو الأول نحو اكرام زيد أو الثانى فقط نحو كاتب القاضى وتسمى هذه الاضافة محضة وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وأما الاضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وانما تفيد التخفيف فى اللفظ وتسمى غير محضة

والصحيح أن المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة وتابع المخفوض يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى ﴿ باب اعراب الأفعال المضارعة) تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن الماضي والأمر مبنيان وأن المعرب من الأفعال هو المضارع اذا لم يتصل بنون الاناث ولا بنون التوكيد المباشرة وتقدم أن الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم اذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه نحو اياك نعبد واياك نستعين ❁ والنواصب التي تنصبه قسمان قسم ينصب بنفسه وقسم ينصب بأن مضمرة بعده والأول أربعة أحدها أن ان لم تسبق بعلم ولا ظن نحو يريد الله أن يخفف عنكم وأن تصوموا خير لكم فان سبقت بعلم نحو علم أن سيكون فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدم في باب النواسخ وان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ في السبعة بالنصب والرفع والثاني لن نحو لن نبرح عليه عاكفين والثالث كي المصدرية وهي المسبوقة باللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني فان لم تقدر اللام

على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بالاضافة) التي هي معنى على ما قيل لأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر على ما قيل لأن اضمار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله تعالى)

❁ باب اعراب الأفعال المضارعة ❁

(تقدم) في صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضي و) فعل (الأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وأن المعرب من الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بني معها على السكون كما مر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز فان اتصلت به من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم (وتقدم أن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف. (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي منفرد به عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو اياك نعبد واياك نستعين) يعلم ما تسرون وما تعلنون ❁ ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدما الاول فقال (والنواصب التي تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم) مختلف في أنه (ينصب) المضارع والأصح أن النصب (بأن مضمرة بعده) وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا (و) القسم (الاول) المتفق عليه (أربعة أحدها أن) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون تنصب المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبني أن تفعل ومفعولا (نحو يريد الله أن يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وأن تصوموا خير لكم) ومجرورة نحو من قبل أن يأتي وقد تهمل حملا لها على المصدرية كقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما ❁ كما أعملت ما المذكورة حملا عليها كالحديث كما تكونوا يولى عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب ❁ وتتصل بالماضي وكذا بفعل الأمر على الأصح وان لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الأمر (فان سبقت بعلم) أي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فهي مخففة من) أن (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ في السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لأنه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا عليه في ألم أحسب الناس أن يتركوا (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن) وهي حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل ولا يقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحو لن نبرح عليه عاكفين) لن تنالوا البر (والثالث كي المصدرية وهي المسبوقة باللام) التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا أو) باللام (تقديرا نحو جئتك كي تكرمني) اذا قدرت أن الأصل لكي تكرمني ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها (فان لم تقدر

اللام) قبلها (فكي جارة) تعليلية (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر إلا في الشعر
وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كي أن تكرمني أو باللام نحو جئتك كي لتكرمني إذ لا يجوز
حينئذ جعلها مصدرية فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله
۞ أردت لكيما أن تطير بقربتي ۞ وما أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو
مذهب الجمهور وحيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضا تقييد أن بذلك لإخراج المفسرة والزائدة فإنهما
لا ينصبان المضارع (والرابع إذن) وهي حرف بسيط لا مركب من إذ وأن والقياس إلغاؤها لعدم
اختصاصها ومن ثم اشترط لإعمالها ثلاثة أمور أشار إلى الأول بقوله (إن صدرت في أول الكلام) المجاب
بها فإن وقعت حشوا فيه نحو أنا إذن أكرمك جوابا لمن قال أنا آتيك أهملت وإلى الثاني بقوله (وكان الفعل
بعدها مستقبلا) فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك إذن أظنك صادقا أهملت لأن نواصب الفعل
تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال وإلى الثالث بقوله (متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فإن
فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واغتفر الفصل بالقسم
لأنه زائد جيء به للتأكيد وبلا النافية لتنزلها منزلة العدم إذ النافي كالجزء من المنفي فإذا استوفت إذن
الشروط الثلاث عملت (نحو إذن أكرمك) جوابا لمن قال أنا آتيك (أو إذن والله أكرمك) جوابا له
أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو إذن لا أخيبك جوابا لمن قال أنا آتيك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا
إلى آخره متعلق بالأمثلة (وتسمى) إذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت
في صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وقد نظم بعضهم
الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر (و) القسم
(الثاني) وهو (ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده) قسمان باعتبار جواز الإضمار ووجوبه ما تضمر أن بعده
(جوازا) ولو أظهرت في الكلام لجاز (وما تضمر أن بعده وجوبا) فيمتنع إظهارها (فالأول خمسة) من الحروف
(وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها كي وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها
كجئتك لأزورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبلام
التأكيد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فلنسلم منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام وإنما
أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلا على الاسم (و) الأربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم وأو
العاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو (نحو قوله)
الأولى قولها (ولبس عباءة وتقر عيني) ۞ أحب إلي من لبس الشفوف
فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على لبس وإنما أضمرت أن لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم (و) مثال
الفاء (قوله لولا توقع معتر فأرضيه) ۞ ما كنت أوثر أترابا على ترب
فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله
إني وقتلي سليكا ثم أعقله) ۞ كالثور يضرب لما عافت البقر
فأعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتل (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا
أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله
خالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فإن يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لأن الاسم
المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف
أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا أثناء الكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجحود)
وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليغفر لهم
فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد اللام وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة

اللام فكي جارة والفعل
منصوب بأن مضمرة
بعدها وجوبا والرابع
إذن إن صدرت في أول
الكلام وكان الفعل
بعدها مستقبلا متصلا
بها أو منفصلا عنها بقسم
أو بلا النافية نحو إذن
أكرمك أو إذن والله
أكرمك أو إذن
لا أخيبك جوابا لمن قال
أنا آتيك وتسمى
حرف جواب وجزاء
والثاني ما ينصب المضارع
بإضمار أن بعده جوازا
وما تضمر أن بعده
وجوبا فالأول خمسة وهي
لام كي نحو وأمرنا لنسلم
لرب العالمين والواو
والفاء وثم وأو العاطفات
على اسم خالص ليس في
تأويل الفعل نحو قوله
ولبس عباءة وتقر عيني
وقوله
لولا توقع معتر فأرضيه
وقوله
إني وقتلي سليكا ثم أعقله
وقوله تعالى أو يرسل
رسولا والثاني وهو
ما تضمر أن بعده وجوبا
ستة كي الجارة كما تقدم
ولام الجحود نحو وما
كان الله ليعذبهم

بمحذوفٍ هو خبر كان وتقديره وما كان الله مريداً لتعذيبهم ولم يكن الله مريدا لغفرانهم وسميت بذلك

لملازمتها الجحد أي النفي من تسمية العام باسم الخاص اذ الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار (و) ثالثها

(حتى) الجارة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان الفعل) بعدها (مستقبلاً) بالنسبة الى ماقبلها وان كان

بالنسبة الى زمن التكلم حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى)

فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الأمرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب

فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت أمس حتى

أدخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر الى ماقبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالا

أو مستقبلا والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون

للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال السابق وانما أضمرت أن

بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار أن بعدها الا في شعر ولا في نثر وقد

أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا

فالنصب واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال بأن أريد بما بعدها

الحال تحقيقاً أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جار ثم ما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك

أن يكون ماقبلها سبباً لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق

الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بأن صلحت مكانها

وذلك اذا كان ماقبلها ينقضي شيئاً فشيئاً (أو) بمعنى (الا) بأن صلحت مكانها فالأول نحو لألزمنك أو تعطيني حقي

أي لا أفارقك الى أن تعطيني حقي و (كقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ❊ فما انقادت الآمال الا لصابر)

والثاني نحو لأقتلن الكافر أو يسلم (وقوله)

وكنت اذا غمزت قناة قوم ❊ (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الا أن تستقيما والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا

يلزم عطف الاسم على الفعل أي ليكونن لزوم مني أو اعطاء منك وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها

وبهذا يظهر لك أن المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء

السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ماقبلها سبباً لما بعدها (و) سادسها (واو المعية) أي التي تفيد معنى

مع بأن يكون ماقبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات

(أو طلب بالفعل) أي بصيغته لأصالته في ذلك بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أن يكون بالفعل أو الحرف

أو الاسم مثال الفاء بعد النفي (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتينا فتحدثنا ان قصدت السببية أي

ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما وما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء

الأول (و) مثال الواو بعده أيضاً (نحو) ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين و) مثال الفاء بعد

الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب

أي لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الأمر نحو زرني فأكرمك والنهي كما

تقدم والدعاء نحو اللهم تب علي فأتوب والاستفهام نحو وهل تأتيني فأكرمك والعرض نحو ألا تنزل عندنا

فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك والتمني نحو ليت لي مالا فأحج منه فهذه بالنسبة مع

النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية وما بعد الفاء في هذه الأمثلة في تأويل مصدر معطوف

على مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وألحق الفراء الترجي بالتمني وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته

سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب وأمثلة الواو هي

وحتى ان كان الفعل مستقبلا نحو حتى يرجع الينا موسى وأو بمعنى الى أو الا كقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر وقوله كسرت كعوبها أو تستقيما وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ونحو ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لا تأكل السمك وتشرب اللبن

أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال أبو حيان في الارتشاف ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين وبسبق النفي أو الطلب لاخراج نحو زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض لاخراج النفي المنتقض بالا نحو ما تأتينا الا فتحدثنا والنفي المتلو بنفي نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو ألم تأتني فأحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالأول سبعة) لا خلاف في حرفيتها (وهي لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) أختها في افادة ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال وبتوقع ثبوته وبجواز حذف مجزومها وبعدم مصاحبتها لأداة الشرط بخلاف لم فان النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وقد يكون مستمرا كالآية السابقة ولا يجوز حذف مجزومها الا في ضرورة ويجوز اتصالها بأداة شرط نحو ان لم ولو لم ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هي لم والهمزة لا مدخل لها في العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح لك صدرك) ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل به بعضهم على أن لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت (و) رابعها (ألما) هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم (كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت ألما أصح والشيب وازع)

وقوله

إليكم يا بني بكر إليكم * ألما تعرفوا منا اليقينا

ألما تعرفوا منا ومنكم * كتائب يطعن ويرتمينا

(و) خامسها (لام الأمر) وهي التي يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدبا (نحو لينفق ذو سعة من سعته) مثال للام الأمر (ليقض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطلب محركة بالكسر تشبيها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر نعم ان وليت عاطفا جاز تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة افعل ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر (و) سادسها (لا المستعملة في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة في (الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا أمثال للا الناهية ونحو ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعملت لا الجزم لأنها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * بها أبدا ما دام فيها الجراضم

(و) سابعها (الطلب) في قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أي الطلب (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (نحو قل تعالوا أتل) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فان التلاوة مسببة عن اتيانهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والأصح أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتوني أتل عليكم (و) مثله نحو (قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(والجوازم) ثمانية عشر وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالأول سبعة وهي لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره وألم نحو ألم نشرح لك صدرك وألما كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب وازع

ولام الأمر والدعاء نحو لينفق ذو سعة من سعته ليقض علينا ربك ولا في النهي والدعاء نحو لا تحزن لا تؤاخذنا والطلب اذا سقطت الفاء من المضارع بعده وقصد به الجزاء نحو قل تعالوا أتل وقوله

* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

أي ان تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل للأمر كما مثل والنهي نحو لا تدن من الأسد تسلم والدعاء نحو رب اغفر لي أدخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمني أكرمك والتمني نحو ليت لي مالاً أنفقه والعرض نحو ألا تنزل عندنا تصب خيراً والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل بل يجزم الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله * مكانك تحمدي أو تستريحي * ويشترط في الجزم بعد النهي صحة اقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة فلا يقال لا تكفر تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير ان بغير نفي محتجا بقوله ﷺ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا حجة له في قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع (و) النوع (الثاني) وهو (ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما ليدل على أن الأول منهما سبب والثاني مسبب (أحد عشر) جازماً وتسمى أدوات الشرط لافادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحو ان يشأ يذهبكم) ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو من يعمل سوءاً يجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كما فيما وضع له (كقوله

أغرك مني أن حبك قاتلي * (وأنك مهما تأمري القلب يفعل)

وقولك مهما تعطني أثبك عليه (واذما هو كان (نحو اذما تقم أقم) وقوله

وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب وللمكان في نحو أي مكان تجلس أجلس وللزمان في نحو أي يوم تصم أصم معك وقد مثل لأي بمثال ليس الجواب فيه فعلا لافادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سيأتي (نحو أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فجملة له الأسماء الحسنى من المبتدا والخبر في محل جزم جواب الشرط (ومتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله * متى أضع العمامة تعرفوني) * وقوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

(وأيان) هو كمتى (كقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل) * وقوله

أيان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى * لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) وقوله

* أين الريح تميلها تمل * (وأنى) هو كأين (كقوله

(فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وقوله

خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحيثما) هو كأين (كقوله * حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا) في غابر الأزمان (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما (الا ان واذما فانهما حرفان) الأول باتفاق والثاني على الأصح واذا كان ما عداهما أسماء فلا بد له من محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك

والثاني ما يجزم فعلين أحد عشر وهو إن نحو إن يشأ يذهبكم وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومن نحو من يعمل سوءاً يجز به ومهما كقوله

وأنك مهما تأمري القلب يفعل

وإذما نحو إذما تقم أقم وأي نحو أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومتى كقوله

متى أضع العمامة تعرفوني

وأيان كقوله

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

وأين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وأنى كقوله

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحيثما كقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا

وهذه الأدوات الاحدى عشرة كلها أسماء الا ان واذما فانهما حرفان

فهو

فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم أقم معه والا فان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذ مخصوص باقترانهما بما كلفظه وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقي (ويسمى الفعل الأول من الفعلين المجزومين بإحدى هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولا يكون ماضي المعنى لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين أني كنت قلته (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الأول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الأول وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فالمعنى ان ثبت صدقها ثبت ذلك فقد ثبت ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد وتنفيس أو ناف غير لا ولم وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية (واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بأن كان أحد الأمور التي لا يصح أن تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفي بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه مثال الجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) والفعلية التي فعلها طلبي (نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي فعلها مقرون بناف نحو (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ونحو فان توليتم فما سألتكم من أجر فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا في ضرورة أو ندور وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ويعتبر في الجملة المقترنة باذا أن لا تكون انشائية نحو ان عصى زيد فويل له وأن لا تقترن باداة نفي نحو ان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان بكرا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته أن الجواب اذا صلح أن يجعل شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز وبه صرح ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا وقال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه (وذكر صاحب الآجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بها مذهب كوفي) وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال فاذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها وهذا المعنى متعذر لأن رعايته جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها قال المؤلف كالدماميني (ولم نقف لها على شاهد) مثال (في كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا (في ضرورة الشعر كقوله

استغن ما أغناك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

بالجيم أو بالحاء المهملة وقوله

واذا تصبك خصاصة فارج الغنى * والى الذي يعطي الرغائب فارغب

وهو أيضا شاذ للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك أن كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان * ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا للغير وهو أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت فقال

ويسمى الفعل الأول شرطا ويسمى الثاني جوابا وجزاء واذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وذكر صاحب الاجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفي ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله

* واذا تصبك خصاصة فتجمل *

﴿باب النعت﴾ اَلنعتُ هو التابعُ المشتقّ او المؤوّل به المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتقّ اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحَسَن واسمَ التفضيل كأعلَمَ والمراد بالمؤوّل بالمشتق اسمُ الاشارة نحو مررتُ بزيدٍ هذا واسمُ الموصول نحو مررتُ بزيدٍ الذى قام وذو بمعنى صاحب نحو مررتُ برجلٍ ذى مالٍ وأسماءَ النسب نحو مررتُ برجلٍ دمشقيٍّ ومن ذلك الجملة وشرط المنعوت بها أن يكون نكرةً نحو واتقوا يومًا ترجعون فيه الى الله وكذلك المصدر ويلتزم افراده وتذكيره تقول مررتُ برجلٍ عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وبرجلين عدلٍ وبرجالٍ عدلٍ والنعت يتبع المنعوتَ فى رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ثم ان رفع ضميرَ المنعوتِ المستتر فيه تبعه أيضًا فى تذكيره وتأنيثه وفى افراده وتثنيته وجمعه تقول قام زيدٌ العاقلُ ورأيتُ زيدًا العاقلَ ومررتُ بزيدٍ العاقلِ وجاءت هندٌ العاقلة ورأيتُ هندًا العاقلة ومررتُ بهندٍ العاقلة وجاء رجلٌ عاقلٌ ورأيتُ رجلًا عاقلًا ومررتُ برجلٍ عاقلٍ وجاء الزيدان العاقلان ورأيتُ الزيدين العاقلين ومررتُ بالزيدين العاقلين وجاء الزيدون العاقلون ورأيتُ الزيدين العاقلين ومررتُ بالزيدين العاقلين

﴿ باب النعت ﴾

ويُقال له الوصف والصفة (النعتُ هو التابعُ) أى التالى لما قبله فلا يتقدّم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتقّ أو المؤوّل به) مُخرجٌ لغيرهما منها ما عدا التابع المشتقّ المكرّر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتقّ) ما دلّ على حدثٍ وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحَسَن واسم التفضيل كأعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا يُنعت بها العدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقةً من المصدر للدلالة على معنًى منسوب اليه (والمراد بالمؤوّل بالمشتقّ) ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتقّ وهو (اسم الاشارة) غير المكانى (نحو مررتُ بزيدٍ هذا) أى الحاضر (واسم الموصول) غير مَن وما (نحو مررتُ بزيدٍ الذى قام) أى المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو مررتُ برجلٍ ذى مالٍ) أى صاحبه ومثلها ذو الطائية (وأسماء النسب نحو مررتُ برجلٍ دمشقيٍّ) أى منسوب الى دمشق ونظرتُ الى رجلٍ تمّارٍ أى منسوب الى التمر (ومن ذلك) أى المؤوّل بالمشتقّ (الجملة) فانها قد يُنعت بها نحو جاء نى رجلٌ قام أبوه لأن ذلك فى معنى قائم أبوه وشرطها أن يكون خبريةً مشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والا لكانت أجنبيةً عنه (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرةً) أو مُوافقًا معنًى لها لأنها فى حكم النكرة لتأوّلها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن يُنعت بها المعرفة (نحو واتقوا يومًا ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون فى محلّ نصب نعت ليومًا وهو نكرة وقوله ٭ ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى ٭ فجملة يسبّنى فى محلّ جرّ نعت اللئيم وهو وان كان معرفةً لفظًا لكنه نكرة معنى جاز أن يُنعت نظرًا الى معناه وان نظر الى لفظه فهى حال (وكذلك المصدر) يُنعت به كثيرًا ولكنه مع ذلك سماعى وهو عند الكوفيين مؤوّل بالمشتقّ وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كلٍّ من القولين (يلتزم افراده وتذكيره تقول مررتُ برجلٍ عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وبرجلين عدلٍ وبرجالٍ عدلٍ) وانما التزم ذلك على القول الاول لأن المصدر من حيث هو لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث فأجروه على أصله وأما على الثانى فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجلٍ ذى عدلٍ وامرأةٍ ذات عدلٍ وبرجلين ذوى عدلٍ وبرجالٍ ذوى عدلٍ فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه (والنعت) حقيقيًا كان أو سببيًا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسةٍ أى (فى رفعه ونصبه وخفضه) أى فى واحدٍ منها (و) فى (تعريفه وتنكيره) أى فى واحدٍ منهما فلا تُنعت معرفةٌ بنكرةٍ ولا نكرةٌ بمعرفةٍ ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساوٍ يا له أو دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضًا) فى اثنين من خمسةٍ أى (فى تذكيره وتأنيثه) أى فى واحدٍ منهما (وفى افراده وتثنيته وجمعه) أى فى واحدٍ منها فيصير بهذه مع ما مرّ مطابقًا له فى أربعةٍ من عشرةٍ سواء كان معناه له كالأمثلة الآتية أم لسببيه نحو جاء الرجل الحسن الوجهِ بنصب الوجه (تقول) فى النعت الجارى على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والافراد والتعريف (قام زيدٌ العاقلُ و) حالة النصب (رأيتُ زيدًا العاقلَ و) حالة الخفض (مررتُ بزيدٍ العاقلِ و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف (جاءت هندٌ العاقلةُ) فى الرفع (ورأيتُ هندًا العاقلةَ) فى النصب (ومررتُ بهندٍ العاقلةِ) فى الخفض (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير (جاء رجلٌ عاقلٌ) فى الرفع (ورأيتُ رجلًا عاقلًا) فى النصب (ومررتُ برجلٍ عاقلٍ) فى الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) فى الرفع (ورأيتُ الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررتُ بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورأيتُ رجلين عاقلين ومررتُ برجلين عاقلين (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) فى الرفع (ورأيتُ الزيدين العاقلين) فى النصب (ومررتُ بالزيدين العاقلين) فى الخفض وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير

جاء

وجاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين وجاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات وان رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت فى التذكير والتأنيث

والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل فان كان فاعله مؤنثا أنث وان كان المنعوت به مذكرا وان كان فاعله مذكرا ذكر وان كان المنعوت به مؤنثا ويستعمل بلفظ الافراد ولا يثنى ولا يجمع تقول جاء زيد القائمة أمه جاءت هند القائم أبوها وتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبواهما ومررت برجال قائم آباؤهم الا ان سيبويه قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير فالأحسن فى النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من قائم آباؤهم وقاعد غلمانه بالافراد والافراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو مررت برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه

هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر ومثال الرافع للضمير البارز قولك جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما وجاءنى غلام رجال ضاربه هم وفائدته تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح وتوضيحه ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم وقد يكون لمجرد المدح

جاء رجال عاقلون ورأيت رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) فى الرفع (ورأيت الهندين العاقلتين) فى النصب (ومررت بالهندين العاقلتين) فى الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) فى الرفع (ورأيت الهندات العاقلات) فى النصب (ومررت بالهندات العاقلات) فى الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات والنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى نعتا حقيقيا (وان رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) فى الخمسة الأخيرة أى (فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل) الحال محله فيجب افراده لرفعه ما ذكر وموافقته فى التذكير والتأنيث لمرفوعه لا لمنعوته وهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنث) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل حسنة أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا) كمررت بامرأة قائم أبوها (ويستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبا لما تقدم (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان لمنعوت مثنى أو مجموعا (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) فى التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول قام أبواهما ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم آباؤهم (الا ان سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير فالأحسن فى النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم و) برجل (قاعد غلمانه بالافراد) للنعت الذى هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه) بل هو ضعيف لا فصيح لأنه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانه وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلغة طيء (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت ويسمى نعتا سببيا لجريانه على غير من هو له (و) مثال النعت (الرافع للضمير البارز قولك جاءنى غلام امرأة ضاربته هى) كما تقول ضربته هى (وجاءتنى أمة رجل ضاربها هو) كما تقول ضربها هو (وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما) كما تقول ضربه هما (وجاءنى غلام رجال ضاربه هم) كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفا بحرف (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) فى المعارف (ان كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فيما اذا كان زيدان أو زيود فالعالم أخرج زيدا عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول فى التخصيص بحسب المعنى وفى التوضيح بحسب اللفظ والأصل فى النعت أن يؤتى به لأحد هذين المعنيين (وقد يكون لمجرد المدح) أى مدح المنعوت أى الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب

نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد نحو عشرة كاملة وإذا كان المنعوت معلوما

بدون النعت جاز في النعت الاتباع والقطع ومعنى القطع أن ترفع النعت على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أمدح وإذا تكررت النعوت لواحد فإن كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع وإن لم يعرف إلا بمجموعها وجب اتباعها كلها وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة

باب العطف

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص عمر وتخصيصه إن كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق يوافق متبوعه في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل

بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم) له إذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) تلك (عشرة كاملة) فإن معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى (وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت) حقيقة أو ادعاء (جاز في النعت الاتباع) لما قبله في إعرابه وهو الأصل (و) جاز فيه (القطع) عنه إذا لم يكن للتأكيد أو جاريا على مشار به (ومعنى القطع أن ترفع النعت) الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو تنصبه) إن كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع من الجر إلى الرفع والنصب (نحو الحمد لله الحميد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الأصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ أو الحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز القطع من النصب إلى الرفع ومنه إلى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده (وإذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فإن كان المنعوت معلوما بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو (اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وإنما اشترط ذلك لأن الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (وإن لم يعرف) مسماه (إلا بمجموعها) أي بجميعها بأن احتاج إليها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد (وإن تعين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به

باب العطف

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته (فعطف البيان) أي فمعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله (أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسها من نقب ولا دبر * فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه (و) في (تخصيصه إن كان نكرة) بناء على تجويزه في النكرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان خاتم ذكر لتخصيصه وإنما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب أو الجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فإن شبه الشيء غيره وبما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وسمي هذا عطف بيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول (ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق) لأنه يدل على معنى منسوب إلى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيما حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحا أو مخصصا لمتبوعه (أن يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرر العامل لإفادة

معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالهم وخرج به ما اذا وجب ذكره أو امتنع احلاله محل الأول ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالأول نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدا الثانية نحو يا زيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل اذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الأول أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لأن البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم واحد يقال هذا على نسق هذا أي على نظمه فيسمى التابع المذكور نسقا لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي يتوسط بينه و بين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحروف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى لأن التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف واطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بأن مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو واما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسمان لأنها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لأن ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيا فما بعدها يشاركه في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظا أو تقديرا من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على اسم مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك تبعية عطف النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الأسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالأسماء وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف (نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحوه (ومن يطع الله ورسوله) مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وفي الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف بتعدد معانيها (و) ذلك أن (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبق زيد لعمرو بمهلة و بدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بأنها للترتيب يرده قولك اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله ❊ كما الناس مجروم عليه وجارم ❊ وذكر ابن مالك أن استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و (للترتيب) المعنوي بأن يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا

في الغالب وأما عطف النسق فهو التابع الذي يتوسط بينه و بين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو واما بل ولا ولكن فالسبعة الأولى تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط فان عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت نحو صدق الله ورسوله ومن يطع الله ورسوله آمنوا بالله ورسوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم ❊ والواو لمطلق الجمع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده ❊ والفاء للترتيب والتعقيب

نحو أماته فأقبره * وثم للترتيب والتراخي نحو ثم إذا شاء أنشره * والعطف بحتى قليل ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجر على أن حتى جارة كما تقدم في المخفوضات ويجوز الرفع على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول وأم لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلة على أحد المستويين

مهلة (نحو أماته فأقبره) والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا المدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته وإن كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا لأن المعنى أردنا إهلاكها وقد تكون الفاء للترتيب الذكري وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو زنى ماعز فرجم (وثم) كالفاء في إفادتها (الجمع وا (لترتيب و) لكنها تخالفها في أنها للمهلة أي (التراخي) بأن يكون المعطوف بها متراخياً عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقدير خلقنا أباكم ثم صورناكم بحذف مضاف وقد تتخلف عن التراخي تقول أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب لأن ثم في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الأخبارين (والعطف بحتى قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين وفي إفادتها الترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم إفادتها له هو الأصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهراً لم يشترطه إلا ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه) حقيقة أو حكماً ليفيد قوة أو ضعفاً فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) أن يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء (نحو) قوله * قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا * وقولك (أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجر) له (على أن حتى) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه (ابتدائية) أي يكون ما بعدها مستأنفاً لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول) وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيؤ العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في نقص كذلك نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب والسؤال بأم والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لأنه هو المطلوب المستفهم عنه فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم أحدهما عندي * واعلم أن أم نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين كما مثلنا أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ونحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وسميت أم فيها متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر والفرق بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لأنه خبر ولا يقع إلا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك * وأما المنقطعة

فهي الخالية من ذلك ومعناها الأضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو أم هل تستوى الظلمات أي بل هل (وأو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهمًا مفيدة (للتخيير) بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الاباحة بعد الطلب) أيضا وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله كالأول (نحو تزوج هندا أو أختها) ويمتنع الجمع بينهما ومن التخيير آيتا الكفارة والفدية (و) الثاني نحو (جالس العلماء أو الزهاد) ويجوز الجمع بينهما واذا أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي لا تطع واحدا منهما لأنها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الابهام) على السامع بعد الخبر أيضا مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة (بعد الخبر) أيضا فالأول (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) والثاني نحو (وانا أو اياكم لعلى هدى) والثالث نحو (كونوا هودا أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون ولمطلق الجمع كقوله

* لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها (واما بكسر الهمزة) المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوج اما هندا واما أختها) مثال للتخيير (وبقية الأمثلة واضحة) نحو تعلم اما فقها واما نحوا ونحو جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو قام اما زيد أو عمرو وقد يستغنى عن الأولى كقوله

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

(وقيل) انها غير عاطفة كالأولى وان أفادت ما أفادته أو (ان العطف انما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (ولأن اما حرف تفصيل كالأولى فانها حرف تفصيل) لا عطف باتفاق واختار هذا القول ابن مالك وأجيب بأن الواو تعطف اما الثانية على اما الأولى واما تعطف ما بعدها على ما بعد اما المتقدمة قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعة (للاضراب غالبا) وشرط العطف بها افراد معطوفها وأن يسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الأولين صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا صرف عنه ببل ومعناها بعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازه (ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أي لكن مررت برجل طالح فان وقعت بعد ايجاب أو أمر أو تلت واوا أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء لاستدراك (ولا) موضوعة لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو أو أمر نحو اضرب زيدا لا عمرا أو نداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ومحل العطف بها ما اذا لم تقترن بعاطف فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة

وأو للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العلماء أو الزهاد وللشك أو الابهام أو التفصيل بعد الخبر نحو لبثنا يوما أو بعض يوم وانا أو اياكم لعلى هدى كونوا هودا أو نصارى * واما بكسر الهمزة مثل أو بعد الطلب والخبر نحو تزوج اما هندا واما أختها وبقية الأمثلة واضحة وقيل ان العطف انما هو بالواو وأن اما حرف تفصيل كالأولى فانها حرف تفصيل * وبل للاضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو * ولكن للاستدراك نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح * ولا لنفي الحكم عما بعدها نحو جاء زيد لا عمرو

باب التوكيد

والتوكيد ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي اعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا نحو أتاك أتاك اللاحقون ✿ احبس احبس ✿ أو حرف نحو لا لا أبوح بحب بثنة انها ✿ أخذت علي مواثقا وعهودا ✿ أو جملة نحو ضربت زيدا ضربت زيدا والمعنوي ألفاظ معلومة وهي النفس والعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تقدم النفس ويجب افراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنى والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب

﴿باب التوكيد﴾

ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكِّد بكسر الكاف وعرّفه ابن مالك في شرح الكافية بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظي) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الأول بعينه) وانما يكون عند ارادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتاك اللاحقون) أو مع فاعله المضمر نحو (احبس احبس أو حرفا نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها ✿ أخذت علي مواثقا وعهودا)

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم أو مركبا اضافيا أو مزجيا (أو جملة اسمية أو فعلية) والأكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه اذا أوهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) قيل وجريانه في كل لفظ مناف لتعريف التابع بأنه كل ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورا على اعادة الأول بعينه بل يكون أيضا تقوية للأول بموافق له معنى نحو سبلا فجاجا لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني أو بموافق في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر في نسبة المجيء الى زيد ومحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بهما عنها وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وأثبت الفعل حقيقة لمؤكده (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو احدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الألفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا لترتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) على العين لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد النفس والعين) الأولى افرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث اذ يؤكد بهما كما تقدم (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثنى) المذكر والمؤنث أو ما في معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسهم وأعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى أنفسهن أو أعينهن (وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما أو عينهما أو نفساهما أو عيناهما والحاصل أن لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الافراد والجمع وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه أفصح

(١) عيناهما

مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لأنها لرفع توهم ارادة الخصوص فلابد من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة لأن زيدا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) أما (كلا وكلتا) فانما (يؤكد بهما المثنى) خاصة لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يؤكد بهما المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل ارادة أحدهما ولابد مع ذلك أن يتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما (واذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أي لفظة كله (بأجمع و بعد كلها بجمعاء و بعد كلهم بأجمعين و بعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكد بها الا بعد كل تجيء بها غير مضافة الى ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو أكتعين أو أبصعين وسيأتي وقيل ان كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفريق ورد بقوله تعالى لأغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالا أي (بدون كل) وهو وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل (نحو لأغوينهم أجمعين) ان جهنم لموعدهم أجمعين انا لمنجوهم أجمعين ولو شاء لهداكم أجمعين قال الدماميني وما صرح به في المغني من أنه انما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي أكتع وأبصع) بالصاد المهملة (وأبتع نحو) جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع و (جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) أي ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل (لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظا وما لم يضف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجري الا على المعارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقا وأجازه بعض الكوفيين ان كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كصمت أسبوعا كله وعليه جاء قوله * ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمنا كله لانتفاء الشرط الأول وبخلاف نحو صمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكد بها الا الأسماء

وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما واذا أريد تقوية التأكيد فيجوز أن يؤتى بعد كله بأجمع و بعد كلها بجمعاء و بعد كلهم بأجمعين و بعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع بدون كل نحو لأغوينهم أجمعين وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي أكتع وأبصع وأبتع نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون وهي بمعنى واحد ولذلك لا يعطف بعضها على بعض لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه والتوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه والبدل على أربعة أقسام الأول بدل الشيء من الشيء ويقال له بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر ◦ الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولابد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه اما مذكور كالأمثلة أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع أي منهم ◦ الثالث بدل الاشتمال نحو أعجبني زيد علمه ولابد من اتصاله بضمير اما مذكور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أي فيه ◦ الرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب نحو رأيت زيدا الفرس لأنك ان أردت أن تقول رأيت الفرس

﴿باب البدل﴾

ويسمى بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا وببل بعد النفي وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وان صدق عليه أنه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الأسماء والأفعال لحكمة التشريك في الاعراب ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي الكلام على بقية العشرة (والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام الأول بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا عليه لا في المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبدل المطابق والأولى أن يقال بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا (نحو جاء زيد أخوك) فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما (الثاني بدل البعض من الكل) بأن يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الأول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم أنه لا يكون الا فيما دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا رأسه (ولابد من اتصاله بضمير يرجع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (اما مذكور) ذلك الضمير (كالأمثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثير الا شرطا (الثالث بدل الاشتمال) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس وشرطه أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة اليه (نحو أعجبني زيد علمه) وسلب عمرو ثوبه وسمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبني زيد فمعلوم أن ذاته لم يكن معجبا لك فكأنك قلت أعجبني شيء من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولابد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل) منه (اما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار) فالنار بدل اشتمال من الأخدود والضمير العائد اليه مقدر (أي النار (فيه) وقيل لا تقدير والأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لا شرطا كبدل البعض ولابد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لأنه وان أفهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه حمل على الاضراب أو الغلط (الرابع البدل المباين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) بأن قصد كل منهما قصدا صحيحا (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لأنك ان أردت أن) تذكر المقصود بالنسبة (تقول) ابتداء (رأيت الفرس

فغلطت) بأن سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما
ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ولا يقع هذا في فصيح الكلام
(وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت به) تبين لك فساد ذلك القصد بأن (تذكرت
أنك انما رأيت فرسا) الأحسن الفرس (فأبدلته) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بدل النسيان) أي
بدل شئ ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان
وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بأنك رأيت
زيدا ثم بدا لك) أن تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساده (أن تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول
في حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمد لأن المتكلم يخبر بشئ
ثم يبدو له أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الأول والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل
فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن
كونه صدر عن غلط أو نسيان ﴿تنبيه﴾ ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج
له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما وأجيب أنه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة وعلى أن المراد
بها الذات تسمية للكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل وأما نحو رأيت درجة الأسد برجه فهو داخل في
بدل الاشتمال لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك
ملابس بغير الكلية * ولما أن ذكر المؤلف أمثلة الأقسام الأربعة المتعلقة بابدال الاسم من الاسم أشار الى
ابدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل) من الفعل (قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف
له العذاب) فيضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام والفعلان مجزومان الأول بالحذف
والثاني بالسكون وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما
مثل وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك وبدل الاشتمال نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن وبدل
الغلط نحو ان تأتنا تسألنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية
المعنى المقصود من الأولى نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *
واعلم أنه اذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد من التذكير
والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في التعريف
والتنكير والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم
صراط الله والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والبدل أربعة أيضا في أربعة بستة عشر ويجوز ابدال الظاهر
من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك اياك ومن الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالف في
ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو تأكيد والثالث فمن وضع
النحويين وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيدا نعم لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا
أفاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الأقسام الأربعة للبدل يصير ستة
عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

﴿باب الأسماء العاملة عمل الفعل﴾

(اعلم أن أصل العمل للأفعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة)
المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما لم يتعرض
لاسم المصدر لندرة اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى أن الأصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك

فغلطت فقلت زيدا
فهذا بدل الغلط وان
قلت رأيت زيدا ثم لما
نطقت به تذكرت أنك
انما رأيت فرسا فأبدلته
منه فهذا بدل النسيان
وان أردت الاخبار أولا
بأنك رأيت زيدا ثم
بدا لك أن تخبر بأنك
رأيت الفرس فهذا بدل
الاضراب ومثال الفعل
قوله تعالى ومن يفعل
ذلك يلق أثاما يضاعف
له العذاب ويجوز ابدال
النكرة من المعرفة نحو
يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه

﴿باب الأسماء العاملة
عمل الفعل﴾

اعلم أن أصل العمل
للأفعال فيعمل عمل
الفعل من الأسماء سبعة

ولا للظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالها (الأول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدأ به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار الى الأول بقوله (بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضي أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالأول (نحو يعجبني ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أي أن تضرب زيدا) غدا أو أن ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن التقدير (أي ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيدا بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني ووجه ما ذهب اليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمي فهو أن لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال أعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال أعجبني ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله بأجنبي فلا يقال يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يقال أعجبني زيدا ضربك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) لما بعده (ومنون) أي مجرد من أل والاضافة (ومقرون بأل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من اعمال القسمين الباقيين) واضافته الى الفاعل أكثر من اضافته الى المفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مقرونا بأل لأنه حينئذ يقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل وكان ينبغي أن لا يدخل عليه أل لأنه مؤول بأن والفعل وأل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك (كقوله

ضعيف النكاية أعداءه ۞ يخال الفرار يراخي الأجل

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته أعداءه واعترض بأن الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل ۞ واعلم أن ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك فلك في تابع الفاعل الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر أو الظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بأن والفعل (الثاني) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمخرج (ومكرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا (فان كان) مقرونا بأل عمل مطلقا أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال وسواء اعتمد أم لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) لأنه حينئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا

الأول المصدر بشرط يحل محله فعل مع أن مع ما نحو يعجبني ضربك زيدا أي أن تضرب زيدا ونحو يعجبني ضربك زيدا ما تضربه وهو ثلاثة أقسام مضاف ومنون مقرون بأل فاعماله مضافا أكثر من اعمال القسمين كالمثالين قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وعمله منونا أقيس نحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما عمله مقرونا بأل شاذ كقوله ضعيف النكاية أعداءه الثاني اسم الفاعل كضارب ومكرم فان كان بأل عمل مطلقا نحو هذا الضارب زيدا أمس والآن أو غدا وان كان مجردا

من أل عمل فعله (بشرطين) أحدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقاً أو حكاية (والاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقديراً (على) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الأصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غداً مثال اعتماده على نفي (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غداً مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على المخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غداً مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غداً ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين ونحو مختلف ألوانه أي صنف ونحو يا طالعا جبلا أي يا رجلا ومحل عمل اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف فإن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وإنما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلاً منهما يقربه منه ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني وإذا وجدا لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفا نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالإضافة وإن شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو إن الله بالغ أمره فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسي زيد ثوبا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب إضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطي خالد درهما أمس فدرهما منصوب بأعطى المقدر كأن قائلا قال زيد معطي خالد قيل ما أعطاه فقيل درهما أي أعطاه درهما (الثالث) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولو مثناة أو مجموعة (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته إلى صيغة أخرى بأن (كان على وزن فعّال) بتشديد العين (أو فعول) بضم العين (أو مفعال) بكسر الميم (أو فعيل أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشرط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمد أو لا (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو المضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وإن كان) الأنسب وما كان (مجردا منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر (نحو ما ضراب زيد عمرا) وحكى سيبويه أما العسل فأنا شراب وإنه لمنحار بوائكها وقال بعضهم إن الله غفور ذنب العاصين وإن الله سميع دعاء من دعا وقال الشاعر

حذر أمورا لا تضير وآمن * ما ليس ينجيه من الأقدار

ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فتجوز إضافتها إلى مفعولها وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعدها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) ومأكول ومشروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لنيابته مقام الفاعل فإن كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه فإن كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول إذا قلت زيد ضرب عبده وإن كان مجردا من أل عمل

من أل عمل بشرطين كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو ما ضارب زيد عمرا وأضارب زيد عمرا وزيد ضارب عمرا ومررت برجل ضارب عمرا * الثالث أمثلة المبالغة وهي ما كان على وزن فعال أو فعول أو مفعال أو فعيل أو فعل وهي كاسم الفاعل فما كان صلة لأل عمل مطلقا نحو جاء الضراب زيدا وإن كان مجردا منها عمل بالشرطين نحو ما ضراب زيد عمرا * الرابع اسم المفعول نحو مضروب ومكرم ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول وشرط عمله كاسم الفاعل نحو جاء المضروب عبده

بشرط عدم المضى والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول لأنه (نائب الفاعل فى المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تحول اسناده عن مرفوعه الى ضمير موصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى أو تنصبه لأنه صار فضلة تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الأصل أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدى ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لأنها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لأن ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث فاذا أريد الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح وفارح وجزع وجازع (ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن احداها الأولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) بأل أو بالاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها) الثالثة (الجر على الاضافة) بالمضاف (نحو مررت برجل حسن الوجه) الا اذا كانت الصفة بأل وهو عار عنها فلا تجره فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه أبيه ولا زيد الحسن وجه أب ولا زيد الحسن وجه بالجر فى شئ لامتناع اضافة ما فيه أل الى شئ من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصرى وذهب الكوفى الى أن النصب على التمييز فى الجميع لأنه يجوز تعريفه ❊ واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد فى العمل ولا تنقص عنه كافرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها ست وثلاثون مسئلة لأن الصفة اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين فى ثلاثة ومعمولها فى كل واحد منها اما بأل أو مضاف لما هى فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من أل والاضافة أو مضاف للمجرد منهما فهذه أيضا ستة واذا ضربت ستة فى ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الأربع التى أشرنا اليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت فى الحسن والقبح وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة فيطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذى هو فاعل فى المعنى (عليها) لأنها فرع اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وبهذا فارقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون أجنبيا بل (لابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما فى زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ الا ضميره أو سببيه كما فى اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه ومما امتازت به أيضا أنها للحال الدائم أى الماضى المستمر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل المشتق هو منه فدخل فى ذلك خير وشر لكونهما فى الأصل على أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى الا من فعل ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) أو متعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لأنه التحق

وزيد مضروب عبده فعبده نائب الفاعل فى المثالين ❊ الخامس الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد كحسن وظريف ولمعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه وعلى التمييز ان كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها والجر على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه ولا يتقدم معمول الصفة عليها ولابد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما فى زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه السادس اسم التفضيل نحو أكرم وأفضل ولا ينصب المفعول به اتفاقا

بأفعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنا وإنما يصل إليه بالحرف فإن كان من متعد لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو زيد أكسى الناس الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله بالمفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل إذا كان ضميرا مستترا نحو زيد أفضل منك (ولا يرفع) غالبا الفاعل (الظاهر) ولا ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله (إلا في مسئلة الكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعا (وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رجلا اسم جنس تال للنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ولأنا لو لم نعرب المرفوع فاعلا بل أعربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) واغتفر ذلك لأن التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما يكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتسما ولذلك لا يستعمل إلا مع من أو اللام أو الإضافة لأن الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل وقد تقدم أنه مبني لشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف فإذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين بمعنى استجب) فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فإذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم أنفسكم (ودونك) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذه) فإذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ومنه رويد وهو منقول من مصدر أرود مصغرا تصغير الترخيم ومعناه أمهل فإذا قلت رويد زيدا فكأنك قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيهات) مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو أوه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أوّاه (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتضجر) وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مرادا بهما الإنشاء وقد علمت فيما سبق أنها تبنى لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت وهو الأصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر

ولا يرفع الظاهر إلا في
مسئلة الكحل وضابطها
أن يكون في الكلام
نفي وبعده اسم جنس
موصوف باسم التفضيل
وبعده اسم مفضل
على نفسه باعتبارين
نحو ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل
منه في عين زيد
ويعمل في التمييز نحو
أنا أكثر منك مالا
وفي الجار والمجرور
والظرف نحو زيد أفضل
منك اليوم السابع
اسم الفعل وهو ثلاثة
أنواع ما هو بمعنى الأمر
وهو الغالب كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى
انكفف وآمين بمعنى
استجب وعليك زيدا
بمعنى الزمه ودونك بمعنى
خذه وما هو بمعنى
الماضي كهيهات بمعنى
بعد وشتان بمعنى افترق
وما هو بمعنى المضارع
نحو أوه بمعنى أتوجع
وأف بمعنى أتضجر

فصه اسم لقولك سكوتا واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان ما وضع من أول الأمر كذلك كهيهات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ويتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلى لما كان بمعنى أقبل فى نحو حيهل على كذا (ولا يضاف) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا فى نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فى أن الفعل يعمل محذوفا ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه فى العمل فلا تقول زيدا دونك كما تقول زيدا أخذ خلافا للكسائى فى اجازة ذلك الحاقا للفرع بأصله (وما نون منه فنكرة) كواها وويها (وما لم ينون منه فمعرفة) كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو فى حال تنوينه نكرة وفى حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف فصه مثلا اذا أردت به اسكت سكوتا ما نونته وحكمت عليه بأنه نكرة أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة

باب التنازع فى العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال (وحقيقته أن يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتفقا فى العمل أو اختلفا فيه (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين يطلب أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له على البدل مع وقوعه فى ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا ومع التخالف فيهما مثال الفعلين فى طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفى طلب المفعولية (نحو قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ يطلبه مفعولا به وأعمل الثانى فيه والأول فى ضميره وحذف لكونه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه (و) فى طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (قولك ضربنى وأكرمت زيدا) وفى طلبهما معا نحو ضرب وأهان زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله ❁ عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ❁ والمختلفين نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك (نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددا كما فى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة فى اثنين ظرف ونائب مصدر وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط اما بعطف أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أو يكون ثانيهما جوابا للأول كالآية التى ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله فى المغنى وقد علم مما قررناه أنه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا فى معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمول انما هو الأول وقد يعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا لأنه متصل بالثانى وهو مع كونه متصلا به لا يجوز أن يكون معمولا للأول كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب (ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (فى جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت) فى الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى من الثلاثة قاله المرادى وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرى (وانما الخلاف فى الأولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثانى) المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله فى كلامهم نثرا ونظما (واختار الكوفيون اعمال الأول لسبقه) واحترازا عن الاضمار قبل الذكر واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الأول والثالث

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه ولا يضاف ولا يتقدم معموله عليه وما نون منه فنكرة وما لم ينون فمعرفة

(باب التنازع فى العمل)
وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول فأكثر ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا وقولك ضربنى وأكرمت زيدا ونحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ولا خلاف فى جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت وانما الخلاف فى الأولى فاختار البصريون اعمال الثانى لقربه واختار الكوفيون اعمال الأول لسبقه

ويتردد النظر فى المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول أو يستوى فيه الأمران (فان) تنازع اثنان و(أعملت الأول) فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثانى) المهمل (فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقا له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجعه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف (فتقول قام وقعد أخواك) باعمال الثانى فى الضمير المرفوع المحل الراجع الى أخواك لتقدمه رتبة (وضربنى وأكرمته زيد وضربنى وأكرمتهما أخواك) باعماله أيضا فى الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده (ومرّ بى ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) باعمال الثانى والثالث فى الضمير المجرور المحل العائد لما بعده (وان أعملت الثانى) فى الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) المهمل (الى مرفوع أضمرته) وجوبا بأى جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر فى الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لمجيئه فى غير هذا الباب كما تقدم فى باب الضمير وفى هذا الباب كقوله * جفونى ولم أجف الأخلاء اننى * و(تقول ضربنى وأكرمنى زيد و(قاما وقعد أخواك) وأوجب الكسائى حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومنع الفراء اعمال الثانى مع اقتضاء الأول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب اعمال الأول فان اقتضى الثانى الفاعل أيضا أضمرته أو المفعول حذفته أو أضمرته ولا يلزم حينئذ محذور ويروى عنه أيضا تشريك الرافعين أو اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تأخير الناصب نحو ضربنى وأكرمنى زيد هو وضربنى وأكرمت زيدا هو (وان احتاج) الأول (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية) المتقدمة أول الباب كما أشرنا اليه (وكقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومرّ بى أخواك) ولا يجوز اضماره لأن الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فىّ الزيدان عنهما أو كان عمدة فى الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره متأخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الأول ولكون المنصوب عمدة فى الأصل فى الثانى لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى وتأخير جزء من المعطوف عليه

باب التعجب

وهو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل من نظيره (وله) صيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا والمبوب له فى النحو (صيغتان) وضعا لانشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه وهما لازمان لصيغة الماضى (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة فى تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهى نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شئ عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيدا (مفعول به) لتعدى أفعل اليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية وهى أفعل زيدا فى محل رفع على أنها (خبرما) والتقدير شئ عظيم حسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل ما موصولة فى محل رفع بأنها مبتدأ وما بعدها صلة والخبر محذوف وجوبا أى جعله حسنا شئ عظيم ورد باستقلاله كلاما من غير افتقار الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبر قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين (والصيغة الثانية) هى (أفعل بزيد) بكسر العين وهى كالأولى غير محصورة (نحو أحسن

فان أعملت الأول أعملت الثانى فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعد أخواك وضربنى وأكرمته زيد وضربنى وأكرمتهما أخواك ومرّ بى ومررت بهما أخواك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد وان أعملت الثانى فان احتاج الأول الى مرفوع أضمرته تقول قاما وقعد أخواك وان احتاج الى منصوب أو مجرور حذفته كالآية وكقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومرّ بى أخواك

باب التعجب

وله صيغتان احداهما ما أفعل زيدا نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه فما مبتدأ بمعنى شئ عظيم وأفعل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود الى ما والاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به والجملة خبرها والصيغة الثانية أفعل بزيد نحو أحسن

بزيدٍ وأكرِم به فأفعِل فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وليس فيه ضمير وبزيد فاعله وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن نحو أورق الشجر ثم غيّرت صيغته الى صيغة الأمر فقبح اسنادها الى الظاهر فزيدت الباء في الفاعل

﴿ باب العدد ﴾

اعلم أنّ ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الأول ما يجري على القياس فيذكّر مع المذكّر ويؤنّث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكّر واحد واثنان وثانٍ وثالث الى عاشرٍ وفي المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة الى عاشرة وكذا اذا ركبت مع العشرة أو غيرها الا أنك تأتي باحدٍ واحدى وحادي وحادية فتقول في المذكّر أحد عشر واثنا عشر وحادي عشر وثاني عشر وثالث عشر الى تاسع عشر وفي المؤنث احدى عشرة وثنتا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة الى تاسعة عشرة وتقول أحد وعشرون واثنان وعشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون الى التاسع والتسعين واحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون الى التاسعة والتسعين والثاني ما يجري على عكس القياس فيؤنّث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء أفردت نحو ثلاثة رجالٍ وثلاث نسوة وقوله تعالى سبع ليالٍ وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو ثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر رجلا وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة امرأة أو ركبت مع العشرين وما بعده بالعطف

بزيد وأكرِم به) واذا أردت اعرابها بحسب أصل التركيب (فأفعِل فعل) باتفاق ثم قال البصريون (لفظه لفظ الأمر) وليس بأمر اذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) كأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو (بزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك أحسن بزيدٍ أحسن زيد) بصيغة الماضي والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (أي صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أي صار ذا ورق (ثم غيّرت صيغته) من الماضي (الى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبري والتزم ذلك لأن في الأمر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجّب (فقبح اسنادها الى) الاسم (الظاهر فزيدت الباء في الفاعل) لاصلاح اللفظ ولهذا التزمت الا اذا كان الفاعل أنّ أو أن وصلتها وضعّف هذا القول بأنّ استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود وبأنّ استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم افراده وتذكيره لجريانه مجرى المثل وبزيد مفعوله والباء للتعدية ان جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة ان جعلت للتعدية ولا يتصرّف في صيغتي التعجّب بتقديم فلا يقال ما زيدا أحسن ولا زيدا أحسن ولا بزيدٍ أحسن لتضمنها معنى الانشاء الموجب لعدم التصرّف ولا يتصرّف فيهما أيضا بايقاع فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادى نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق

﴿ باب) حكم ألفاظ (العدد ﴾

تذكيرا وتأنيثا (اعلم أنّ ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الأول ما يجري على القياس) دائما (فيذكّر مع المذكّر ويؤنّث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد (تقول في المذكّر واحد واثنان و) جزء (ثانٍ وثالثٍ) وهكذا (الى عاشر و) تقول (في المؤنّث واحدة واثنتان أو ثنتان و) مقالة (ثانية وثالثة) وهكذا (الى عاشرة وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين فانها تجري على القياس (الا أنك تأتي بأحدٍ واحدى) بابدال الواو همزة فيهما في مكان واحدٍ وواحدةٍ (وحادي وحادية) للتخفيف (فتقول في المذكّر) عندي (أحد عشر) رجلا بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح (واثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا واعراب الأول (وحادي عشر) رجلا (وثاني عشر) عبدا (وثالث عشر) غلاما وهكذا (الى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما (و) تقول (في المؤنّث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (وثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما واعراب الأول (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (الى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ولك في الشين من عشرة الاسكان والفتح (وتقول) اذا جاوزت عشرين في المذكّر عندي (أحد وعشرون) رجلا (واثنان وعشرون) غلاما (و) عندي الجزء (الحادي والعشرون و) الجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (الى) الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الأول (و) في المؤنث عندي (احدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (الى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول (و) القسم (الثاني ما يجري على عكس القياس) على خلافه (فيؤنّث مع المذكّر ويذكّر مع المؤنث وهو) من ألفاظ العدد (الثلاث والتسعة وما بينهما) مطلقا أي (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندي (ثلاثة رجالٍ) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله تعالى) سخّرها عليهم (سبع ليالٍ وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) في المذكّر (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية (الى تسع عشرة امرأة) في المؤنث (أو ركبت مع العشرين وما بعده

بالعطف (نحو) عندى (ثلاثة وعشرون) رجلا (الى تسعة وتسعين) غلاما فى المذكر (وثلاث وعشرون) أمة (الى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ومحل ماذكره المؤلف اذا كان المعدود مذكورا فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما فى الحديث وأتبعه بست من شوال وحكى الفراء أفطرنا خمسا (و) القسم (الثالث ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلا واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير العشرة فى المذكر (و) نحو عندى (احدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة فى المؤنث (وان أفردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث ﴿تنبيه﴾ صرحوا بأن ألفاظ العدد المفتقرة الى تمييز لا يثنى منها ولا يجمع الا المائة والألف وان العشرين وأخواتها اذا استعملت مع النيف قبلها وجب عطفها بالواو وقضية ذلك أنه لا يقال حادى عشرين ولا ثانى عشرين وهكذا من غير عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا الا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبى الفتح البعلى تلميذ العلامة ابن مالك فقال فى تعليقه له انه جرى فى بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام فى كتاب أرخ برابع عشرى رمضان فقرأه القارى عشرى بفتح الراء فرد عليه انما هو عشرى بكسر الراء والذى ظهر لى فى ذلك أن كليهما خطأ لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب فى يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشرى لا يؤدى ذلك لا على التثنية ولا على الجمع لأن رابع ونحوه مضاف الى عشرى فاضافته اما بمعنى اللام أو من أو فى لا جائز أن تكون بمعنى اللام لأن التقدير كتب رابعا لعشرى كذا ورابع لعشرى ماقبله ثلاثة منها وبعده ستة عشر يوما ونظيره هذا رابع الشهر ماقبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يوما ولا يخفى مافى هذا من فساد ولا جائز أن تكون بمعنى من أوفى لعدم صدق ضابطه كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وانه لحن واشتهار وقوع مثل ذلك فى كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب لأن الرجوع فى الصواب والخطأ فى كل علم الى أربابه فما صوبوه فهو الصواب وما خطؤه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة فى باب التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

﴿باب الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون أى (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد) باسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (ألفا نحو رأيت زيدا) اذ ليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور وماذكره من التفصيل فى الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ومنه قوله

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ✽ لقد تركت قلبى بها هائما دنف

والثالثة الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ماقبله نحو هذا زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى (وكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفا فى الوقف (تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا فى الوقف) تشبيها لاذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة فى ولن تفلحوا اذا أبدا واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها

نحو ثلاثة وعشرون الى تسعة وتسعين وثلاث وعشرون الى تسع وتسعين والثالث ماله حالتان وهو العشرة ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة وان أفردت جرت بخلاف القياس نحو عشرة رجال وعشر نسوة

﴿باب الوقف﴾

يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وعلى المنون المنصوب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت زيدا وكذلك تبدل نون اذا ألفا فى الوقف

بالنون (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا قلبت فتحة تبدل ألفا فى الوقف مالم يحصل لبس (نحو لنسفعا) من نحو لنسفعن بخلاف ما اذا قلبت ضمة أو كسرة فانها اذا لو قف عليها تحذف وربما كان تحذف لأجل الحاقها كقولك فى نحو اخرجن ياهؤلاء واخرجن ياهذه اخرجوا واخرجى (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا ونحو لنسفعا بالألف (يكتبن كذلك) اذ الأصل فى كتابة كل كلمة أن تكتب قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا كتب زيدا بالألف لأن الوقف عليه كذلك ونحو رحمة بالهاء لأن الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين اذا التى للظرفية (ويوقف على المنقوص المنون فى الرفع والجر بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف العين أو الفاء (نحو جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد الى الياء لئلا يكثر الحذف (ويجوز اثباتها) أى الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ومالهم من دونه من والى وما عند الله باقى (ويوقف) على المنقوص المنون (فى النصب بابدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الاثبات أجود (وان كان) المنقوص (غير منون فالأفصح فى الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى) لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أى فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة (لاغير) نحو رأيت القاضى وكلامه يقتضى أن المعرف منه بالاضافة نحو قاضى مكة كالمعرف منه بأل وكلام غيره يشعر بأن الحذف فيه أرجح من الاثبات واستعمال لاغير فى كلام المصنف كثير وله مستند وان قال فى المغنى انه لحن وفى شرح الشذور لأن العرب لم تتكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه (نحو قامت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو ثمت وربت (وان كانت متحركة فان كانت فى جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وأذرعات (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا فكرهوا ابطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أى بابدال التاء هاء كقول بعضهم دفن البناه من المكرماه ومثل هذه التاء تاء هيهات ولات فى أنه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء (وان كانت فى مفرد فالأفصح الوقف بالهاء) أى بابدال التاء هاء (نحو رحمه وشجره) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة وزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت وقول أبى النجم

والله أنجاك بكفى مسلمت ● من بعدما وبعدما وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت ● وكادت الحرة أن تدعى أمت

(وقد قرأ به بعض السبعة فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعا ويكتبن كذلك ويوقف على المنقوص المنون فى الرفع والجر بحذف يائه نحو جاء قاض ومررت بقاض ويجوز اثباتها ويوقف فى النصب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وان كان غير منون فالأصح فى الرفع والجر الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى ويجوز حذفها وان كان منصوبا فبالاثبات لاغير واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وان كانت متحركة فان كانت فى جمع نحو المسلمات فالأفصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وان كانت فى مفرد فالأفصح الوقف بالهاء نحو رحمه وشجره وبعضهم يقف بالتاء وقد قرأ به بعض السبعة فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه وبعد فقد تم بعونه تعالى وحسن توفيقه طبع كتب شرح الفاكهى على متممة الآجرومية رحم الله مؤلفيه وذلك بالمطبعة المصرية على صاحبها أزكى التحية مصححا بمعرفتى

رئيس لجنة التصحيح بالمطبعة المصرية بشربون ، جاوا ،